برنامج الأمم المتحدة للبيئة

INTERPOL

تقييم الاستجابة السريعة

أزمة الجريمة البيئية

تهديدات التنمية المستدامة من استغلال الحياة البرية وموارد الغابات والاتجار فيها

س. نيلمان و ر. هينريكسن و ب. راكستر و ن. آش وإي مريما (محرِّرون). ٢٠١٤. **تهديدات التنمية المستدامة من استغلال الحياة البرية وموارد الغابات والاتجار فيها** تقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاستجابة السريعة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وGRID-Arendal نيروبي وِArendal، www.grida.no

ISBN: ٠-١٣٧-٧٧٠١-٨٢-٩٧٨

تم الطبع في Birkeland Trykkeri AS النرويج

بيان إخلاء المسؤولية

لا تمثل محتويات هذا التقرير بالضرورة وجهات نظر أو سياسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو المنظمات المشاركة فيه. أما التسميات والأشكال المستخدمة فلا تعني التعبير عن أي رأي مطلقًا من قِبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو المنظمات المشاركة فيه فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو أراضي أو مدينة أو شركة أو منطقة أو سلطتها أو فيما يتعلق بترسيم حدودها.

يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الممارسات الصحيحة بيئيًا على مستوى العالم وفي أنشطته. هذا الإصدار مطبوع على ورق مُعاد تدويره بالكامل ومعتمد من مجلس رعاية الغابات وخالي من مخلفات الاستهلاك والكلور. والأحبار ذات أساس نباتي والأغلفة ذات أساس مائي . تهدف سياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتوزيع إلى تقليل البصمة الكربونية.

تقييم الاستجابة السريعة

أزمة الجريمة البيئية

تهديدات التنمية المستدامة من استغلال الحياة البرية وموارد الغابات والاتجار فيها

فريق التحرير كريستيان نيلمان (كبيرة المحررين)
رون هينريكسن
باتريشيا راكستر
نيفيل آش
إليزابيث مريما

الخرائط ريكاردو برافيتوني

تمهيد

بالنظر إلى معدل التزايد المخيف في الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية، ومستوى تعقيده، وطبيعته العالمية التي اتصف بها الآن، فقد بادر برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إنشاء تقييم الاستجابة السريعة ليوفر جانبًا من أحدث البيانات، والتحليلات ووجهات نظر واسعة حول هذه الظاهرة. ويتطلب التعامل مع الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية هذا الفحص للعالقة بين الموارد البيئية المعرضة للخطر وبين استغلالها غير القانوني، والثغرات التي تفاقم الوضع، ومدى الجرائم المرتكبة وأنواعها، وديناميكيات الطلب الذي يحرك هذه التجارة.

وفي المجتمع الدولي، هناك الآن إقرار متزايد بأن قضية الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية قد وصلت إلى نسب عالمية كبيرة. وينطوي الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية والجرائم البيئية على نطاق عريض من النباتات والأحياء عبر جميع القارات، ويقدر قيمته بنحو ٧٠-٢١٣ مليار دولار أمريكي سنويًا. ويماثل هذا حدود المساعدة التنموية الرسمية العالمية والتي تبلغ حوالي ١٣٥ مليار دولار أمريكي سنويًا. ويحرم الاتجار غير القانوني بالموارد الطبيعية الاقتصادات النامية من مليارات الدولارات من العوائد المفقودة وفرص التنمية الضائعة، في حين تستفيد منه عصابات إجرامية صغيرة نسبيًا.

ويركز هذا التقرير على العواقب بعيدة الأثر لظاهرة الجرائم البيئية التي نواجهها اليوم. وقد ساء الموقف إلى حد الإقرار بأن آثار الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية تمتد إلى أبعد كثيرًا من الآثار البيئية المحضة – من خلال تقويض الاقتصادات والسبل المعيشية والحكم الرشيد وسيادة القانون. بل ويتأثر أيضًا أمن وسلامة الدول والمجتمعات: ويلقي التقرير الضوء على كيفية تهديد جرائم الأحياء البرية والغابات، والتي تشمل الفحم، بتوفير التمويل للميليشيات والجماعات الإرهابية. وقد اعتبر مجلس الأمن القضية بالفعل قضية بالغة الأهمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. ويشير التقييم إلى أن مدى جرائم الغابات والحياة البرية ودورها في تمويل التهديدات يستدعي اهتمامًا أوسع بكثير على صعيد السياسات، يتخطى هذه المناطق.

وتزداد العواقب جلاءً: فالتهريب غير القانوني للأحياء البرية يمثل عائقًا أمام تحقيق كلٍ من التنمية المستدامة والاستدامة البيئية. وكما تعكس العديد من القرارات التي اتخذتها اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والإنتربول ومجلس الأمن وغيرها، فإن التجارة غير القانونية بالأحياء البرية والجريمة البيئية قد أصبحت الآن معروفة على نطاق واسع بأنها تمثل تهديدات بالغة على صعيد عالمي. يجب التعامل معها بإلحاح. ولكن الاستجابات حتى يومنا هذا، صعيد الأثر على أرض الواقع، كانت شديدة التواضع، وغير ملائمة لمدى التهديد للحياة البرية والبيئة وتناميه.

ويجب فهم الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية بصورة أكثر اكتمالاً لتصميم وتقوية والإسراع باستراتيجية فعالة، لتتعامل بنجاح مع القضية على كافة المستويات وبكل السبل الممكنة. ويجب تنفيذ استجابة عالمية وشاملة لدعم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من خلال تقوية الإجراءات التي تستهدف التشريعات البيئية المترابطة والحد من الفقر وتقليل الطلب، وتحقق التزامن بينها.

آشيم شتينر
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

تحرم التجارة غير المشروعة في الموارد الطبيعية الاقتصاديات النامية من مليارات الدولارات

المحتويات

تمهيد	٤
ملخص تنفيذي	٧
الاستجابات	٩
التوصيات	١١
مقدمة	١٣
تهريب منتجات الحياة البرية	٢٣
جرائم الغابات	٦١
دور الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية والأخشاب في تمويل التهديدات	٧٥
الاستجابات	٨٧
الخلاصة	٩٧
التوصيات	٩٨
الاختصارات	٩٩
المساهمون	١٠٢
ملاحظات	١٠٣

ملخص تنفيذي

تلعب الأنظمة الإيكولوجية دورًا حاسمًا وبخاصة في الاقتصادات النامية من خلال دعم العائدات وفرص التنمية المستقبلية والسبل المعيشية وقطاعات الحصاد المستدام، والتي تعتمد بشدة على الموارد الطبيعية، كما هو الحال في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. توفر الأنظمة الإيكولوجية الصحية منصة يُبنى عليها في النهاية إنتاج الطعام والاقتصاد في المستقبل.

ولكن الفرص التي توفرها الأنظمة الإيكولوجية للتنمية المستقبلية، تتهدد من قِبل الجريمة البيئية المنظمة العابرة للحدود والتي يتزايد تعقيدها، مما يقوض أهداف التنمية والحكم الرشيد. وقد تشمل الجريمة البيئية المنظمة العابرة للحدود الدولية قطع الأخشاب غير القانوني، والصيد غير المشروع للعديد من الحيوانات وتهريبها، ومصايد الأسماك غير القانونية والتعدين غير القانوني والتخلص من المخلفات السامة. وهي تمثل تهديدًا يتزايد بسرعة للبيئة وللعوائد التي يُتحصَّل عليها من الموارد الطبيعية وأمن الدولة والتنمية المستدامة. وتقدر التوقّعات المُجمّعة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول قيمة هذه الجرائم بين ٧٠–٢١٣ مليار دولار أمريكي سنويًا. وهي قيمة تضاهي المساعدة الإنمائية الرسمية والتي تبلغ ١٣٥ مليار دولار أمريكي تقريبًا. وبالإضافة إلى أنها بذلك تفيد عصابات إجرامية قليلة العدد نسبيًا، فإن التجارة غير المشروعة في الموارد الطبيعية بخلاف ذلك تحرم الاقتصادات النامية من مليارات الدولارات من العائدات وفرص التنمية الضائعة.

ولم يعد الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية قضية ناشئة. فقد تم الإقرار بمدى وطبيعة التحدي في القرارات التي اتخذت في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والجمعية العامة للأمم المتحدة والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية وغيرها، بما في ذلك على المستويات الوطنية. كما تناولت المؤتمرات السياسية عالية المستوى هذا الموضوع، ومن أبرزها تلك التي عقدت مؤخرًا في بتسوانا وباريس (ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣) وفي لندن (فبراير/شباط ٢٠١٤) وفي دار السلام (مايو/أيار ٢٠١٤). ولكن، لا تزال الاستجابات من ناحية الأثر على الأرض لا تواكب مدى وتطور التهديد للحياة البرية، بما في ذلك الغابات، بالإضافة إلى عدم مواكبتها بصورة متزايدة لأهداف التنمية.

وقد قُدِّرت التجارة غير المشروعة في الحيوانات والنباتات من قِبل مصادر متعددة بأنها تساوي ٧–٢٣ مليار دولار أمريكي سنويًا. وتشمل التجارة سلالات متنوعة منها الحشرات والزواحف والبرمائيات والأسماك والثدييات، وهي تتعلق بكل من العينات الحية والميتة أو المنتجات المصنوعة منها، والتي تستخدم في المستحضرات الصيدلانية أو الأطعمة أو كحيوانات أليفة أو كزخارف أو لأغراض تتعلق بالطب التقليدي. ويشمل الحصاد والتجارة غير المشروعين العديد من الأصناف مثل الغوريلا والشمبانزي والفيلة والنمور ووحيد القرن والظباء التبتية والدببة والشعاب المرجانية والطيور والبنغول (من آكلات النمل) والزواحف، وسمك الحفش للحصول على الكافيار الأسود، والعديد من السلالات التجارية الأخرى التي تعيش في مصايد الأسماك سواء من أعالي البحار أو من المياه الإقليمية.

وجميع هذه الأصناف مرتفعة القيمة ليس في السوق السوداء فحسب، ولكن قيمتها تزيد بالنسبة للاقتصادات الوطنية إذا تمت إدارتها بصورة مستدامة. ويعمل الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية، طبقًا لتعريفه، خارج اللوائح الرسمية والإدارة الحكومية، وبذلك يمثل تهديدًا اقتصاديًا وبيئيًا وأمنيًا لم يلق إلا اهتمامًا قليلًا نسبيًا في الماضي.

ويتراوح العدد المحتمل للأفيال التي تقتل سنويًا في أفريقيا ما بين ٢٠–٢٥,٠٠٠ فيل سنويًا من تعداد يبلغ ما بين ٤٢٠,٠٠٠–٦٥٠,٠٠٠. وبالنسبة لفيل الغابة، فقد أشارت التقديرات إلى انخفاض أعداده بما يقرب من ٦٢٪ ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١١. وقد تبلغ قيمة العاج الأفريقي الناتج عن الصيد غير المشروع للمستخدم النهائي في شوارع آسيا ما يقدر بنحو ١٦٥–١٨٨ مليون دولار أمريكي من العاج الخام، بالإضافة إلى العاج من المصادر الآسيوية. وبالنسبة لوحيد القرن، فإن قرابة ٩٤٪ من الصيد غير المشروع يتم في زيمبابوي وجنوب أفريقيا، واللتان تمتلكان أكبر التجمعات المتبقية منه. وقد تزايد الصيد غير المشروع هنا بصورة كبيرة

من أقل من ٥٠ في عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ١,٠٠٠ في عام ٢٠١٣ بمشاركة جماعات منظمة. وقد اختفى وحيد القرن تمامًا من العديد من الدول الأفريقية والآسيوية في السنوات الأخيرة. وتقدر قيمة قرون حيوانات وحيد القرن التي تم اصطيادها بطرق غير مشروعة بحوالي ١٣,٨-١٩٢ مليون دولار أمريكي، وتقل القيمة كثيرًا على الخطوط الأمامية.

ويتضاءل حجم العوائد المُتحصَّل عليها من جرائم الحياة البرية بالنظر إلى الدخل المتحصَّل عليه من جرائم قطع الأخشاب والغابات. فبالنسبة لجرائم الغابات، فإن عمليات قطع الأخشاب غير القانونية هذه، كانت قيمتها تقدر في الماضي بحوالي ٣٠-١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا أو ١٠-٣٠٪ من إجمالي تجارة الأخشاب العالمية. ويعتقد أن ما يقدر بنحو ٥٠-٩٠٪ من الأخشاب في بعض الدول الاستوائية المنفردة تأتيت من مصادر غير مشروعة أو تم قطعها بصورة غير مشروعة. ويبدو أن جرائم الغابة ترتكب في أربع صور: ١) الاستغلال غير المشروع لسلالات الأخشاب عالية القيمة المهددة بالانقراض (المدرجة على قائمة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض)، وتشمل خشب الورد والماهوجني؛ ٢) قطع الأخشاب غير القانوني للحصول على الخشب المنشور ومواد البناء والأثاث؛ ٣) قطع الأخشاب غير القانوني وغسيل الأخشاب من خلال مزارع وشركات زراعية تقوم بدور الواجهة لإمداد صناعة الورق بلب الأخشاب؛ ٤) استخدام تجارة وقود الأخشاب والفحم غير الخاضعة للرقابة على نطاق واسع لإخفاء قطع الأخشاب غير القانوني في المناطق المحمية وحولها، وارتكاب جرائم التهرب من الضرائب والتزوير على نطاق واسع، والإمداد بالوقود عبر قطاع غير رسمي.

بالنسبة للب الخشب وإنتاج الورق، تستخدم شبكات من الشركات والمزارع الوهمية بصورة نشطة للالتفاف حول قرارات منع قطع الأخشاب تحت غطاء الاستثمارات الزراعية أو الاستثمارات في زيت النخيل. وتستخدم لتهريب الأخشاب غير القانونية عبر المزارع أو لشحن الأخشاب ولب الخشب من خلال مزارع قانونية لكي يعاد تصنيف اللب أوو الخشب كمنتج قانوني، مما يقوِّض أيضًا الأعمال التجارية القانونية والإنتاج القانوني.

وتتخطى هذه الأساليب من الناحية الفعلية العديد من جهود الجمارك الحالية المتعلقة بقانون لاسي وبرنامج إنفاذ القوانين والإدارة الرشيدة والتجارة في قطاع الغابات التابع للاتحاد الأوروبي للحد من استيراد الأخشاب الاستوائية غير القانونية إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الترتيب. وبناءً على بيانات من وكالة الإحصاءات للاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، فإن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يستوردان سنويًا ما يقرب من ٣٣,٥ مليون طن من الأخشاب الاستوائية في جميع صورها. وتشير التقديرات إلى أن ٦٢-٨٦٪ من جميع الأخشاب الاستوائية غير القانونية التي تدخل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تصل في صورة ورق أو عجينة الورق أو شرائح خشبية، وليس في صورة جذوع أشجار أو خشب منشور أو منتجات أثاث، والتي أعطيت أكبر قدر من الاهتمام في الماضي.

وفي أفريقيا، تستخدم نسبة ٩٠٪ من الأخشاب المستهلكة كوقود من الخشب أو الفحم (النطاق الإقليمي يبلغ ٤٩-٩٦٪)، وقد بلغ إنتاج الفحم الرسمي ٣٠,٦ مليون طن في عام ٢٠١٢، وهي تساوي تقريبًا ٩,٢-٢٤,٥ مليار دولار أمريكي سنويًا. وتنطوي تجارة الفحم غير الخاضعة للتنظيم وحدها على ضياع للعائدات السنوية يبلغ ١,٩ مليار دولار أمريكي على الأقل في البلدان الأفريقية. ومع الأنماط الحالية في التوسع الحضري والزيادة المتوقعة في السكان والتي تبلغ ١,١ مليار نسمة إضافية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام ٢٠٥٠، فإنه من المنتظر أن يتضاعف الطلب على الفحم ثلاث مرات تقريبًا على مدار العقود الثلاثة القادمة. وسوف يؤدي هذا إلى آثار شديدة مثل إزالة الغابات على نطاق واسع، والتلوث وما يستتبعه من مشكلات صحية في المناطق الفقيرة وبخاصة بالنسبة للمرأة. كما سوف يسرع تزايد الطلب على الفحم بشدة من الانبعاثات سواء نتيجة لفقدان الغابات أو للانبعاثات الناشئة من ملوثات المناخ قصيرة الأجل – الكربون الأسود. وتكشف معروضات الإنترنت عن حوالي ١,٩٠٠ تاجر للفحم في أفريقيا وحدها. ويصدِّر ٣٠٠ من هؤلاء على الأقل شحنات تتراوح بين ١٠-٢٠ طن من الفحم كحد أدنى للطلب. وتتجاوز طلباتهم اليومية إجمالي الصادرات السنوية الرسمية لبعض البلدان. فبالنسبة لشرق ووسط وغرب أفريقيا، يقدر صافي الأرباح من التعامل في الفحم غير المشروع وفرض الضرائب عليه ما يقدر بنحو ٢,٤-٩ مليار دولار أمريكي، مقارنةً بالهيروين والكوكايين في المنطقة اللذان تبلغ قيمتهما السوقية ٢,٦٥ مليار دولار أمريكي.

وتلعب جرائم الحياة البرية والغابات دورًا خطيرًا في تمويل تهديدات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولية والتي تشمل الجماعات الإرهابية. كما يوفر العاج جزءًا من الدخل الذي تحصل عليه جماعات الميليشيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى ويحتمل أن يكون مصدر الدخل الرئيسي لجيش الرب للمقاومة والذي يعمل حاليًا على المثلث الحدودي الواقع بين جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمثل يوفر العاج مصدر الدخل لجماعة الجنجويد السودانية وغيرها من عصابات الجياد التي تعمل بين السودان وتشاد والنيجر. ولكن، بالنظر إلى تعداد الفيلة المتوقع وتقديرات أعداد الفيلة التي تقتل في مدى الضرب المباشر لهذه الميليشيات، فإنه من المحتمل أن يكون الدخل الذي تحصل عليه الميليشيات من العاج في منطقة جنوب الصحراء الكبرى بالكامل نحو ٤,٠-١٢,٢ مليون دولار أمريكي.

وتقوم جماعات الجريمة المنظمة والميليشيات والجماعات الإرهابية بانتظام بفرض الضرائب غير المشروعة على الفحم، والتي تبلغ عادة ٣٠٪ من قيمته. وتشير التقديرات إلى أن الميليشيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحصل على نحو ١٤-٥٠ مليون دولار أمريكي سنويًا من الضرائب التي تفرضها على الطرق. ويبدو أن المصدر الرئيسي لدخل "الشباب" يأتي من الضرائب غير الرسمية التي تفرض على نقاط التفتيش الموضوعة على حواجز الطريق والموانئ. وفي إحدى قضايا حواجز الطريق، تمكنت المنظمة من أن تكسب ما يصل إلى ٨-١٨ مليون دولار أمريكي سنويًا من تهريب الفحم في منطقة بادادي بالصومال. وقد وفرت تجارة الفحم وفرض الضرائب على الموانئ لمنظمة "الشباب" ما يقدر بنحو ٣٨-٥٦ مليون دولار أمريكي سنويًا. ويقدر إجمالي حجم صادرات الفحم غير المشروعة من الصومال بحوالي ٣٦٠-٣٨٤ مليون دولار أمريكي سنويًا. وبالنسبة للبلدان الأفريقية التي تعاني من صراعات، والتي تشمل مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان والصومال، فإن التقديرات المتحفظة تشير إلى أن الميليشيات والجماعات الإرهابية في المناطق قد تكسب ١١١-٢٨٩ مليون دولار أمريكي سنويًا، طبقًا للأسعار، من مشاركتها في تجارة الفحم غير المشروعة أو غير الخاضعة للتنظيم، ومن فرض الضرائب عليها. وهناك حاجة لمزيد من التحقيقات لتحديد دور الفحم في تمويل التهديدات.

الاستجابات

ينظر للاتجار غير القانوني بمنتجات الغابات والأحياء البرية، بالإضافة إلى الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية حاليًا باعتبارهما تهديدًا كبيرًا لكلٍ من البيئة والتنمية المستدامة. وينعكس هذا على العديد من القرارات الصادرة عن اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وعن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، والإنتربول ومجلس الأمن والتي تشمل ما صدر بشأن الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أدى التعاون الدولي في مجال إنفاذ القوانين، مثل الاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد الحياة البرية والذي يشمل اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول والبنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الوكالات، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومع البلدان، إلى إنشاء هياكل أكثر فعالية لتقديم الدعم إلى البلدان في مجالات الشرطة والجمارك والملاحقة القضائية والقضاء. وقد أسفرت هذه المبادرات عن نتائج هامة ومؤثرة في وقتٍ مبكر.

وقد تسبب الصيد غير المشروع سعيًا للحصول على صوف شاهتوش من ظباء التشيرو أو التبت إلى انخفاض كبير بنسبة قد تصل إلى ٨٠-٩٠٪ أو ما يقرب من مليون من ظباء التشيرو في الصين ما بين التسعينيات والألفينيات ونتيجة لذلك فقد بذلت جهود مضنية بيئية وشرطية وعسكرية للحيلولة دون انقراضها. وقد اجتمعت تلك الجهود مع إنشاء أحد أكبر المحميات في العالم. ورغم أن الأعداد آخذة في التعافي، إلا أنها لا تزال معرضة للخطر بشكلٍ كبير وهناك حاجة ماسة لإجراء المزيد من المسوح.

ولعل البرازيل تعتبر إحدى الدول الرائدة في العالم في جهود إنفاذ القانون على نطاق واسع للحد من إزالة الغابات بصورة غير قانونية من خلال التعامل مع السلسلة الإجرامية وشبكاتها بالكامل. وقد وصلت إزالة غابات الأمازون في البرازيل إلى أدنى مستوياتها في عام ٢٠١٢ نظرًا لأن رصد الغابات قد بدأ عام ١٩٨٨. وقد انخفض بنسبة تتراوح بين ٦٤-٧٨٪، طبقًا للتقديرات، ويرجع هذا في المقام الأول بسبب نهج إنفاذ القانون المنسّق الذي يستخدم صور الأقمار الصناعية وعمليات الشرطة الموجّهة والتحقيقات. وقد تم دعم هذا من خلال جهود واسعة النطاق عن طريق مبادرة التعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات (REDD) وغيرها من المبادرات لتقوية العمليات التشاركية للسكان الأصليين وأصحاب المصلحة والسبل المعيشية البديلة. ويمكن لأنحاء كثيرة من العالم أن تتعلم من التدابير والإجراءات التي اتخذتها البرازيل.

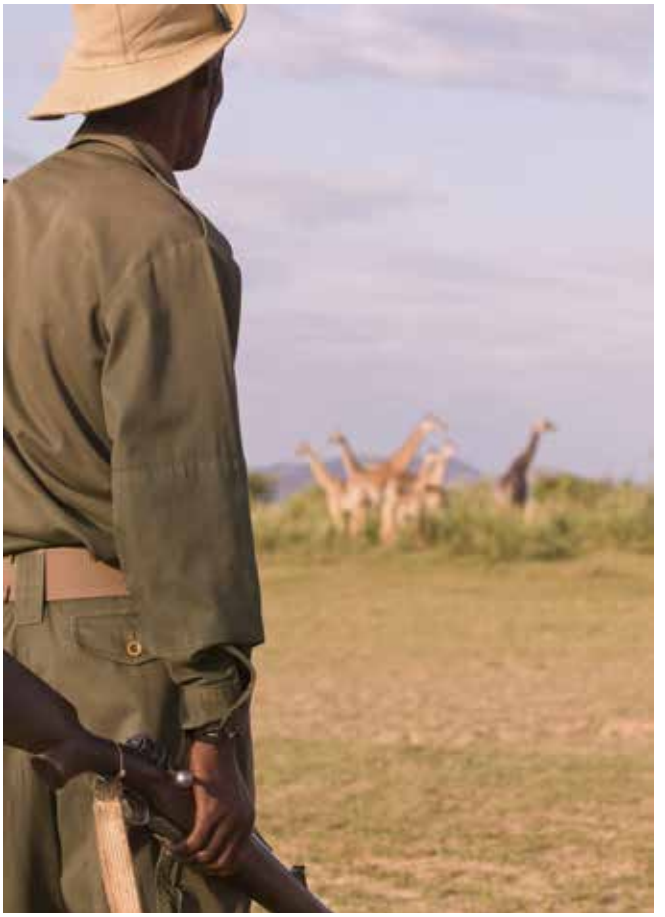

وفي تنزانيا تلقى أكثر من ١,١٠٠ من حرّاس الأحراش تدريبات في العامين الأخيرين. وقد غطى التدريب تتبع القائمون بالصيد غير القانوني، وتكتيكات إدارة مسرح جريمة الحياة البرية، وقد تم ذلك تحت رعاية الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وأدى إلى سلسلة من عمليات القبض على المشتبه فيهم على الخط الأمامي وربطهم بمسرح الجريمة. ولم يؤدِ التدريب إلى تحسين قدرة حراس الأحراش على إيقاف الصيد غير المشروع والقبض على مرتكبيه فحسب، وإنما أدى أيضًا إلى دعم الملاحقة القضائية الناجحة وسلوكيات إنفاذ القانون الجيدة القائمة على الأدلة والملاحقة القانونية والمحاكمة أمام القضاء. ويعتبر العمل الذي يقومون بها حاسمًا وخطيرًا أيضًا. فقد قتل أكثر من ١,٠٠٠ من حراس الأحراش أثناء الخدمة لحماية الحياة البرية في العقود الأخيرة.

كما أدى تحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الوكالات إلى تمكين الإنتربول من دعم البلدان في عمليات شرطية أكبر حجمًا وأكثر فعالية، أدت إلى مصادرة كميات أكبر من منتجات الأخشاب والحياة البرية غير المشروعة. وفي عام ٢٠١٣ أجريت العملية Lead، ضمن مشروع الإنتربول للمساعدة على إنفاذ القانون في مجال الغابات (LEAF)، في كوستا ريكا وفنزويلا. وقد أسفرت عن مصادرة ٢٩٢,٠٠٠ متر مكعب من الأخشاب ومنتجاتها – وهو ما يكافئ ملء ١٩,٥٠٠ شاحنة (تساوي ما يقرب من ٤٠ مليون دولار أمريكي). وقد شارك في العملية Wildcat في شرق أفريقيا ضباط إنفاذ القانون للحياة البرية، والسلطات المسؤولة عن الغابات وحرّاس الحدائق العامة وضباط الشرطة والجمارك من خمسة بلدان – موزمبيق وجنوب أفريقيا وسوازيلاند وتنزانيا وزمبابوي، والتي أدت إلى مصادرة ٢٤٠ كيلوغرام من عاج الفيلة وإلى القبض على ٦٦٠ مجرمًا.

وفيما يتعلق بالجمارك، فقد نجح برنامج مراقبة الحاويات التابع لمنظمة الجمارك العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في استهداف شحنات الحاويات عبر البحر والموانئ الجافة في عدد متزايد من البلدان. ولا تشمل المصادرات المنتجات المزيفة والمخدرات فحسب، وإنما تشمل أيضًا منتجات الحياة البرية والأخشاب، مثل العاج وقرون وحيد القرن وخشب الورد.

وقد أظهر إحدى القضايا في إندونيسيا كيف يمكن أن تؤدي تدابير غسيل الأموال إلى الملاحقة القضائية لقطع الأخشاب غير المشروع. فقد شاركت وكالتان إندونيسيتان للتحقيقات المالية ومكافحة الفساد (PPATK, KPK) في دورة تدريبية نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عام ٢٠١٢، بدءًا من المستوى الفيدرالي وحتى المستويات المحلية. وقد تم تطبيق الأساليب التي تم تعلمها في هذه الدورة في الكشف عن قطع الأخشاب غير القانوني والتحقيق فيه وملاحقته قضائيًا. وقد اكتشفت وحدات التحقيقات المالية بعد الدورة التدريبية معاملات مثيرة للشك للغاية أدت إلى إدانة متهم بتهريب الأخشاب وقد حكم عليه بالسجن لمدة ثمان سنوات حيث أظهرت الأدلة أن ١٢٧ مليون دولار أمريكي قد مرت خلال حساباته المصرفية.

ولكن، يجب زيادة مدى الجهود وتنسيقها بشدة وتوسيع جهود التطبيق. ولابد من الدمج بينها وبني جهود الحكم الرشيد، ورفع وعي الإدارة والمستهلكين لضمان خفض الطلب على المدى البعيد. وبالأخص، يعتبر تقديم الدعم المباشر للبلدان ذا أهمية حاسمة، نظرًا لضرورة توجيه الموارد المالية إلى جهود تؤدي إلى آثار ملموسة على أرض الواقع، سواء من ناحية إنفاذ القانون أو الحكم أو وعي المستهلكين.

ويتجاوز معدل جرائم الحياة البرية والغابات ومستوى تعقيدها وطبيعتها العالمية، قدرات العديد من البلدان والمنظمات المنفردة على المواجهة. ومن الأمور التي تتسم بأهمية خاصة زيادة مشاركة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الدولية في الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية والأخشاب، بالإضافة إلى الأثر الهام على البيئة والتنمية.

وسوف تتطلب الحلول مزيجًا من الجهود الرامية للتعامل مع خفض كلٍ من العرض والطلب، بناءً على الردع والشفافية وإنفاذ القانون والتغيرات السلوكية وسبل العيش البديلة. ولابد من وضع الاستراتيجيات التي تفرّق في التعامل مع التهريب غير المشروع للحياة البرية والأخشاب، على مدار سلسلة القيمة ذات الصلة (بلدان المصدر والمرور والوجهة).

وهناك ضرورة لبذل جهد مترابط للتعامل مع الأبعاد المتعددة للجريمة البيئية بأسرها وتضميناتها بالنسبة للتنمية. ويتطلب هذا مشاركة أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والدولي في العملية، ويشمل القطاع البيئي وقطاع إنفاذ القانون والقطاع التنموي بالإضافة إلى أصحاب المصلحة المشاركين في بعثات حفظ السلام والأمن. تمثل الجريمة البيئية تهديدًا خطيرًا لسلالات الحياة البرية والنباتات والأنظمة الإيكولوجية وخدماتها وتغير المناخ والحكم الرشيد وأهداف التنمية المستدامة وتتطلب استجابة متعددة الأوجه.

التوصيات

١ **الإقرار بالأبعاد المتعددة للجريمة البيئية**، وأثرها البالغ على البيئة وأهداف التنمية المستدامة، والمساعدة على دعم وموازنة التنسيق المناسب وتبادل المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة، مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص والشعوب الأصلية والحكومات ومنظمة الأمم المتحدة بوجه عام، مع الحاجة إلى الإقرار أيضًا بدور إنفاذ القانوني في الحكم البيئي الرشيد.

٢ **الدعوة إلى نظام منسّق وشامل للأمم المتحدة ونهج وطني إزاء الجريمة البيئية** من خلال المساعدة على تنسيق جهود إصدار التشريعات واللوائح البيئية وتخفيف حدة الفقر ودعم التنمية مع الاستجابة من قطاع الإنفاذ للحد من الجريمة البيئية كجزء من نهج شامل يسعى إلى مجابهة التهديد الشديد لكلٍ من البيئة والتنمية المستدامة الذي يسببه استمرار الجريمة البيئية.

٣ **دعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجددًا**، بصفته السلطة البيئية العالمية، لتناول الآثار البيئية الخطيرة والمتزايدة للجريمة البيئية وإنفاذ آليات التنسيق ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان ووكالات إنفاذ القانون الوطنية والإقليمية والدولية بالمعلومات البيئية ذات الصلة لتيسير جهودها في مواجهة التجارة غير المشروعة في سلالات الحياة البرية ومنتجاتها، بالإضافة إلى قطع الأشجار غير المشروع والتجارة غير المشروعة في الأخشاب.

٤ **الدعوة لمجتمع المانحين الدولي والثنائي بأسره للإقرار بالجريمة البيئية والتعامل معها باعتبارها تهديدًا خطيرًا للتنمية المستدامة وللعوائد ولدعم الجهود الوطنية** والإقليمية والعالمية الرامية للتنفيذ الفعّال لتدابير موجهة، والامتثال لها وإنفاذها بالقانون، للحد من التجارة غير المشروعة في سلالات الحياة البرية ومنتجاتها بالإضافة إلى قطع أخشاب الغابات بصورة غير مشروعة.

٥ **دعم الإجراءات الفورية والحاسمة والشاملة لتضييق الفجوة بين الالتزامات والامتثال**، مثل تلك التي تعبر عنها الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، من خلال التنفيذ والإنفاذ الوطني، ويشمل القرارات والمقرات ذات الصلة التي تتخذها الهيئات الحاكمة والتي ترمي إلى مواجهة التجارة غير المشروعة في منتجات الحياة البرية والغابات.

٦ **تحديد أسواق المستخدم النهائي وتصميم حملات رفع وعي المستهلكين ودعمها وتنفيذها**، حيثما كان ذلك مناسبًا، بصورة منهجية والتي تركز على أسواق المستهلكين الراقية، دعوة كلاً من الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة للعمل بفعالية وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في جهود تحديد بدائل لمطالب المستهلكين من منتجات سلالات الحياة البرية والغابات التي يجري الاتجار فيها.

٧ **تقوية الوعي من خلال أنظمة الاعتماد**، مثل مجلس رعاية الغابات، لتيسير تفرقة المستهلك بين المنتجات القانونية وغير القانونية. وينطبق هذا بصفة خاصة على منتجات الأخشاب مثل الورق والتي تتضمن حاليًا أكبر حصة من واردات أو صادرات الأخشاب الاستوائية، بالإضافة إلى السلالات المتضمنة في قائمة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها. وتحقيقًا لهذه الغاية، يمكن أن تحسن الأساليب الطوعية وأساليب السوق والأساليب التشريعية من التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٨ **تقوية الأنظمة المؤسسية والقانونية والتنظيمية لزيادة مقاومة الفساد** والتعامل بفعالية مع المخالفات المتعلقة بالحياة البرية ولضمان رصد التجارة غير المشروعة وإدارتها بطريقة أكثر فعالية.

٩ **تقوية الدعم الدولي والتنموي لسلسلة إنفاذ القانون بأسرها**، وتشمل الخط الأمامي والمحققين والجمارك والملاحقة القضائية والقضاء، مع التركيز على الجريمة البيئية لدعم العائد القانوني والتنمية المستدامة وللحد من آثار الجريمة البيئية على البيئة.

١٠ **تقوية الدعم الذي يتلقاه الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، مثل الدعم المقدم من خلال الاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد الحياة البرية بالإضافة إلى البرامج المنفصلة**، لتمكينها من دعم الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة لزيادة تحديد وتطوير وتنفيذ أنسب الاستجابات للجريمة البيئية، بما يعكس ما لها من تهديدات وآثار خطيرة على الحكم البيئي والحياة البرية والأنظمة الإيكولوجية والخدمات التي تقدمها، ويقر بهذه التهديدات والآثار.

١١ **الاستثمار في بناء القدرات والدعم التقني لوكالات البيئة والحياة البرية وإنفاذ القانون الوطنية** لتمكينها من توفير المزيد من الحماية للتجمعات الرئيسية من السلالات البديعة المهددة بالانقراض من خلال الصيد غير المشروع، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر وحيد القرن والنمور والفيل الأفريقي، بوصفها استجابة ضرورية لحماية هذه السلالات من الصيد غير المشروع، جنبًا إلى جنب مع الجهود المتجددة لتقوية حماية الموائل وإدارته.

١٢ **تقوية التشريعات البيئية والامتثال والوعي ودعوة وكالات إنفاذ القانون والبلدان للحد من دور التجارة غير المشروعة وفرض الضرائب على منتجات الغابات والحياة البرية** لتمويل التهديدات المتمثلة في المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة والإرهاب. تقوية البحوث على وجه التحديد التي تجرى حول الدور المحتمل للتجارة في منتجات الحياة البرية والأخشاب وتشمل الفحم في تمويل التهديدات، وتحديد الفجوات في التشريعات البيئية التي قد تسهِّل ذلك.

مقدمة

تلعب الأنظمة الإيكولوجية دورًا حاسمًا وبخاصة في الاقتصادات النامية من خلال دعم العائدات وفرص التنمية المستقبلية والسبل المعيشية والحصاد في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. تدعم الأنظمة الإيكولوجية السياحة، والتي تقدر قيمتها بنحو ٥-١٠٪ من الاقتصادات الوطنية.[١] كما تقدم الأنظمة الإيكولوجية خدمات حيوية، مثل الوقاية من الظروف المناخية القاسية مثل الفيضانات والجفاف والأعاصير ومن خلال توفير مورد مياه آمن للمدن. وتقدر قيمتها على مستوى العالم بما يصل إلى ٧٢ تريليون دولار أمريكي.[٢] وتمثل الأنظمة الإيكولوجية الصحية المنصة التي يبنى عليها في النهاية إنتاج الغذاء والاقتصادات في المستقبل.[٣]

كما أن الفرص والإدارة والتنمية المستقبلية، صارت مهددة من قِبل الجريمة البيئية المنظمة العابرة للحدود التي يتزايد تعقيدها، والتي تقوض أهداف التنمية والحكم الرشيد. وقد تشمل الجريمة البيئية المنظمة العابرة للحدود الدولية قطع جذوع الأشجار غير القانوني، والصيد غير المشروع للحياة البرية وتهريبها، ومصايد الأسماك غير القانونية والتعدين والتخلص من المخلفات السامة. وهي تمثل تهديدًا يتزايد بسرعة للبيئة وللعوائد الناجمة من الموارد الطبيعية وأمن الدولة والتنمية المستدامة. وتقدر التوقعات المنفردة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة القيمة النقدية للجريمة البيئية المنظمة العابرة للحدود بين الدول بقيمة تتراوح بين ٧٠-٢١٣ مليار دولار أمريكي سنويًا.[٤] وهي قيمة تضاهي المساعدة الإنمائية الرسمية والتي تبلغ ١٣٥ مليار دولار أمريكي تقريبًا.[٥]

لم تعد جرائم الأحياء البرية قضية ناشئة. فقد تم الإقرار بمدى وطبيعة التحدي في القرارات التي اتخذت في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES) (انظر القرارات والأحكام التي أعقبت مؤتمر الدول الأعضاء رقم ١٦)[٦] ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة،[٧] والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والجمعية العامة للأمم المتحدة والإنتربول[٨] ومنظمة الجمارك العالمية وغيرها، بما في ذلك الكثير من الدول ذات الأهمية. كما تناولت المؤتمرات السياسية عالية المستوى هذا الموضوع، ومن أبرزها تلك التي عقدت مؤخرًا في بتسوانا وباريس (ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣) وفي لندن (فبراير/شباط ٢٠١٤) وفي دار السلام (مايو/أيار ٢٠١٤). ولكن، لا تزال الاستجابات من ناحية الأثر على الأرض لا تواكب مدى وتطور التهديد للحياة البرية، بما في ذلك الغابات، بالإضافة إلى عدم مواكبتها بصورة متزايدة لأهداف التنمية.

وتتضمن الجريمة البيئية المنظمة العابرة للحدود بين الدول خمسة مجالات أساسية:

١. قطع الأشجار غير المشروع وإزالة الغابات
٢. مصايد الأسماك غير المشروعة
٣. التعدين غير المشروع والتجارة في المعادن وتشمل الماس المؤجّج للصراع.
٤. التخلص غير المشروع من النفايات الخطيرة والسامة والاتجار فيها.
٥. الاتجار غير القانوني والصيد للأحياء البرية والنباتات

ويمثل الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية تحديًا خاصًا نظرًا لأنه ينطوي على عدة أبعاد، تشمل الفقر والحكم وعادة ما يكون مخبأً ضمن تجارة مشروعة. كما تشمل عادة الخلط ما بين حصد الموارد القانوني وغير القانوني. ويتم هذا الحصد باستخدام أنظمة متقدمة ومتعمدة تنفذ بحرص لغسيل الأخشاب والفحم ولحوم حيوانات الأدغال والأسماك أو غيرها من منتجات الحياة البرية المشتراة بطريقة غير مشروعة. ويمكن أن ينطوي الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية على تركيبات معقدة من الأساليب، وتشمل التهريب والتزييف والرشوة واستخدام الشركات

الوهمية والعنف وحتى اختراق المواقع الإلكترونية الحكومية للحصول على التصاريح أو تزييفها. ويبين اختراق المواقع الإلكترونية مستوى التعقيد الذي يصل إليه بعض المشاركين. ولكن الطريقة المعتادة والأيسر هي مجرد تقديم الرشاوى إلى مسؤولين فاسدين لإصدار التصاريح والشهادات اللازمة والمطلوبة وغيرها من الوثائق ذات الصلة. وبهذه الطريقة، تتم عادة ممارسة غسيل الأخشاب والأسماك ومنتجات الحياة البرية التي تمّ الحصول عليها من مصادر غير مشروعة. يعد الفساد أحد الخصائص الدفينة في الجريمة البيئية، وهو ييسر ارتكاب الجريمة على جميع مستويات سلسلة الإمداد. ولابد من أن تكون تدابير مكافحة الفساد الشاملة من الخصائص الأساسية للجهود الإجمالية.

ونظرًا لتعقيد موضوع الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية، فإنه يتطلب استجابة متنوعة على المدى القصير والطويل، ومن المستوى المحلي إلى الدولي. وللحد من زيادة الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية، يجب أن تشمل الاستجابات نطاقًا من التدابير القانونية، وإنفاذ القانون واللوائح والإدارة البيئية والاستراتيجيات الخاصة بالمستهلكين وخفض الطلب وتعزيز فرص السبل المعيشية البديلة. ويتطلب الفهم الكامل لظاهرة الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية تبصرًا واسعًا للعلاقة بين الموارد البيئية المعرضة للخطر وبين استغلالها غير القانوني، والثغرات ومدى الجرائم المرتكبة ونوعها، وديناميكيات الطلب الذي يحرك هذه التجارة. كما أن تمويل التهديدات الناتج عنها والذي يؤجج الصراعات والإرهاب عادة ما يكون جزءًا أساسيًا من سلسلة الإمداد.

ويحرم الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية الاقتصادات النامية من مليارات الدولارات في صورة عوائد وفرص تنمية ضائعة. ونظرًا للنطاق الواسع للمشكلة، فإنه يلزم اتباع نهج شامل. وللحد من زيادة الجريمة البيئية، يجب أن تشمل الاستجابات نطاقًا من التدابير القانونية، وإنفاذ القانون والتشريعات واللوائح والإدارة البيئية والاستراتيجيات الخاصة بالمستهلكين وخفض الطلب وفرص السبل المعيشية البديلة. ويتطلب فهم الظاهرة تبصرًا واسعًا بالعلاقة بين الموارد البيئية المعرضة للخطر واستغلالها القانوني وغير القانوني، والثغرات بالإضافة إلى مدى الجرائم التي ترتكب ومداها. وعادة ما يكون تضمين تمويل التهديدات المؤجِّج للصراعات جزءًا لا يتجزأ من هذه الصورة ولابد من أخذه في الاعتبار.

ومن الصعب تعريف الجريمة البيئية نظرًا لأنها تتضمن أنواعًا عديدة من الجرائم مختلفة الشدة. وتعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي تعرِّف الجريمة المنظمة عبر الوطنية على أنها "أية جريمة كبرى ترتكب بواسطة ثلاثة أشخاص أو أكثر بهدف الحصول على عائد مادي". وتكمن المشكلة في الاعتماد على هذا التعريف في أن تعريف "الجريمة الكبرى" هي الجريمة التي تكون أقصى عقوبة لها هي السجن لمدة أربعة سنوات على الأقل. لذلك، هناك حاجة ملحة إلى تعريف محدد للجريمة البيئية، يتم إنفاذه على مدار سلسلة الجريمة عبر الوطنية بالكامل، لضمان الفهم المشترك للمصطلحات.

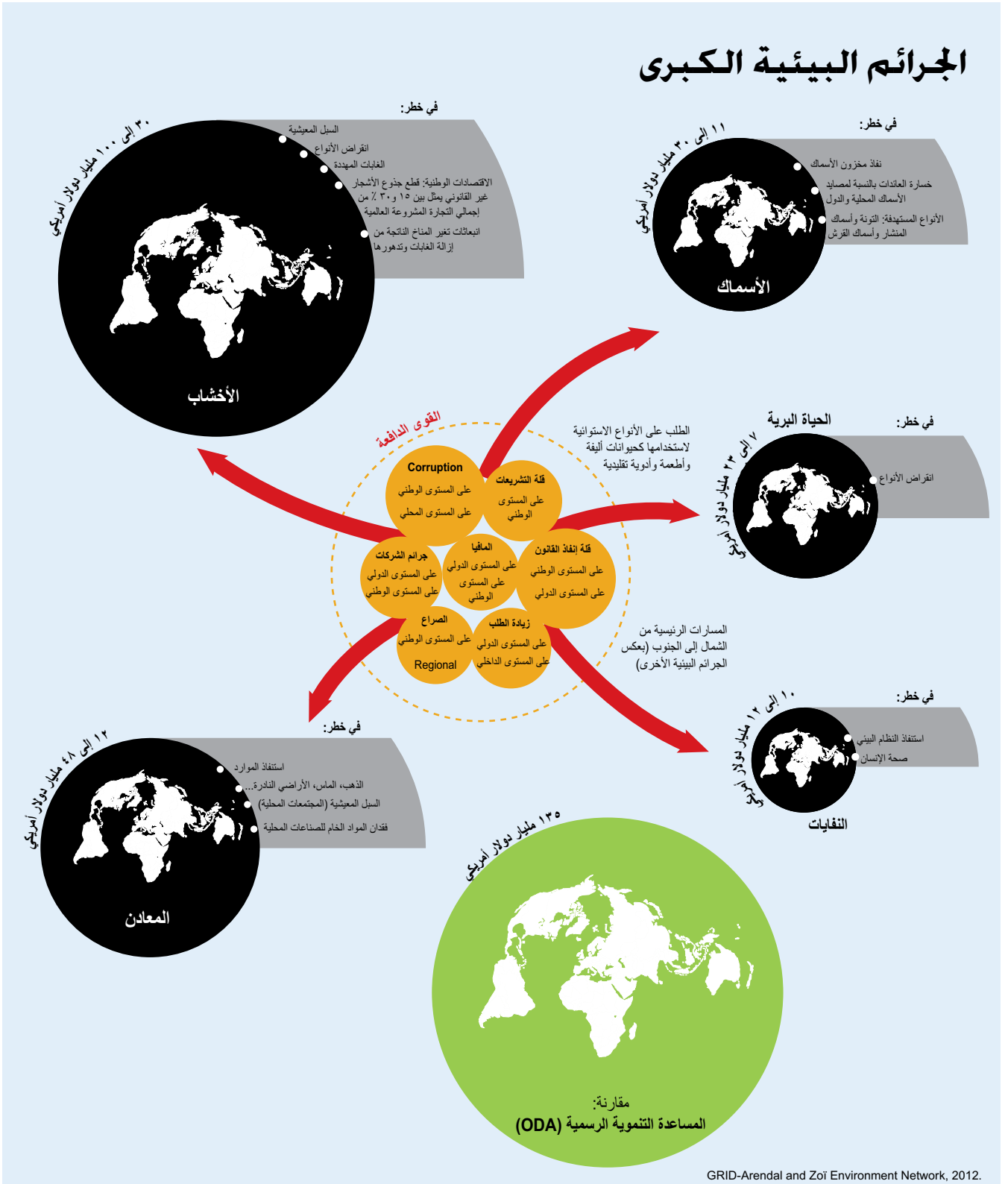

الشكل رقم ١ المدى التقديري لصور متعددة من الجريمة العابرة لحدود الدولة.[١٥]

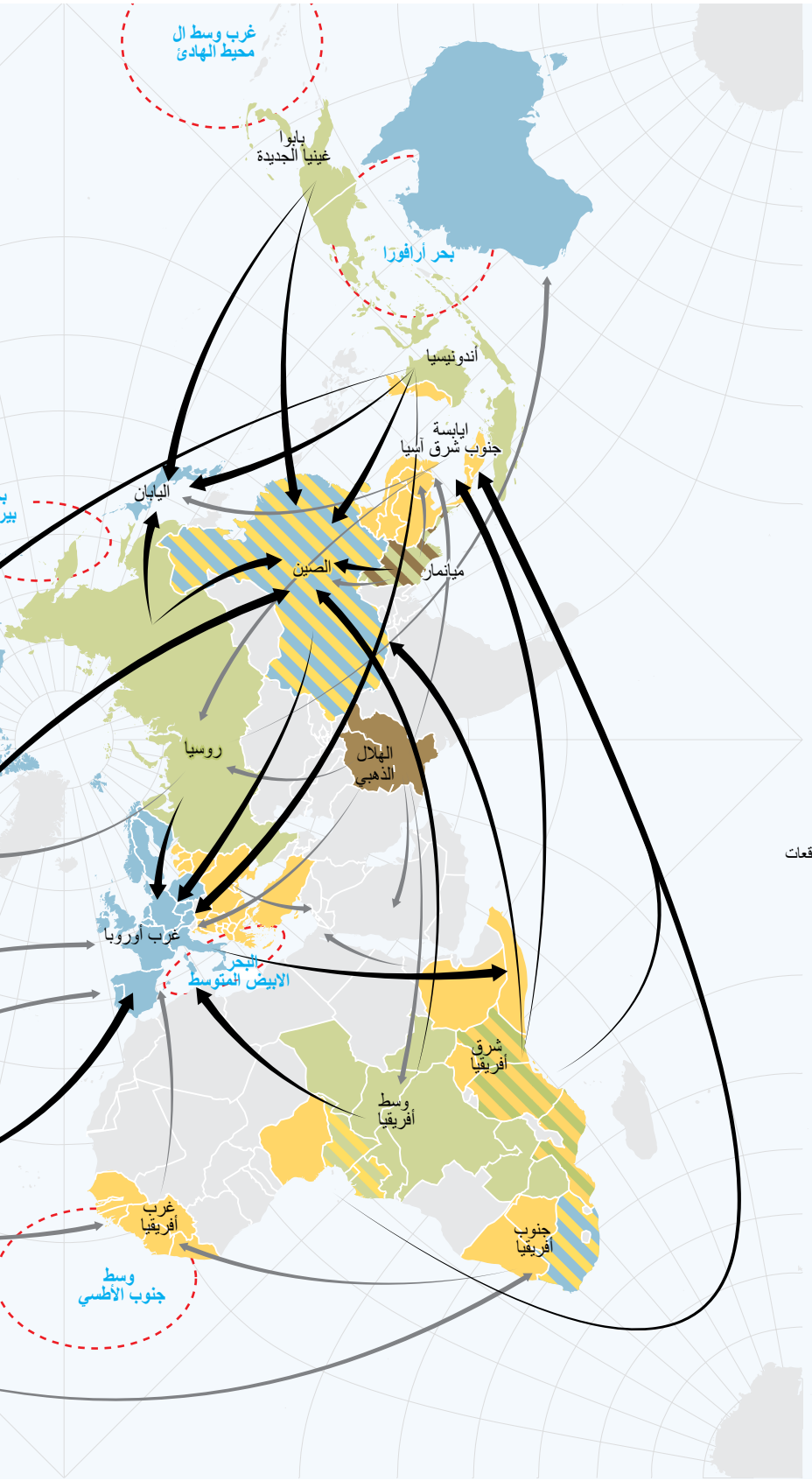

مسارات الاتجار الجديدة والقديمة

الاتجار غير القانوني المرتبط بالبيئة. ويشمل الأخشاب والحياة البرية وأعضاء الحيوانات (مثل العاج وقرون وحيد القرن والفراء) والنفايات

المناطق الرئيسية لصيد الأسماك غير المشروع وغير المُبلغ عنه وغير الخاضع للتنظيم

الاتجار غير القانوني "التقليدي" يشمل الهيروين والكوكايين والبشر

بلد الوجهة الرئيسي

بلد العبور الرئيسي

بلد المنشأ للاتجار غير القانوني "التقليدي"

البلد الرئيسي أو منطقة المنشأ للاتجار غير القانوني المتعلق بالبيئة

المصادر: التقارير السنوية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أعوام 2010 إلى 2013؛ منظمة WWF أستراليا، موقع Globaltimber.co.uk، تقديرات النسب المئوية "للأخشاب غير المشروعة" في واردات المنتجات الخشبية من بلدان مختارة، لعام 2007؛ منظمة TRAFFIC؛ منظمة الأغذية والزراعة، تقرير استعراض حالة المحيطات في العالم لعام 2013؛ فريق عمل جامعة ولاية ميشيغان المعني بالاتجار بالبشر، منظمة Greenpeace، "السفينة السامة" 2010، استعراض الصحافة الصادر عن ناشيونال جيوغرافيك.

قطاع نامٍ

الدخل السنوي، أعلى التوقعات
مليار دولار

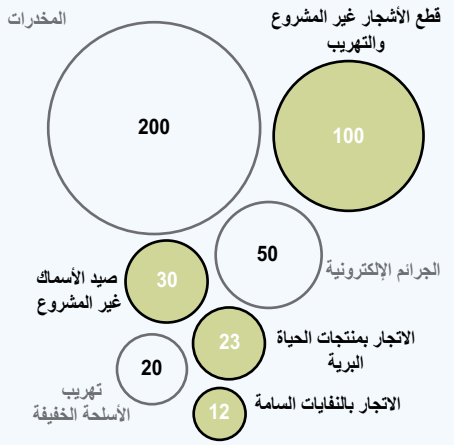

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منظمة TRAFFIC، منظمة النزاهة المالية العالمية

وتعتبر التشريعات المتعلقة بالجرائم البيئية متخلفة في الكثير من البلدان. وعادة ما تتعامل إرشادات إصدار الأحكام مع الجرائم البسيطة، ولا تعكس الطبيعة الخطيرة للجريمة المنظمة وتعقيدها وآثارها على البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان والمجتمعات المحلية أو السكان. وهي لا تأخذ في اعتبارها مدى خسارة الموارد أو غسيل الأموال أو التهديد لأمن الدولة الذي تنطوي عليه. وتوجد بالفعل قوانين قائمة في معظم البلدان للتعامل مع هذه الجرائم الخطيرة، ولكن هناك نقص كبير في الوعي بأن الجرائم البيئية عادة ما تندرج تحت فئات أخرى من المخالفات الأكثر جسامة. وعادة ما تطبِّق المحكمة القوانين الخاطئة، مثل تلك التي تتعلق بالمخالفات البيئية الخالصة، بدلاً من القوانين التي تتناول المشاركة في الجريمة المنظمة والتهرب الضريبي والعنف والتهريب وحتى تمويل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

وبذلك، يؤدي نقص المعلومات المتعلقة بدور الجريمة البيئية في تمويل التهديدات، تمويل الشبكات الإجرامية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وتشمل الميليشيات والمتطرفين والإرهاب، مما يؤدي إلى أحكام تافهة لا تتجاوز غرامات قليلة وتؤدي أحيانًا إلى أحكام بالسجن لمدد قصيرة. وكثيرًا ما تؤدي عدم كفاية التحقيقات في دور الشبكات في الجريمة البيئية، والتي تمثل في العديد من الحالات العملية تمويلاً للتهديدات، إلى فشل الملاحقة القضائية. وتستغل الجريمة المنظمة هذه الفجوة بشدة لاستنزاف الموارد الطبيعية وتوسعة قطاعات نشاطها غير المشروع والمساهمة في الصراعات دون مخاطر تذكر. كما توفر المخاطر القليلة للتجارة غير المشروعة في منتجات الحياة البرية أو الغابات ملاذًا آمنًا أو سبيلاً لإخفاء المغتربين لتمويلهم للجماعات المتطرفة.

وخلال العقد الماضي حذرت اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض والإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من ارتفاع معدل الجريمة البيئية المنظمة عبر الوطنية. وقد لوحظت طرق أكثر تعقيدًا لاستخلاص الموارد بصورة غير قانونية بالإضافة إلى طرق أكثر تقدمًا

الشكل رقم ٢ عدد التعاملات في الحياة البرية والنباتات المسجلة في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض

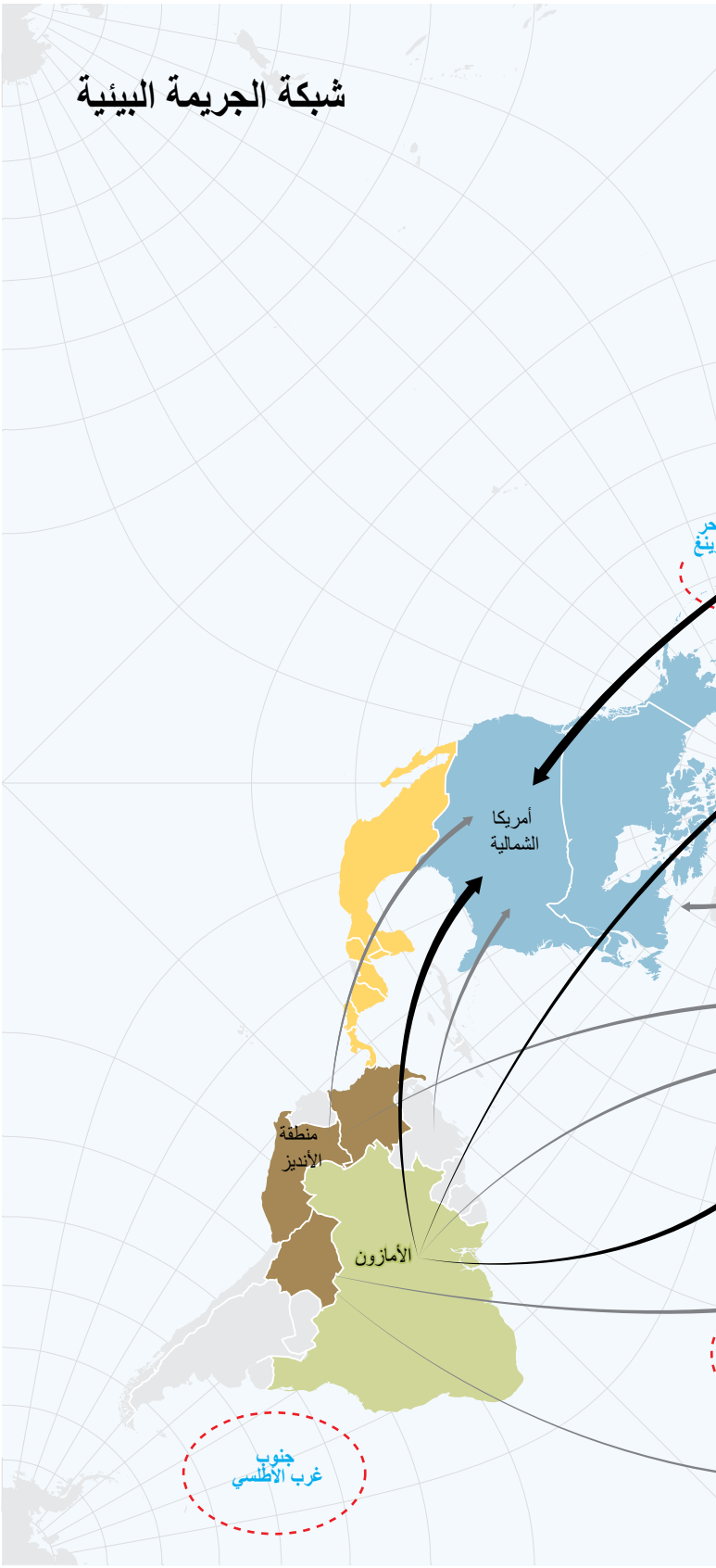

لغسيل كل من الموارد المستخلصة بصورة غير قانونيّة وعوائد التجارة غير المشروعة.[9] وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجريمة المنظمة التي تشارك في المخدرات والتهريب والعنف والقتل والفساد تقوض أمن الإنسان وأمن الدولة. وينجذب الجناة من القطاعات الجنائية الأخرى إلى الجريمة البيئية نظرًا لمزيج من الأرباح المرتفعة وانخفاض احتمال الإمساك بهم وإدانتهم. وينطبق هذا بصفة خاصة على الأنشطة العابرة لحدود الدول، حيث لازال إنفاذ القانون يكاد يكون غير موجودٍ حتى الآن.[10]

وقد تم التعبير عن مخاوف كبيرة تتعلق بمصايد الأسماك غير المشروعة بمحاذاة سواحل غرب أفريقيا وأثرها على الصيّادين المحليين. وتبلغ قيمة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير الخاضع للتنظيم في محاذاة شواطئ غرب أفريقيا، والذي يشكل ما بين نصف وثلث ما يتم اصطياده، ١,٣ مليار دولار أمريكي سنويًا.[11] وقد سبق مناقشة مصايد الأسماك غير القانونية بالنسبة للصومال، مع ارتباطها بالقرصنة.[12] وتشكل مثل هذه المصايد خسارة للعوائد بالنسبة للدول. وقد شكل الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير الخاضع للتنظيم قبالة سواحل السنغال خسارة تبلغ حوالي ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٢، وهو ما يمثل ٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي.[13]

وممّا هو أكثر إثارة للقلق الأثر الذي يسببه قطع الأخشاب غير القانوني على الانبعاثات الكربونية وخسارة العوائد. وتمثل إزالة الغابات الاستوائية ١٠-١٥٪ من الانبعاثات العالمية، وما يقرب من ٥٠-٩٠٪ من قطع الأخشاب غير قانوني في البلدان الاستوائية الرئيسية[14]- مما يمثل تهديدات مباشرة لمخططات وبرامج خفض الانبعاثات مثل مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج (REDD) وتدهور الغابات والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات (REDD+) ومبادرة الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (UN REDD)

كما يهدد الارتفاع الكبير للجريمة البيئية المنظمة العابرة للحدود الدولية ومدى هذه الجريمة الأمن الإنساني وأمن الدولة أيضًا من خلال تيسير ونشر الفساد المتواطئ مع الجريمة، وتسبب خسارة العوائد للتنمية الاقتصادية في العديد من البلدان، والذي يؤثر على الأمن الغذائي وتلف البيئة والأنظمة الإيكولوجية الحيوية للخدمات التي تقدمها للسكان المحليين، أضرارًا كبيرة للبلدان النامية، نظرًا لأن النصيب الأكبر من العوائد يترك البلدان أو يذهب إلى ملاذات ضريبية أو إلى أفراد أجانب.

مدى الجريمة البيئية

يعتبر الأثر الاقتصادي لخسارة الموارد والعائدات الناتج عن الجريمة البيئية أثرًا كبيرًا – وبخاصة بالنسبة لقطع الأشجار غير القانوني ومصايد الأسماك – وربما يبلغ نفس قيمة المساعدات التنموية الرسمية والتي تبلغ حوالي ١٣٥ مليار دولار أمريكي أو تزيد عليها.

الجدول رقم ١: الصور المختلفة للجريمة البيئية ومداها المتوقع تقريبًا. توجد شكوك كبيرة تتعلق بدقة التقديرات.[١١]

الجريمة البيئية	الخسارة السنوية للموارد (دولار أمريكي)	المصدر أو المراجع
قطع الأشجار غير المشروع والاتجار فيها	٣٠–١٠٠ مليار	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/الإنتربول ٢٠١٢ (١٠–٣٠٪ من التجارة العالمية)؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠١٢
مصايد الأسماك غير المشروعة	١١–٣٠ مليار	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2012؛ MRAG og UBC 2008 (١٢–٣٢٪ من التجارة العالمية)
استخراج المعادن/التعدين والاتجار فيها بصورة غير مشروعة	١٢–٤٨ مليار	الدائرة العالمية للمعلومات في مجال الغابات؛ التقييم العالمي ٢٠١٢ (قُيِّم بمقدار ١–٤٪ فقط لكل صناعة من إجمالي التجارة العالمية)
التجارة غير المشروعة في النفايات الخطيرة والتخلص منها	١٠–١٢ مليار	الولايات المتحدة ٢٠٠٠؛ التقييم العالمي ٢٠١٢
الاتجار غير القانوني والصيد للأحياء البرية والنباتات	٧–٢٣ مليار	وايلر وشيخ ٢٠٠٨؛ الدائرة العالمية للمعلومات في مجال الغابات ٢٠١١؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠١٢
مجموع الجرائم البيئية والخسارة من البلدان النامية بصفة أساسية.	سالب ٧٠–سالب ٢١٣ مليار	
المساعدة التنموية الرسمية (تقديرات عام ٢٠١٣)	١٣٥ مليار تقريبًا	

الاتجار في منتجات الحياة البرية

قُدِّر الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية من قِبل مصادر متعددة بحوالي ٧-٢٣ مليار دولار سنويًا.[١٧] وهو ينطوي على نطاق واسع من السلالات والتي تشمل الحشرات والزواحف والبرمائيات والأسماك والثدييات. وهو يتعلق بالعينات الحية والميتة أو منتجاتها. تُستخدم العينات والمنتجات في المستحضرات الصيدلانية أو كزخارف أو لأغراض تتعلق بالطب التقليدي. كما تُعتبر تجارة الحيوانات الأليفة بين الدول في الأسماك الاستوائية والزواحف أحد المستفيدين الرئيسيين من الحصاد والتجارة غير القانونيين. ويشمل الحصاد والتجارة غير المشروعين العديد من الأصناف مثل الغوريلا والشمبانزي والفيلة والنمور ووحيد القرن والظباء التبتية والدببة والشعاب المرجانية والطيور والبنغول والزواحف، وسمك الحفش للحصول على الكافيار الأسود. وجميع هذه الأصناف مرتفعة القيمة ليس في السوق السوداء فحسب، ولكن قيمتها تزيد بالنسبة للاقتصادات الوطنية إذا تمت إدارتها بصورة مستدامة. وتعمل الجريمة البيئية، طبقًا لتعريفها، خارج اللوائح والإدارة الحكومية، وبذلك تمثل تهديدًا اقتصاديًا وبيئيًا وأخيرًا وليس آخرًا تهديدًا أمنيًا لم يلق إلا اهتمامًا قليلًا نسبيًا في الماضي.

وطبقًا لتقديرات اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض فإن التجارة الدولية في الأحياء البرية تشمل، سنويًا، مئات الملايين من عينات النباتات والحيوانات. وتتنوع التجارة، من الحيوانات والنباتات الحية إلى مصفوفة واسعة من منتجات الحياة البرية المستقاة منها، ومنتجات الجلود الغريبة، والآلات الموسيقية الخشبية والأخشاب والتحف السياحية والأدوية.

ويعتبر مستوى استغلال بعض أنواع الحيوانات والنباتات عاليًا، ويمكن أن تتسبب التجارة فيها، بالإضافة إلى عوامل أخرى، مثل فقدان الموئل، في خفض أعدادها بشدة بل وفي جعل بعض السلالات تقترب من الانقراض. وهناك العديد من سلالات الحياة البرية غير المعرضة للخطر، ولكن وجود اتفاق لضمان استدامة التجارة يعد أمرًا هامًا لحماية هذه الموارد في المستقبل.

ونظرًا لأن التجارة في الحيوانات البرية والنباتات تتخطى الحدود بين البلدان، فإن جهود تنظيمها تتطلب تعاونًا دوليًا لحماية بعض الأنواع من الاستغلال المفرط. وتساعد اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، بالتعاون مع الدول، على توفير درجات مختلفة من الحماية لأكثر من ٣٥،٠٠٠ نوع من الحيوانات والنباتات سواء كان الاتجار فيها يتم في صورة عينات حية أو فراء معاطف أو أعشاب جافة. كما تنظم اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض التجارة في المزيد من الأنواع البحرية في أعقاب مؤتمر الدول الأطراف رقم ١٦.

كما يمثل صيد الحيوانات البرية بغرض أكل لحومها تهديدًا كبيرًا لأعداد الحياة البرية على مدار العالم، بما في ذلك المناطق المحمية.

كما أن هناك أعدادًا كبيرة من الأنواع الشهيرة مثل وحيد القرن والنمور والقردة العليا والفيلة، من بين أنواع أخرى كثيرة، تقع ضحية للتجارة غير المشروعة. ولكن العديد من الأنواع الأخرى يتم صيدها أيضًا بكثافة، مثل الغوناق في الأرجنتين وشيلي، وظباء سيغا في كازاخستان، حيث انخفضت الأعداد بشدة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي بأكثر من ٩٥٪.[١٨]

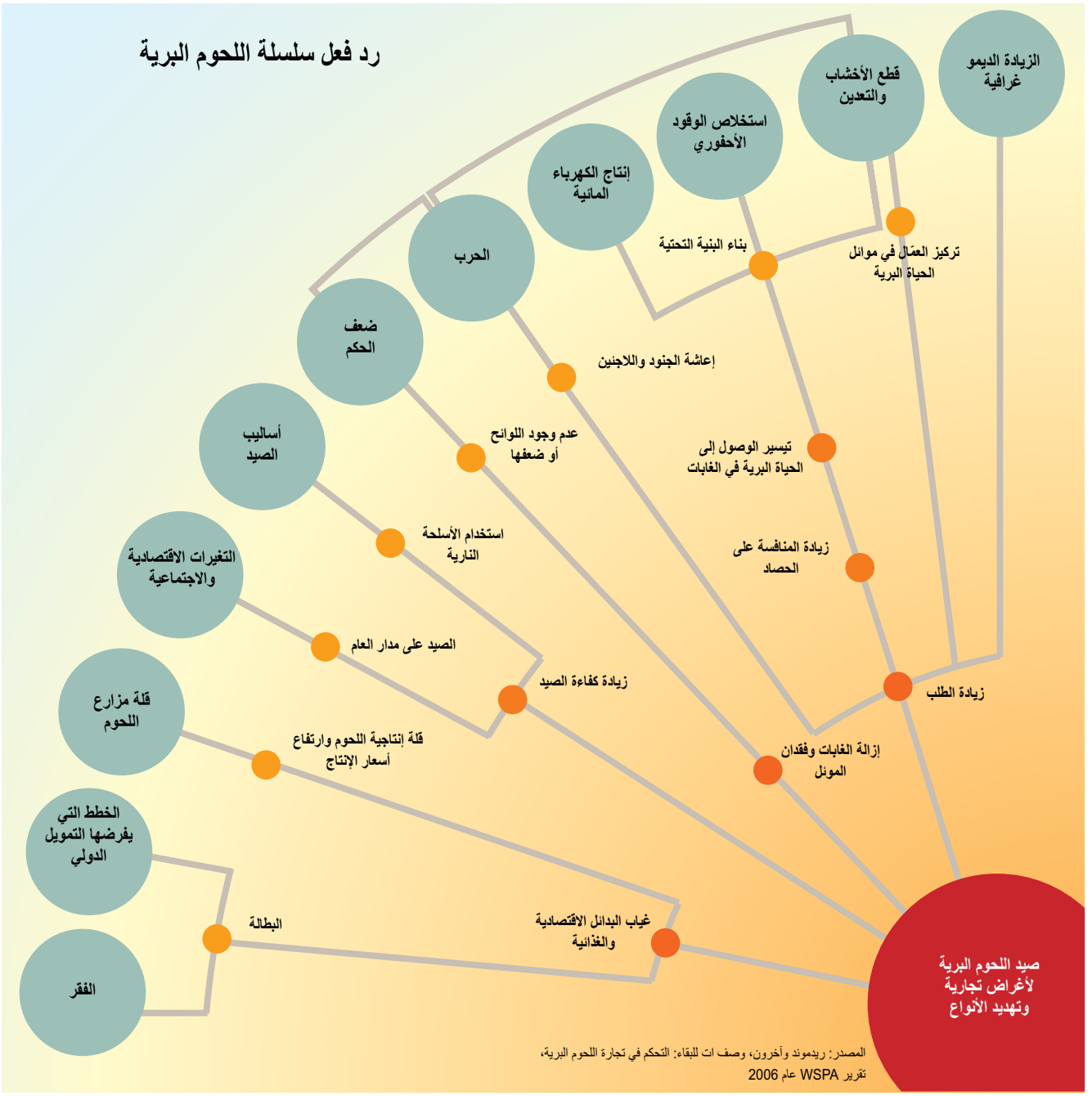

الشكل رقم ٣: تنطوي تجارة اللحوم البرية غير المشروعة على سلسلة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية الضمنية، ولكنها تؤدي، مع ارتفاع الكثافة السكانية، إلى استنزاف أنواع الحياة البرية المحلية ويزداد حدوث ذلك داخل المناطق المحمية.

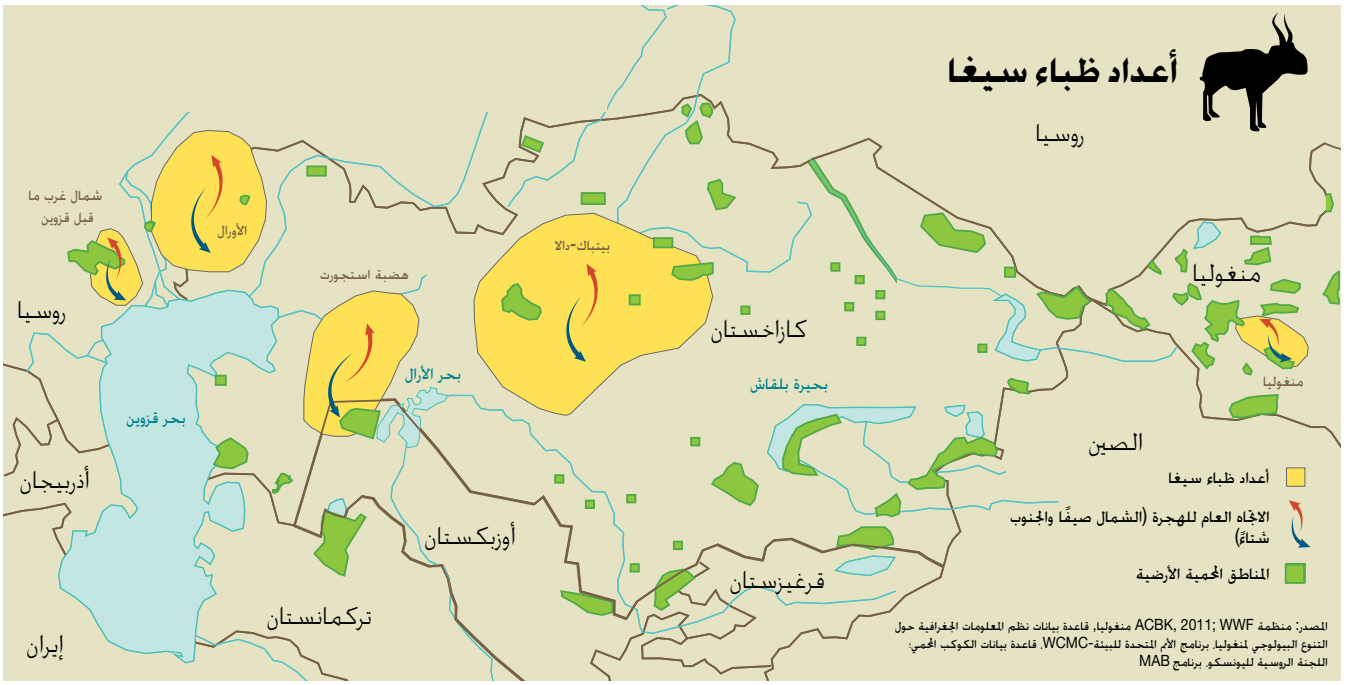

الشكل رقم ٤: يتم اصطياد ظباء السيغا منذ عصور ما قبل التاريخ، ولا يزال الصيد غير المشروع اليوم يمثل التهديد الأساسي لهذه الأنواع المهددة بشدة. وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، تهاوت أعداد ظباء السيغا بأكثر من ٩٥٪ خلال عقدٍ واحد. وفي حين أن بعض تجمعات ظباء السيغا آخذة في الاستقرار، إلا أن هناك ثلاثة تجمعات في حالة مزرية (وهي تجمعات شمال غرب ما قبل قزوين والأورال وهضبة استجورت).

ويمكن ملاحظة تأثير الطرق والتوسع الزراعي والماشية، جنبًا إلى جنب مع زيادة الصيد غير المشروع في أمريكا الجنوبية، مثل الإبليات البرية في السهوب والصحارى وسفوح الأنديز في الأرجنتين وشيلي. وقد فقدت حيوانات اللاما الغوناق (*Lama guanicoe*) والفيكوناس (من أنواع اللاما *Vicugna vicugna*) ٤٠–٧٥ في المائة من نطاقها، وانخفضت أعدادها بنسبة ٩٠ في المائة على الأقل على مدار القرون الأخيرة (كاجال، ١٩٩١؛ فرانكلين وآخرون، ١٩٩٧). ولا يوجد سوى نسبة ضئيلة، ربما تقل عن ٣ في المائة من الغوناق وحوالي ٣٤ في المائة من الفيكوناس في المناطق المحمية (دونادیو وبوسكيرك، ٢٠٠٦). كما أن هذه الأنواع تتجنب المناطق التي تتوسع فيها الماشية وقد تعرضت للصيد غير المشروع بشدة.

المصدر: ج. ل. كايال ١٩٩١. نهج متكامل لإدارة الإبليات البرية في الأرجنتين. منشور في: م. أ. ماريس ود. ج. شميدلي (محررّان)، تاريخ الثدييات في أمريكا الجنوبية وتنوعها البيولوجي والحفاظ عليها. مطبوعات جامعة أوكلاهوما، إي نورمان، وس. و. دونادیو ٢٠٠٦. سلوك تجمعات الغوناق والفيكوناس في مناطق غرب الأرجنتين في ظل وجود أو عدم وجود الصيد غير المشروع. الحفاظ البيولوجي ١٢٧: ١٣٩–١٤٥ و. ل.فرانكلين وف. باس وسي. ف. بوناسياك وسي. كونازّا ون. سوتو ١٩٩٧. جهود إدارة الغوناق الباتاغوني للاستخدام المستدام في الأنظمة الزراعية المعتمدة على الرعي في جنوب تشيلي. مجتمع الأحياء البرية، النشرة رقم ٢٥: ٦٥–٧٣

التجارة غير المشروعة في القردة العليا

يتمثل التهديد الأساسي الذي يواجه القردة العليا في فقدان الموئل. ولكن الاتجار بالقردة العليا يتم بصورة غير مشروعة بطرق مختلفة. وفي الكثير من الحالات يكون صيد الحيوانات البرية انتهازيًا: حيث يصطاد المزارعون القردة صغار السن بعد قتل الأم أثناء هجوم على المحاصيل أو يطلق صائدو اللحوم البرية النار على البالغين أو يوقعونهم في الشراك للحصول على لحومها ثم يتم جمع الصغار لبيعها. ويستهدف وكلاء التجارة المنظمة غير المشروعة القردة العليا باطراد كجزء من تجارة أكثر تعقيدًا ومنهجية بكثير. ويستخدمون الشبكات الإجرامية العابرة لحدود الدول لإمداد أسواق متعددة، تشمل صناعة الترفيه السياحي وحدائق الحيوان سيئة السمعة والأغنياء الذين يريدون حيوانات أليفة غير مألوفة كرمز لعلو مكانتهم. وتستخدم القردة العليا لجذب السائحين إلى المرافق الترفيهية مثل الملاهي والسيرك. وهي تستخدم حتى في التقاط الصور مع السائحين على شواطئ البحر المتوسط وفي مباريات الملاكمة في متنزهات السفاري الآسيوية.

وتشير التقديرات الأكثر تحفظًا إلى انتشار التجارة غير المشروعة في القردة العليا على نطاق واسع. وفيما بين عامي ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١، تم توثيق فقدان ٦٤٣ شمبانزي و٤٨ بابون و٩٨ غوريللا و١٠١٩ إنسان غاب من الحياة البرية من خلال الأنشطة غير المشروعة. وهذه الأعداد مبنية على المصادرات ومعدلات وصول الأيتام إلى الملاجئ في ١٢ بلدًا أفريقيًا ومراكز إعادة التأهيل في إندونيسيا، وتقارير الخبراء ولحوم القردة العليا وأجزاء جسدها المصادرة من المشاركين في التجارة غير المشروعة. وبناءً على الاستقراءات، يحتمل أن يصل عدد القردة العليا البرية المفقودة إلى ٢٢,٢١٨ فيما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١ ارتباطًا بالتجارة غير المشروعة، ويمثل الشمبانزي نسبة ٦٤ في المائة من هذه الأرقام. ويمكن أن تؤدي الخسارة السنوية المتوسطة والتي تبلغ ٢,٩٧٢ من القردة العليا إلى عواقب وخيمة على التنوع البيولوجي للمناطق الرئيسية، بالنظر إلى الدور الهام الذي تلعبه القردة العليا في الحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية الصحية. ومن المؤسف أن جهود إنفاذ القانون تتخلف عن معدلات التجارة غير المشروعة. ولم يتم إلقاء القبض على أحد فيما يتعلق بتجارة القردة العليا سوى في ٢٧ حالة في أفريقيا وآسيا ما بين ٢٠٠٥ و٢٠١١، وربع هذه الحالات المقبوض عليها لم تصل إلى الملاحقة القضائية.

وتتفاوت أسعار القردة العليا بشدة. فيمكن أن يبيع الصياد شمبانزي حي بسعر يتراوح بين ٥٠–١٠٠ دولار أمريكي، بينما يمكن أن يعيد الوسيط بيع نفس الشمبانزي بزيادة قد تصل إلى ٤٠٠ في المائة. ويمكن أن يجلب إنسان الغاب ١,٠٠٠ دولار أمريكي عند بيعه. وذكرت التقارير أن الغوريللات التي بيعت إلى حديقة حيوان في ماليزيا بطريقة غير مشروعة وصل ثمن كلٍ منها إلى ٤٠٠,٠٠٠. ولكن مثل هذه الأسعار تعتبر نادرة للغاية، والصيادُ الذي يصطاد عينة حية قد يخسرها نتيجة جراحها، أو المرض أو الضغط أو تصادر إذا تم الإمساك بالصياد. وفي أفضل الحالات، قد لا يكسب الصيادون الفعليون سوى نسبة ضئيلة من سعر البيع النهائي بالنسبة للقردة العليا.[١٩]

العاج

يقدر برنامج رصد القتل غير المشروع للفيلة التابع لاتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES-MIKE)[٢٠] والتحليلات التالية أن هناك ١٥,٠٠٠ فيلاً جرى قتله بصورة غير مشروعة في مواقع مشروع الرصد البالغ عددها ٤٢ موقعًا في عام ٢٠١٢. ويبين نظام معلومات تجارة الفيلة (ETIS)، والذي تديره منظمة TRAFFIC[٢١] أن الوزن الإجمالي لكميات العاج المصادرة وأعدادها (أكثر من ٥٠٠ كيلو غرام) في عام ٢٠١٣ قد تجاوزا أي عام سابق في بيانات نظام معلومات تجارة الفيلة، وتعكس تلك الزيادة إما جهود إنفاذ القانون أو زيادة في التجارة. وبالنسبة لفيل الغابات، تشير التقديرات إلى انخفاض أعداده بنسبة ٦٢٪ تقريبًا بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١١[٢٢] ومن المتوقع أن يتراوح عدد الفيلة التي قتلت في أفريقيا بين ٢٢–٢٥,٠٠٠ فيل سنويًا.[٢٣] وتقدر أعداد الفيلة بنحو ٤٢٠,٠٠٠–٦٥٠,٠٠٠ فيل.[٢٤]

وإذا افترضنا أن ٢٢–٢٥,٠٠٠ فيلاً تقتل سنويًا، ومع افتراض ١,٨ ناب لكل فيل وأن وزن الناب يبلغ ٥,٥ كيلو غرامًا (ما يقرب من ١٠ كيلو غرام لكل فيل) وسعر ٧٥٠ دولار أمريكي/كيلو غرام[٢٥] للعاج الخام في آسيا فإن أسعار العاج الذي تم اصطياده في أفريقيا تقدّر فعلياً في شوارع آسيا بحوالي ١٦٥–١٨٨ مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى العاج المستمد من مصادر آسيوية. وقد انخفضت القيمة عن ذلك في بعض الحالات.[٢٦]

يؤثر الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية على أعداد السلالات

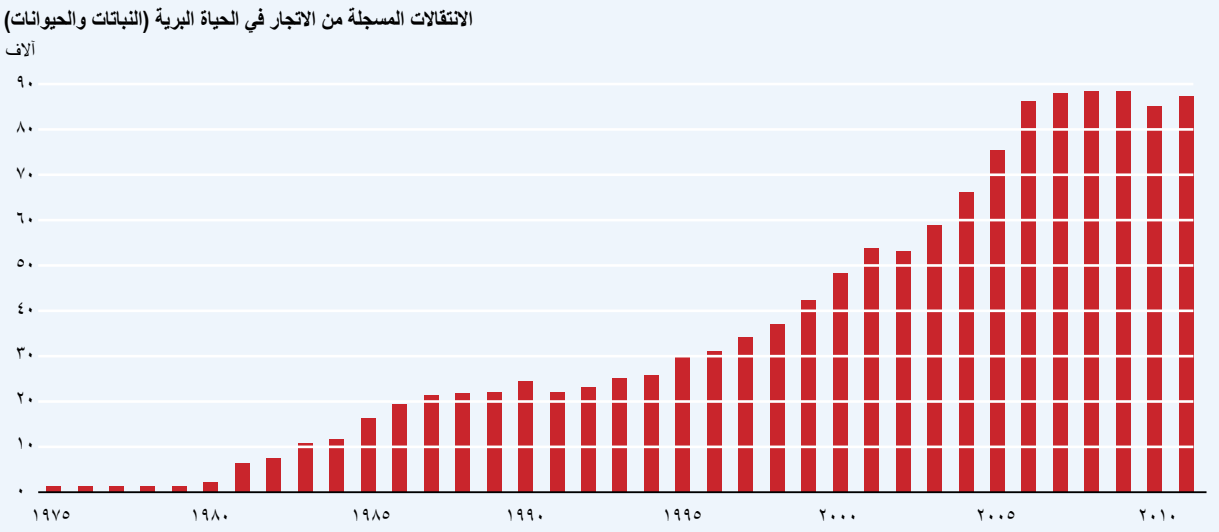

المصدر: إحصائيات تجارة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض مستمدة من قاعدة بيانات التجارة الخاصة بها، مركز رصد الحفاظ العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كامبريدج، المملكة المتحدة

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عولمة الجريمة، ٢٠١٠

جنوب أفريقيا – فيتنام TRAFFIC المصدر: منظمة

الشكل رقم ٥: يؤثر الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية على أعداد الأنواع.

قرون وحيد القرن

تتم نحو ٩٤٪ من أنشطة صيد وحيد القرن غير المشروعة في زيمبابوي وجنوب أفريقيا، واللتان لديهما أكبر الأعداد المتبقية بفارق كبير. وقد ارتفعت الأعداد بصورة كبيرة ممّا يمكن أن يكون أقل من ٥٠ في عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ١٠٠٠ من حيوانات وحيد القرن تمّ اصطيادها بطرق غير مشروعة في عام ٢٠١٣، بمشاركة الجريمة المنظمة. وكانت أعداد وحيد القرن الأسود والأبيض تبلغ ما يقرب من ٤,٨٠٠ و٢٠,١٠٠ على الترتيب في عام ٢٠١٠، وبلغ عدد الكركدن وحيد القرن الآسيوي ما يقرب من ٣,٦٠٠ فرد.[٢٧]

وقد قتلت الجماعات الانفصالية في الثمانينيات والتسعينيات جميع حيوانات الكركدن وحيد القرن في متنزهين هنديين، لاوخوا وماناس.[٢٨]

وفيما بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٠، زادت أعداد وحيد القرن في نيبال من ٤٦٦ إلى ٥٤٤ فرد. وانخفضت الأعداد أثناء الحرب التي تلت تلك الحقبة إلى ٣٧٢ في عام ٢٠٠٥، وقدِّرت بنحو ٤٤٦ فرداً في ثلاث مناطق محمية في تيراي بنيبال في عام ٢٠٠٦.[٢٩] وفي المقابل، فقد اندثرت حيوانات وحيد القرن تقريبًا في منطقة متنزه باربديا الوطني الواقعة تحت السيطرة الماوية في نيبال أثناء الحرب التي جرت هناك في الألفينيات. وقد نصت اتفاقات السلام على إزالة الدوريات العسكرية في المتنزه كأحد شروط مفاوضات السلام على مراحل متعددة.[٣٠] وهنا، انخفضت أعداد الحيوانات من حوالي ٦٧ (منها ١٨ عُرِف أنها ماتت بفعل الصيد غير المشروع والموت الطبيعي عام ٢٠٠٠) إلى حوالي ٢٢ متبقية عام ٢٠٠٨.[٣١] وقد اختفت حيوانات وحيد القرن تمامًا من العديد من البلدان الأفريقية والآسيوية في السنوات الأخيرة، رغم أن إجمالي أعداد وحيد القرن في أفريقيا آخذة في الزيادة. وقد تم إطلاق النار على آخر حيوان من وحيد القرن في موزمبيق في عام ٢٠١٣. وطبقًا للتقارير الإعلامية فقد اتهم أحد حراس الغابات من ذوي الرواتب الضعيفة باقتياد الصيادين إلى الموقع مقابل رشوة قدرها ٨٠ دولارًا.[٣٢] ورغم أن الحادث لم يتم تأكيده، إلا أن وجود حراس مدربين جيدًا ويتلقون رواتب جيدة يعد أمرًا حاسمًا في حماية الخط الأمامي بغض النظر عن

الاتفاقيات والنوايا الدولية. وتقدر القيمة النهائية لقرون حيوانات وحيد القرن التي تم اصطيادها بطرق غير مشروعة العام الماضي بحوالي ٦٣,٨–١٩٢ مليون دولار أمريكي، وتقل القيمة كثيرًا على الخطوط الأمامية للصيد غير القانوني.

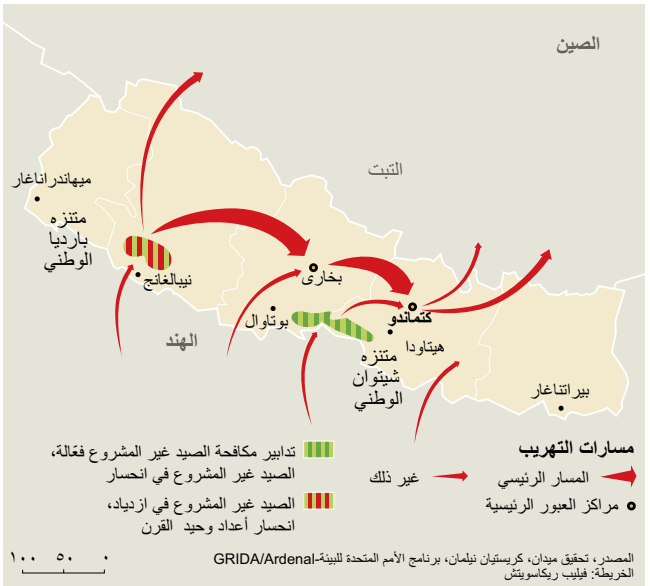

المصدر، تحقيق ميدان، كريستيان نيلمان، برنامج الأمم المتحدة للبيئة-GRIDA/Ardenal
الخريطة: فيليب ريكاسوينتش

الشكل رقم ٦: تعرضت حيوانات وحيد القرن للصيد الجائر أثناء الحرب في نيبال منذ أوائل الألفينيات وحتى منتصفها، وقد نتج عن هذا آثار كارثية مثل ما حدث في متنزه باربديا الوطني.[٣٣]

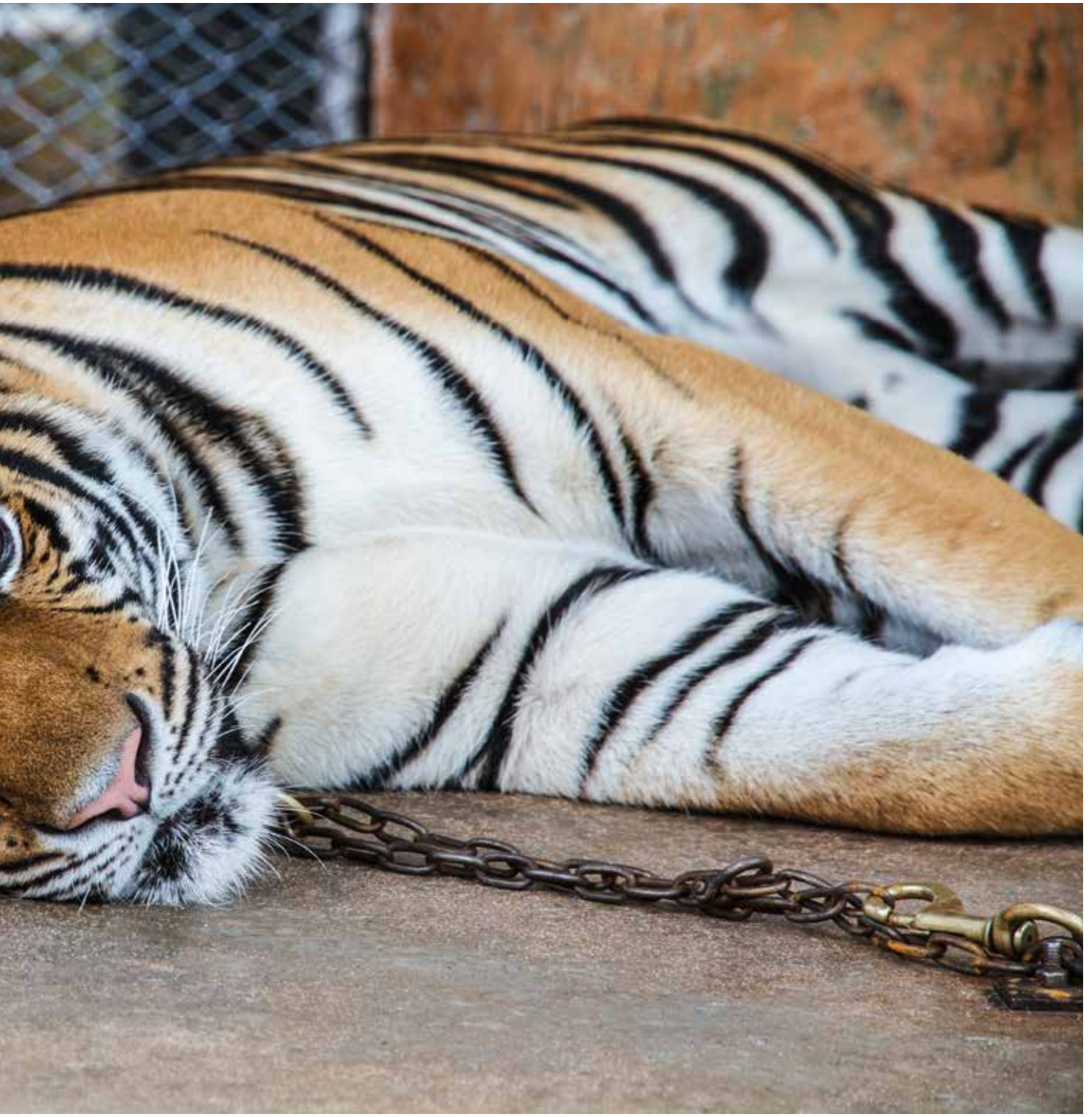

الصيد غير المشروع للنمور

تصنّف النمور (أو سلالة الببر)، والتي بقي منها ست أنواع فرعية تشمل النمر السيبيري، على أنها مهددة بالانقراض وفق اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. وهي تسكن غابات الصنوبر السبخة في سيبيريا، بالإضافة إلى المناطق العشبية، والأدغال والأحراش في آسيا. ويقدر تعدادها في البرية عالميًا بعدد يتراوح بين ٣,٠٠٠ إلى ٣,٩٠٠ فرد، بانخفاض من حوالي ١٠٠,٠٠٠ في بداية القرن العشرين.

وقد سجلت الصين، بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢، تصدير ٢٧ مليون وحدة منتجات النمور.[٣٤] وفي عام ١٩٩٣، حظرت الصين تجارتها الداخلية في عظام النمور ومشتقاتها للمساعدة في تطبيق الحظر الدولي على صيد النمور الساري بالفعل بموجب اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. وقد أغلق الحظر الذي فرضته الصين عام ١٩٩٣ صناعة قانونية هامة في عظام النمور والأدوية المصنوعة من عظام النمور. ولكن، الطلب ازداد على منتجات النمور من أصول أخرى تشمل نيبال والصين، بالإضافة إلى النمور السيبيرية. وقد أدى الصيد غير المشروع إلى انخفاض حاد في أعداد النمور وانقراض ٣ من أصل ٩ أنواع فرعية. وفي الوقت الحالي توجد النمور في بنغلاديش وبوتان وكمبوديا والصين والهند وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار ونيبال وروسيا وفيتنام وتايلاند.

وقد حدث الانخفاض نتيجة فقدان الموئل، والصيد غير المشروع لاستخدامها في الأدوية التقليدية. وحتى وقتنا هذا، لا يوجد دليل على أن منتجات النمور لها أي فائدة دوائية، ومثل استخدامها ضربًا من الخرافات والمعتقدات، حتى أن معظم منتجات "النمور" لا تحتوي على أية منتجات من النمور على الإطلاق. ويعتقد، من بين أشياء أخرى، أنها تشفي آلام المفاصل والظهر والشلل والتشنجات العضلية، بالإضافة إلى توفير حماية قوية، ولا تمتلك أعضاء النمور أية خصائص دوائية مثبتة علميًا. وتتفاوت الأسعار المبلغ عنها بشدة، من أسعار الجملة التي تبلغ حوالي ٤,٠٠٠–٦,٠٠٠ دولار أمريكي إلى ما يدّعيه البعض من وصولها إلى ٢٠,٠٠٠–٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي. ويمكن أن يتراوح سعر البيع للمنتجات المصنوعة من عظام نمر برّي واحد تم اصطياده بين ١,٢٥٠–٣,٧٥٠ دولار أمريكي لكل كيلو غرام، بمتوسط ٢٠ كيلو غرام من العظام لكل نمر.[٣٥] ومن الأسعار الأخرى التي ذكرت ٣٧٠–٤٠٠ دولار أمريكي لكل كيلو غرام واحد من عظام النمر، وحوالي ٢٠٠ دولار أمريكي للعينين (والتي يعتقد خطأً أنها تقاوم الصرع والملاريا). ويمكن أن يصل ثمن كيلو غرام واحد من مسحوق عظام النمر (والذي يعتقد خطأً أنه مناسب لعلاج القرحة والروماتيزم والتيفوئيد) إلى أكثر من ٣,٠٠٠ دولار أمريكي. وتقدّر أسعار مساحيق العظام بوجه عام بين ١٤٠–٣٧٠ دولار أمريكي طبقًا لحجم العظام.[٣٦]

وقد كشفت الاستبيانات التي أجريت على ١٨٨٠ شخصاً من إجمالي سكان ست مدن صينية عام ٢٠٠٧ [٣٧] أن ٤٣٪ من المستجيبين استهلكوا بعض المنتجات التي زُعمَ أنها تحتوي على أجزاء من النمر. ومن بين المستجيبين كان ٨٨٪ يعرفون أن بيع أو شراء منتجات النمور غير قانوني. وقد استخدم الناس من جميع فئات الدخل ضمادات من عظام النمر، في حين كان الطلب الأكبر من قبل المستهلكين من كبار السن والنساء. ولكن، من بين سبعة أنواع من الضمادات تم اختبارها، لم يحتوِ أي ضمادٍ منها على أي أثر لعظام النمر.[٣٨] ولم يعثر الاستبيان الذي أجري في ٢٠٠٥–٢٠٠٦ على ٥١٨ متجرًا للأدوية التقليدية في الصين على أية ضمادات تذكر أجزاء النمور ضمن مكوناتها.[٣٩]

وقد عبّر المجتمع الدولي بقوة عن الحاجة إلى إجراءات فعّالة لإنفاذ القانون ضد جرائم النمور. وفي قمّة النمور العالمية في سانت بطرسبرج عام ٢٠١٠، أيّد زعماء من بلدان نطاق النمور الـ ١٣ برنامج تعافي النمور العالمي، وهو عبارة عن خطة عمل لمضاعفة أعداد النمور بحلول عام ٢٠٢٢، وتقوية المحميات وتضييق الخناق على الصيادين غير القانونيين وتوفير حوافز مالية للحفاظ على ازدهار أعداد النمور.[٤٤] وقد قدّم الإنتربول والدول الأعضاء توصيات لحماية السلالات. ولكن حماية النمر تتطلب ما هو أبعد من الجهود الدولية. فالحماية على الخط الأمامي ووعي المستهلكين وبخاصة حماية الموائل تعد أمورًا أساسية. ومن ثمّ، فسوف يتطلب الأمر نهجًا واسعًا لضمان بقاء النمور. وبالنسبة لبعض التجمعات، يعتبر الوضع حاداً إلى درجة تجعل حماية الخط الأمامي حاسمة ومطلوبة على وجه السرعة.

الصيد غير المشروع لسمك الحفش في شمال قزوين

منذ عام ١٩٩٨، تخضع التجارة الدولية في جميع أنواع سمك الحفش للتنظيم بموجب اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض نظرًا لمخاوف حول أثر الحصاد غير المستدام والتجارة غير المشروعة على أعداد سمك الحفش في البرية. وقد أصبح الموقف في بحر قزوين، حيث ينتج معظم الكافيار في العالم، مقلقًا بالأخص بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والذي أدى إلى انهيار أنظمة الإدارة والرقابة القائمة من الناحية العملية. وتوجد تجمّعات الأرصدة السمكية التي تعيش في نصف الكرة الأرضية الشمالي في شبكات الأنهار الكبيرة، والبحيرات والمياه الساحلية والبحار الداخلية في شتى أنحاء أذربيجان وبلغاريا والصين والجمهورية الإسلامية الإيرانية وكازاخستان ورومانيا والاتحاد الروسي وتركمانستان وتركيا وأوكرانيا وغيرها من البلدان الأوروبية وفي شمال أمريكا. وبالنسبة للناس في شتى أنحاء العالم، يعتبر الكافيار، أي بيض سمك الحفش غير المخصب، من الأطعمة الشهية. وبالنسبة لكثير من الدول، يعتبر سمك الحفش مصدرًا هامًا للدخل والتوظيف، بالإضافة إلى كونه عنصرًا هامًا من إمدادات الغذاء المحلية. وتعرّض الاتجاهات الحالية من الحصاد غير المشروع والتجارة غير المشروعة جميع هذه المنافع للخطر.

ويحتوي بحر قزوين وبحر آزوف على أكثر من ٩٠٪ من أرصدة سمك الحفش في العالم. ويعتبر سمك الحفش من بين أهم الموارد البرية القيّمة في العالم.[٤١] وتتضمن الأرصدة التجارية في حوض بحر قزوين سمك الحفش الروسي (*Acipenser gueldenstaedtii*) والفارسي (*Acipenser persicus*)، وسمك الحفش النجمي (*Acipenser stellatus*) والبيلوغا (*Huso huso*) والستيرليت (*Acipenser ruthenus*)؛ وفي حوض بحر آزوف – سمك الحفش النجمي والبيلوغا وسمك الحفش الروسي – وهي تمثل في مجموعها ١١ نوع من أسماك الحفش.[٤٢]

دراسة حالة

الصيد غير المشروع لسمك الحفش في داغستان

في روسيا، وصل صيد الصيد غير المشروع في جمهورية داغستان إلى نسب غير مسبوقة، وتشارك نسبة كبيرة من سكان السواحل في هذا النشاط، ويتضمن ذلك المشاركة بطرق تنطوي على الفساد.

وعادة ما يتم الصيد غير المشروع بواسطة أفراد يركبون قوارب صيد بخارية مزودة بمحركات. ويبلغ "الدخل" الشهري للشرطة المحلية ومفتشي الأسماك من الرشوة ما يقدر بنحو ٨٠٠ دولار أمريكي لكل قارب بخاري. ويقوم "سيّد" ما بجمع حصيلة الصيد، ويتحكم في الصيد البحري الساحلي ومعالجة الأسماك.
ولكن أكثر أنواع الصيد غير المشروع ضررًا هو الصيد "التجاري" باستخدام سفن الصيد.

في المتوسط، تدر حصيلة صيد واحد غير مشروع نحو ١٧٠,٠٠٠ روبل (٥,٠٠٠ دولار أمريكي) من الأرباح. ويعتبر هذا مستوى مرتفع للغاية من الدخل في داغستان، والتي تعتبر إحدى أفقر المناطق في روسيا.[٤٧] وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠ ارتكبت ٣٠٠ قضية جنائية مسجلة في جمهورية داغستان بموجب المادة ٢٥٦ من القانون الجنائي (الحصاد غير المشروع للموارد البيولوجية المائية) والمادة ١٧٥ (شراء أو بيع ممتلكات عن علم، تمّ الحصول عليها من خلال نشاط إجرامي). ولم يتم تسجيل سوى ٤ قضايا جنائية من خلال التفتيش على مصايد الأسماك في داغستان.[٤٨]

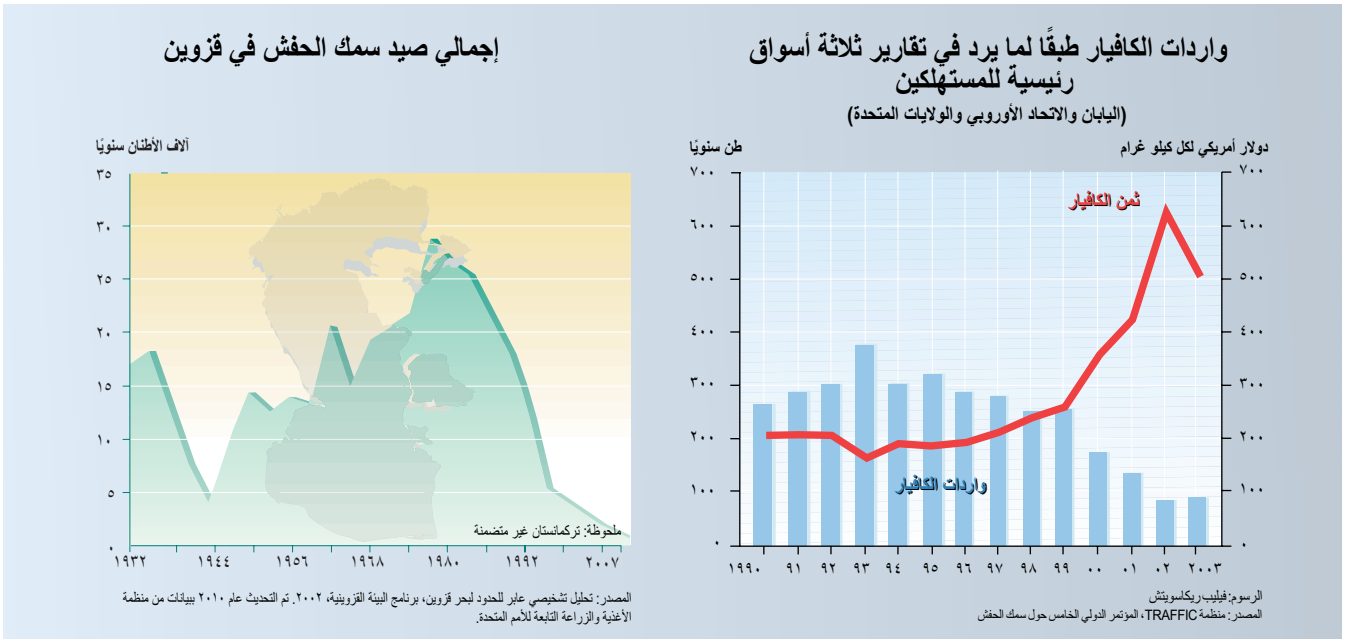

الشكل رقم ٧: انخفضت أعداد سمك الحفش، والمطلوب كمصدر للكافيار، بشدة فيما يعتبر الآن تجارة كثيفة غير مشروعة. وللحد من التجارة غير المشروعة في **أي** نوع من أنواع الحياة البرية، لا بد أن تتضمن الاستجابات حماية الخط الأمامي والتحكم في الجمارك والتحقيق والملاحقة القضائية للشبكات وبرامج رفع وعي المستهلكين الموجهة بالإضافة إلى الوعي العام للسكان المحليين حول التهديدات التي يمثلها لاقتصادهم المحلي وأمنهم الغذائي وللاستدامة.

وطبقًا لمعهد أبحاث مصايد الأسماك القزويني، فقد تضمنت أعداد سمك الحفش في بحر قزوين عام ٢٠٠٤: ٥ مليون بيلوغا، و٧ مليون من سمك الحفش النجمي و٣٦ مليون من سمك الحفش. ولكن، تشكك اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض في هذه الأرقام، حيث تعتبرها مبالغ فيها. وأرصدة سمك الحفش في الشرق الأقصى أقل بكثير.[٤٣]

ويقدر مكتب المدعي العام في كازاخستان أنه أثناء العقد من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٢ فإن أعداد سمك الحفش في منطقة الأورال القزوينية قد انخفضت بنسبة ٩٨ ٪ (من ٦١ مليون إلى ١,٣ مليون). وانخفضت بمقدار مليونين في العامين الأخيرين وحدهما (من ٣,٣ مليون في ٢٠١٠ إلى ١,٣ مليون في ٢٠١٢.[٤٤]

وطبقًا للإحصائيات الرسمية، أنتجت روسيا حوالي ١٦ طن من الكافيار في عام ٢٠١٢، ويمثل هذا انخفاضًا قدره ٢ طن (١١٪) عن عام ٢٠١١، و٨ طن منذ عام ٢٠٠١ (٢٤ طن). وفي عام ٢٠٠٢، حظرت روسيا بيع كافيار سمك الحفش الذي يتم صيده في بحر قزوين ونهر الفولغا نظرًا لزيادة الصيد غير المشروع والانخفاض الشديد في أعداد الأسماك. وفي عام ٢٠٠٧، حين كان سمك الحفش يواجه خطر الانقراض من موائله الطبيعية، فرضت روسيا حظرًا شاملاً على صيد سمك الحفش البري تحت ضغط المنظمات الدولية المختلفة. وانضمت جميع البلدان المطلة على بحر قزوين للحظر في عام ٢٠١٤. وبعد أن كانت روسيا أكبر مصدر للكافيار (٤١ طن في عام ٢٠٠١) أصبحت تستورده. ففي عام ٢٠١٢ قامت باستيراد ٨,٨ طنًا وتصدير ٦,٢ طنًا. واليوم يتم حصاد ١٠٠٪ من كافيار سمك الحفش المنتج بصورة قانونية من المزارع المائية. ولكن، بحسب ما يقول الخبراء، على الرغم من الحظر فإن حجم كافيار سمك الحفش غير القانوني يزيد عن ١٠ أضعاف الإنتاج القانوني. وتشير التقديرات إلى أن ما بين ٩٠٪ إلى ٩٨٪ من كافيار سمك الحفش الذي يباع في السوق الروسي يأتي من الصيد غير القانوني.[٤٥] بينما يعتبر خبراء آخرون أن السوق المحلي أكبر من ذلك حيث يصل إلى حوالي ١٠٠-١٥٠ طن. وتأتي معظم الواردات المهرّبة من آرمينيا.[٤٦]

وبسبب انخفاض مستوى المعيشة في بعض المناطق الساحلية في روسيا فإن العوائد المالية من الجريمة المنظمة تصبح مغرية. ويعتبر تنظيم إنفاذ القانون، والذي يعاني من قلة الموظفين وانخفاض مستوى التفتيش على مصايد الأسماك وانخفاض الرواتب، من العوامل المساهمة الأخرى.

وفي عام ٢٠١٣، سُجِّلت ٣٤٧ جريمة تتعلق بالصيد غير المشروع لسمك الحفش في كازاخستان على مدار ١٠ أشهر، مما يُظهر زيادة قدرها ٤٠٪ بالمقارنة بعام ٢٠١٢. وفيما بين ٢٠١٢-١٣، لم تصل إلى المحكمة سوى ٤٦٦ قضية جنائية من أصل ٩٩١ قضية تتعلق بالصيد غير المشروع لسمك الحفش.

والتدابير الرئيسية التي يتعيّن اتّخاذها للحفاظ على سمك الحفش في شمال قزوين هي خفض الصيد غير المشروع ووضع نظام شامل لوضع العلامات على منتجات سمك الحفش واستعادة المسطحات المائية من خلال إنفاذ القانون.

وفي أمريكا اللاتينية، يتم اصطياد العديد من صور الحياة البرية بصورة غير مشروعة والاتجار فيها وتشمل الطيور والأسماك والسلاحف والدلافين النهرية والقطط البرية وحتى الفراشات.

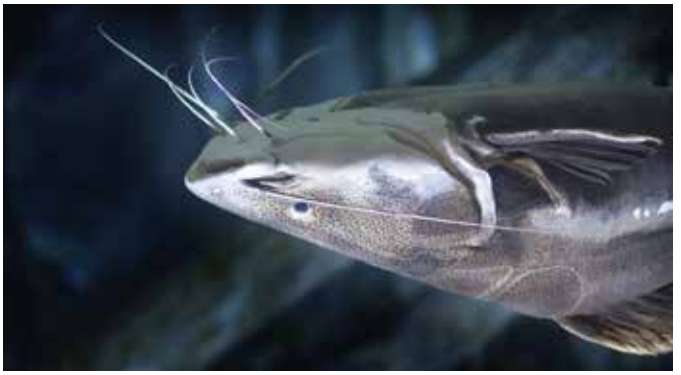

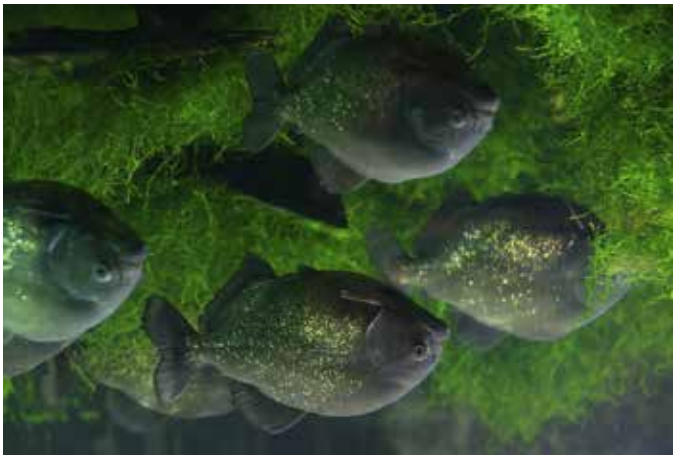

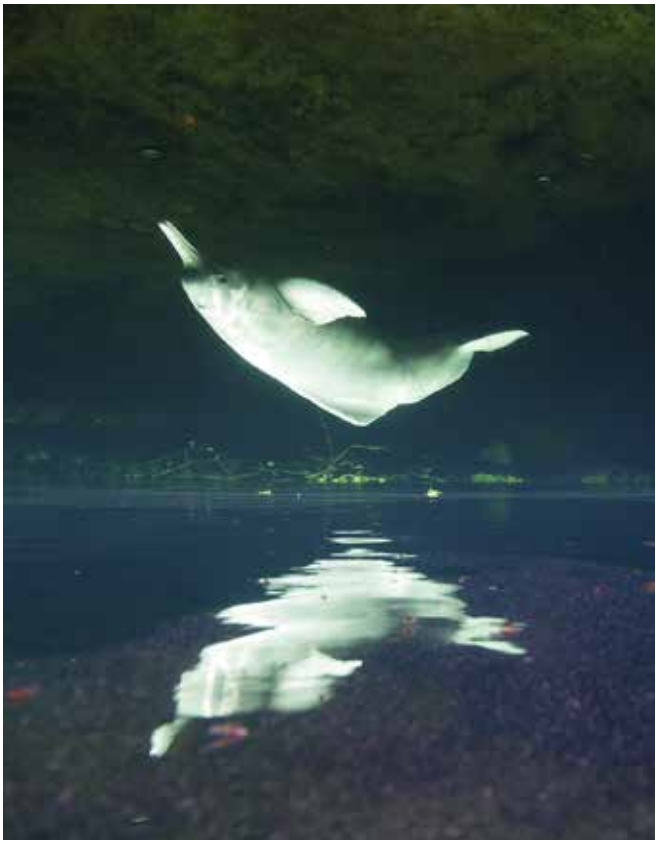

خشب الورد والماهوغني والكرز الأفريقي[٤٩]

شجرة *Prunus africana*، والتي تعرف عادة باسم الكرز الأفريقي، هي شجرة تنبت في المناطق الجبلية الاستوائية في أفريقيا ومدغشقر. وهي تُقطع طمعًا في لحائها، والذي له خواص دوائية، وفي خشبها. وفي يوليو/ تموز عام ٢٠٠٦، صنّفت لجنة النباتات التابعة لاتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض أعداد شجرة الكرز الأفريقية (*Prunus africana*) في بوروندي والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وكينيا ومدغشقر وجمهورية تنزانيا المتحدة بوصفها تدعو "للقلق الملح".

أما أشجار الماهوغني ذات الأوراق العريضة (*Swietenia macrophylla*)، فهي من الأشجار المستوطنة في العالم المداري الجديد (أمريكا الوسطى واللاتينية) يمكن أن تنمو حتى يصل طولها إلى ٤٥ مترًا وقطر جذعها إلى ٢ مترًا. وهي تقطع طمعًا في خشبها عالي القيمة لصنع الأثاث أو الألواح أو الآلات الموسيقية، وقد زرعت على نطاق واسع خارج نطاقها التاريخي. وبالتالي فإن فيجي وبنغلاديش والهند وإندونيسيا والفلبين أصبحت الآن من كبار مصدري أخشاب المزارع. ولكن، في الوقت ذاته، انخفضت الأعداد الأصلية في البرية بشدة وأصبحت أخشاب أمريكا الوسطى والجنوبية (وتحديدًا الخطب والخشب المنشور وخشب القشرة والألواح الرقيقة) مدرجة حاليًا في الملحق رقم ٢ من اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. وهناك سلسلة من التقارير القطرية من بوليفيا والبرازيل وكوستاريكا والإكوادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وبيرو وجمهورية الدومينيكان بالإضافة إلى تقارير بين المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وجميعها تناقش التجارة غير المشروعة وتحدّي الحفاظ على الأشجار.

تميل معظم أنواع النباتات والأشجار إلى التمتع بقدر أقل من حماية الخط الأمامي بالمقارنة بالأنواع البرية المشهورة. فمحميات الغابات التي لا تحتوي على أنواع برية تعاني عجزًا أكبر في الموظفين الذين يوفرون حماية الخط الأمامي. والملاحَظ، كما في العديد من الحالات في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، يجري تهريب أنواع من الأخشاب المهددة والنادرة، ولكنها عالية القيمة. ويتعامل برنامج الرقابة على الحاويات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،ومنظمة الجمارك واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض والإنتربول، بازدياد مع هذه التجارة الخطيرة، ولكنها مرتفعة القيمة. وقد قام برنامج الرقابة على الحاويات بعدة مصادرات.

وهناك حاليًا نقص شديد في التحقيقات والتقارير الرسمية حول العديد من أنواع الخشب عالية القيمة. ويتم قطع أشجار خشب الورد (من فصيلة *Dalbergia*) خاصةً بصورة غير مشروعة على نطاق واسع، ويشمل ذلك مدغشقر وشرق أفريقيا بالإضافة إلى جنوب شرق آسيا، ويتم تهريبه والاتّجار فيه عبر الحدود. والأنواع الموزعة في المناطق الاستوائية من أفريقيا (خمسة أنواع) وفي أمريكا اللاتينية (سبعة أنواع) وفي آسيا (واحد وعشرون نوعًا). ومن بين هذه الأنواع الثلاثة والثلاثين، هناك ستة منها مدرجة في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES): *D. caerensis* (ملحق ١ من اتفاقية CITES)، *P. santalinus* و*D. cochinchinensis* (ملحق ٢ من اتفاقية CITES)، *D. retusa*، *D. stevensonii* و*D. louvelii* (ملحق ٣ من اتفاقية CITES)، وجميعها من الأنواع المشهورة في السوق الصيني.[٥٠]

وقد ذكرت تقارير وكالة التحقيقات البيئية أن التجارة في خشب الورد في ارتفاع، حيث أنفق ٣ مليارات دولار أمريكي على خشب الورد في فيتنام وحدها. ويُدّعى أن خشب الورد غير المعالج يساوي أكثر من ٥٠،٠٠٠ دولار أمريكي لكل متر مكعب.[٥١]

وقد وثّقت تقارير أخرى العديد من الأسعار.[٥٢] ويُدّعى أن أنواع خشب الورد "التي جُمع لندرتها"، مثل *D. odorifera* و*D. tonkinensis* تباع بأسعار عالية للغاية في الأسواق (ما يقرب من ٢ مليون دولار أمريكي لكل م٣). كما أن خشب الصندل الأحمر *P. santalinus* له تاريخ طويل من الاستخدام في الصين، ونظرًا للسياسات التي تفرض القيود على التصدير في الهند فإن المعروض منه محدود، لذا يرتفع سعره في أسواق الصين ليبلغ حوالي ١٥٠،٠٠٠ دولار أمريكي لكل م٣. كما أن الأنواع الراقية *D. louvelii* و*D. cochinchinensis* و*D. retusa* تحظى بشعبية واسعة في الاستخدام في الأثاث المصنوع من خشب الورد حيث تصل أسعارها إلى حوالي ٤٠،٠٠٠ دولار أمريكي و٢٠،٠٠٠ دولار أمريكي و١٠،٠٠٠ دولار أمريكي لكل م٣ على الترتيب. وتأتي الأنواع المتوسطة من جنوب شرق آسيا بصفة أساسية وتتراوح الأسعار بين ٢،٠٠٠ إلى ٣،٠٠٠ دولار أمريكي لكل م٣. ولا تعتبر الندرة هي العامل المحرك لتحديد السعر. أما الأنواع الرديئة فتأتي عادة من أفريقيا ويقل متوسط سعرها عن ١،٥٠٠ دولار أمريكي لكل م٣. وكان يقال أن السوق معتدل ويشهد ثباتًا سعريًا في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥. وأخذت أسعار الأنواع الراقية من خشب الورد في الارتفاع منذ عام ٢٠٠٦. فعلى سبيل المثال، كان خشب *D. odorifera* متاحًا، قبل عام ٢٠٠٥، في السوق العادي بسعر يقل عن ١٥،٠٠٠ دولار أمريكي لكل متر مكعب. وقد ارتفع السعر إلى أكثر من ١٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ و٥٠٠،٠٠٠ في عام ٢٠٠٧ ويبلغ حاليًا ما يقرب من ١،٥ مليون دولار أمريكي لكل متر مكعب. أمّا سعر *D. cochinchinensis* في عام ٢٠١٢ والذي بلغ ١٥،٠٠٠ دولار أمريكي فقد بلغ ١٥ ضعفًا مما كان عليه السعر في عام ٢٠٠٥.

ورغم أن هذه الأرقام غير مؤكدة، إلا أنها تتفق مع النمط العام الذي يشير إلى أن موارد الخشب غير المشروعة تساوي قيمة مالية أعلى بكثير من الحياة البرية في معظم الحالات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التجارة تنطوي

على مخاطر أقل بكثير، حيث أن الأخشاب عادة لا تعتبر بضائع مهربة. ومن السهل خلطها بمنتجات قانونية أثناء النقل ونقلها بصورة علنية ولن تكون هناك حماية على الخط الأمامي تقريبًا ولا مخاطر من قِبل الجمارك – ولكن هناك أرباح مرتفعة للغاية.

استغلال الموارد الطبيعية أثناء الصراعات

تتعرض المتنزهات والنقاط الساخنة للتنوع البيولوجي وغيرها من الموائل المعرضة للخطر، بصورة متزايدة للاستغلال من قِبل جماعات الصيد غير المشروع، والتي تتضمن العديد من الميليشيات وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة لدولة. وتحصل هذه الجماعات على المال من خلال استغلال موارد الحياة البرية والتي تشمل العاج وقرون وحيد القرن وجلود النمور وصوف شاهتوش (وهو صوف يتم الحصول عليه من ظباء التشيرو أو الظباء التبتية (*Pantholops hodgsonii*)، والأخشاب. وفي شتى أنحاء وسط وجنوب أفريقيا، تعتمد الجماعات المسلحة على الصيد غير المشروع واستغلال الأخشاب لدعم العديد من الحركات المسلحة. وتقوم جماعة الجنجويد السودانية وجماعة جيش الرب للمقاومة (LRA) باصطياد الفيلة في شتى أنحاء وسط أفريقيا والبلدان المجاورة. كما أن العشرات من جماعات الميليشيات تقتل الفيلة وفرس النهر وتقطع الأخشاب وتنتج الفحم أو تفرض ضرائب عليه، كل هذا لتموّل الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي البلدان المجاورة. وقد اتهمت المقاومة الوطنية الموزمبيقية باصطياد الفيلة وحيوانات وحيد القرن لتمويل تمردها المتجدد.[٥٣]

وبالمثل في آسيا، يدعم استغلال الحياة البرية عددًا من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وقد وردت تقارير بأن الانفصاليين المحليين في بنغلاديش والمنتمين إلى تنظيم القاعدة وغيرهم من الميليشيات القبلية في الهند ضالعون في التجارة غير المشروعة في العاج وجلود النمور وقرون وحيد القرن في جنوب شرق آسيا.[٥٤] وقد أتهم تنظيم القاعدة وشبكة حقّاني بجمع الأموال من خلال استغلال الأخشاب والتجارة.[٥٥]

وعلى الرغم من زيادة الوعي بالروابط بين جرائم الحياة البرية وبين تمويل التهديدات فإن هذه الظاهرة ليست جديدة. وقد يستغل المجرمون الصراعات القائمة، ويلقون باللوم على الأطراف المتنازعة متهمين إياها بالصيد غير المشروع أو العكس. وعادة تحاول الميليشيات المسلحة أن تسيطر على الموارد الطبيعية القيمة في منطقتها وهي تعارض باستماتة أي شخص يتدخل أو ينافس. ولكن، كلما ابتعد الصيادون أو المجرمون الآخرون عن مناطق مركز الصراع، يزداد احتمال إلقائهم باللوم أيضًا على الأطراف المتحاربة لقيامها بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وخاصةً لأن الإرهابيين والميليشيات قلّما يردّون على مثل هذه الاتهامات.

وقد تم ربط نسبة تصل إلى ٤٠٪ من الصراعات داخل الدول على مدار الستين عامًا الأخيرة بالموارد الطبيعية.[٥٦] ومن بين ٣٤ نقطة ساخنة للتنوع البيولوجي تم تحديدها في شتى أنحاء العالم، شهد ٨٠٪ منها صراعات قوية أثناء نفس الفترة تقريبًا.[٥٧] ويعتقد أن ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ من الفيلة قد قتلت في فترة السبعينيات لتمويل الحروب الأهلية في أنغولا وموزمبيق.[٥٨] وقد استخدم تشارلز تايلور الأخشاب كمورد رئيسي للتمويل في جميع مراحل الحرب الأهلية في ليبيريا.[٥٩] وساعدت موارد الأخشاب على تمويل الخمير الحمر في كمبوديا ولعبت دورًا في الصراعات في بورما وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية.[٦٠]

الشكل رقم ٨: في شتى أنحاء العالم، تؤدي الصراعات والحروب إلى تأثر الغابات والمجتمعات المحلية التي تعتمد عليها لسبلها المعيشية. يمكن أن تساعد الغابات الكثيفة في اختباء جماعات المتمردين أو يمكن أن تمثل مصدرًا حيويًا للدخل للأطراف المتحاربة لاستمرار النزاع.[١٣]

وتكسب الجماعات المسلحة المال من خلال: التحكم المباشر في الموارد مثل امتيازات الأخشاب، أو تأجير امتيازات الأخشاب لشركات مقابل المال أو الأسلحة أو المعدات، أو فرض الضرائب على الطرق والنقل عبر المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات، أو الصيد غير المشروع المنظّم للأنواع عالية القيمة مثل الفيلة وحيوانات وحيد القرن، والحصاد الانتهازي للحياة البرية. وبالنسبة لجماعة مثل جيش الرب للمقاومة ذات الفرص المحدودة في فرض الضرائب على الموارد، يمكن أن يمثل العاج مصدرًا هامًا للدخل، ويمكن أن يوفر واحدًا من السبل القليلة لبقاء الجماعة. وفي أسوأ الحالات، تصبح الموارد مبرر وجود الصراع، وتحل محل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعرقية كسبب أساسي لاستمرار القتال.[١١] وتنبع "حروب الموارد" هذه من "الصراعات المسلحة التي تدخل فيها بشدة السيطرة على الموارد الطبيعية وعوائدها ضمن اقتصاد الصراع و/أو دوافع المتحاربين."[١٢]

ويحوّل الاستخلاص غير المشروع للموارد من قبل الجماعات المسلحة المناطق الحسّاسة والهامة من الناحية البيئية إلى مناطق عسكرية. ومن بين عواقب هذا الانتهاك خفض إمكانية الحفاظ عليها، والمساهمة في التدمير الدائم لموارد الحياة البرية والأنواع الرئيسية وإنشاء ظروف تؤدي إلى انتهاكات شديدة لحقوق الإنسان. وعلى المدى القصير، تهدد الجريمة البيئية واسعة النطاق التجمعات السكانية الإنسانية الموجودة بالقرب من موارد الحياة البرية القيّمة. فتدمير الموارد الطبيعية يفاقم العنف بين الطوائف ويؤجج الجريمة والفساد وعدم الاستقرار، وتنتشر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المناطق المستهدفة من الجماعات المسلحة. وهي تستخدم لقتل الحيوانات وحراس الحياة البرية وقوات مكافحة الصيد غير المشروع، بالإضافة إلى تهديد أعضاء المجتمعات المحلية والتحرش بهم عند ارتكاب جرائم أخرى.[١٤] وتتعرض المجتمعات المحلية للتهديدات والتخويف والسخرة وتجنيد الأطفال والاتجار في البشر والرق الجنسي والاغتصابات الجماعية/الاستغلال الجنسي والقتل. وعلى المدى الطويل، يتولد الفساد نتيجة التقارب بين الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية العابرة للحدود بين الدول واللازم لنقل منتجات الحياة البرية إلى الأسواق الدولية،[١٥] ويقوض سيادة القانون ويؤثر على قدرة الدول على رفع دخلها من خلال الضرائب والاستخلاص، ويدمر الاقتصادات المحلية.[١٦]

وتتطلب الجماعات المسلحة غير التابعة للدول تمويلاً لعملياتها، وهي تحصل عليه إمّا من خلال نوع من الرعاية والعلاقة الرسمية أو من خلال "التمويل الذاتي"، والذي عادة ما يتحقق من خلال استغلال الموارد الطبيعية.[١٧] وتوفر مناطق الصراع غطاءً من عدم الاستقرار للمنظمات الإجرامية العابرة لحدود الدول، للعمل وتوفير فرص التواطؤ سواء مع مسؤولي الدولة الفاسدين أو مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.[١٨] وتقوم اقتصادات الحرب، والتي تنشأ في مناطق الصراع، بالتوصيل بين المنظمات الإجرامية العابرة للحدود بين الدول وبين الميليشيات والإرهابيين وغيرهم من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لتتحول إلى شبكات عابرة للحدود لنقل الموارد القيّمة إلى الأسواق الدولية. وهذا ما يخلق منطق التقارب مع الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، ولا يملك أي منهما الحافز للمساهمة في تسوية الصراع أو استعادة السلام أو الاستقرار أو الحكم في أي منطقة.

ويواجه حرّاس الغابات وحراس البيئة القائمين على حماية موارد الحياة البرية جهات مسلّحة بقوة عسكرية وذات خبرة، تنفّذ هجمات على البنية التحتية للمتنزهات وعلى العاملين والحياة البرية، وتتحرش بالسكان المحليين وتخيفهم وتشارك في التدمير المتعمد للبيئة. ومن المعروف أن الهجمات الموجهة تحدث ردًا على تعطيل العاملين في المتنزهات للأنشطة غير المشروعة والذي يشمل التحقيق في الصيد غير المشروع وإنتاج الفحم غير المشروع وأنشطة التعدين غير المشروعة. ويتعرض حراس الغابات بالأخص للتهديدات، وقد قتل في العقد الماضي أكثر من ١,٠٠٠ منهم في ٣٥ بلدًا.[١٩] وذكرت التقارير أن الجماعات المسلحة تعذب وتقتل العاملين في المتنزهات المتهمين بحماية موارد الحياة البرية.[٧٠]

وبمجرّد بدء الجماعات المسلحة، سواء التابعة للدولة أو غير التابعة لها، في حصد الموارد وتحقيق الأرباح من هذا الاستغلال، فإن الموارد تصبح عاملاً رئيسيًا في الحفاظ على الصراع وإطالة أمده.[٧١] وتستمر الصراعات التي تنطوي على موارد طبيعية لفترات أطول ويزداد احتمال إعادة اندلاعها بعد التسوية أكثر من أنواع الصراعات الأخرى.[٧٢] وحين تتغلب دوافع الربح على الأهداف السياسية، فإن الموارد تصبح وسيلة للوحشية وتراكم الثروة. وفي مثل هذه الظروف قد تتعاون الجماعات حتى مع أعدائها المفترضين

دراسة حالة

الهند: الكركدن الكبير وحيد القرن

تمتلك ولاية أسام في الهند/ ٧٥٪ من أعداد الكركدن الكبير وحيد القرن في ثلاث مناطق محمية هي كازيرانجا وأورانغ وبابيتورا. ومن بين المحميات الثلاث، تحتوي كازيرانجا على أكبر أعداد وحيد القرن، حيث تضم ما يزيد على ٢،٠٠٠ حيوان. وتمثل حيوانات وحيد القرن هذه قصة نجاح مشهودة في الحفاظ على الحيوانات البرية. فمع بداية القرن التاسع عشر، كان يعتقد أن عدد حيوانات الكركدن وحيد القرن المتبقية في الهند يقل عن ٥٠. ولم يكن في كازيرانجا إلا ١٢. واليوم، يعتبر هذا المتنزه أحد مواقع التراث العالمي ونقطة ساخنة للتنوع البيولوجي، كما يحتوي على أعداد صحية من النمر البنغالي الملكي والفيلة والجاموس وغزلان المستنقعات. وتتعرض جميع هذه الحيوانات لتهديدات من تدهور الموئل وحوادث الضياع وحوادث سير الطرق والقطارات، والصراعات بين الإنسان والحيوان والفيضانات المتكررة. وقد بدأ الصيد غير المشروع المرتبط بجماعات الميليشيات المسلحة في الارتفاع منذ عام ٢٠٠٧ مع مقتل ١٨ من حيوانات وحيد القرن.

وهناك متنزهان آخران في المنطقة فقدا حيوانات وحيد القرن فيهما نتيجة الصيد غير المشروع الذي يحرّكه الصراع في الثمانينات والتسعينات. واليوم، هناك العديد من الجماعات المسلحة والتي تشمل القبائل الانفصالية والمتمردين والإرهابيين الإسلاميين الذين يقومون بالصيد غير المشروع في كازيرانجا والمناطق المجاورة.[٨٦] وهناك ما يقرب من أربع وعشرين منظمة ميليشيات مسلحة في المنطقة، مما يزيد من أعداد الأسلحة ويؤثر على الأمن، ويخلق الفرص لتوغل الجريمة المنظمة العابرة لحدود الدول.[٨٧] وقد وردت تقارير بقيام حركة الجهاد الإسلامي وجماعة المجاهدين ببنغلاديش وهما من الجماعات الإرهابية ذات الصلة بتنظيم القاعدة، بصيد النمور والفيلة ووحيد القرن في المتنزه لجمع الأموال اللازمة لتشغيل تنظيماتها. وهناك ادعاءات بارتباط هذه الجماعات بالجماعات الإجرامية في النيبال وتايلاند والصين.[٨٨] وتدعم منظمة نمور تحرير شعوب الكربي عمليات الصيد وتنظّمها وتمد الصيادين ببنادق هجومية من طراز AK-٤٧ لقتل حيوانات وحيد القرن للحصول على قرونها وللاشتباك مع حراس الغابات.[٨٩] وقد اعترف أحد أعضاء جبهة تحرير الكوكي الوطنية، بعد القبض عليه متلبسًا، بقتل ستة من حيوانات وحيد القرن.[٩٠] وقد تم صيد ٤١ على الأقل من حيوانات وحيد القرن بصورة غير مشروعة في متنزه كازيرانجا في عام ٢٠١٣ وهو ضعف العدد الذي قتل في العام السابق. وتفيد التقارير بأن معظمها قتل باستخدام بنادق AK-٤٧ الرشاشة وبنادق ٣٠٣ التي تستخدمها الجماعات المسلحة.[٩١]

ويتم استبدال القرون بالأسلحة والأموال النقدية لتمويل أنشطة الميليشيات. وتزيد مشاركة الميليشيات المسلحة في أنشطة الصيد غير المشروع من المخاطر المرتبطة بحماية حيوانات المتنزه. ويشتبك حراس الغابة الآن علانية في صراع مع جماعات الميليشيات، رغم محدودية عتادهم وتدريبهم وانخفاض رواتبهم.[٩٢]

ويحاول المسؤولون عن كازيرانجا حماية الحيوانات من خلال مبادرات مكافحة الصيد مع أكثر من ١٥٠ موقع للأمن في مختلف أنحاء المتنزه ونشر قوات حماية غابات مقاطعة أسام الخاصة وشبكات المخابرات المحلية المحكمة ومنح المكافآت للمبلغين عن الجرائم. ويتم القبض على عشرات من مرتكبي الصيد غير المشروع سنويًا، وكثيرًا ما يخاطر حراس الغابات بحياتهم في اقتفاء أثر الميليشيات ومحاربتها. ولكن محدودية إنفاذ القانون والتحديات التي تواجه التنسيق بين مسؤولي الغابات والسلطة القضائية والاشتباه في الفساد داخل الإدارة،[٩٣] بالإضافة إلى ظروف العمل السيئة ومحدودية التدريب وانعدام المعدات لدى الحراس، جميعها تمثل تحديات لجهود مكافحة الصيد غير المشروع.[٩٤]

لاستغلال الموارد، بغض النظر عن التحالفات أو الانتماءات.[٧٣] وفي الوقت ذاته، فإن النزاع على التحكم في الموارد قد يفتت الجماعات ويقوِّض التسلسلات الهرمية والهياكل التنظيمية وآليات القيادة والسيطرة. وعادة ما يؤدي هذا إلى انتشار الجماعات المسلحة ودخولها في منافسات عنيفة.[٧٤] وقد تصبح أيضًا اقتصادات المتمردين والحروب المربحة مرتبطة بشبكات الجريمة العابرة للحدود بين الدول.[٧٥] وتتوغل هذه الشبكات داخل جميع قطاعات المجتمع وعبر الحدود الدولية، ويشارك فيها زعماء سياسيون أجانب ونظم عسكرية معارضة ورجال أعمال ووكلاء الجمارك والجوازات وحتى العاملين في مجال الحفاظ على الحياة البرية في استغلال الحياة البرية.[٧٦] وتمتد الشبكات المتوغلة واقتصادات الحرب التي تنشأ أثناء الصراع إلى الاقتصادات غير المشروعة الإقليمية والدولية.[٧٧] وتصبح هذه المجموعات من المستثمرين في مجال استغلال الموارد، وهو ما لم يكن ليتحقق إلا تحت غطاء الصراع وعدم الاستقرار.

وبمجرد انخراطها في اقتصادات الحرب لا يتوافر لدى الجماعات المشاركة في الاستخلاص غير المشروع للموارد الحافز للتفاوض أو الحفاظ على السلام. ونظرًا لتمتعها بالتمويل الذاتي ولجودة روابطها، عادة ما تكون هذه الجماعات أقل عرضة للتحكم الخارجي أو الضغوط.[٧٨] وتقوم الأطراف المتحاربة والتي لا تريد أن تفقد حقوقها الحصرية في الموارد الطبيعية القيّمة المدرة للربح، بتقويض اتفاقات السلام. وعادة ما تكون أيضًا مفككة، مما يجعل مهمة جمع كافة الجماعات ذات الصلة على مائدة المفاوضات صعبة التحقيق.[٧٩]

وينظر المحاربون إلى أسلحتهم على أنها أصول اقتصادية أساسية بعد أعوام من التعدي على الموارد، وعادة ما يكونون غير مستعدين لتسليمها بموجب اتفاقات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.[٨٠] وبالأخص، عادة ما تفوق الفرص الاقتصادية والعوائد التي يوفرها الاقتصاد غير المشروع وعائد اقتصادات الحرب تلك الفرص المتاحة في بيئة ما بعد الصراع، مما يؤثر على قرارات الأفراد والجماعات بوضع السلاح.[٨١] "اقتصادات الحرب تدمر البنية التحتية المحلية وتضيّع الموارد المحلية البشرية والمالية والمؤسسية."[٨٢]

وحتى بعد عقد اتفاقات السلام، تميل الجماعات المسلحة وشبكات التجارة العابرة للحدود والمجرمون المشاركون في الاستغلال الاقتصادي إلى الاستمرار في أنشطة الإثراء الذاتي فيما بعد الصراع.[٨٣] فالأطراف المتحاربة السابقة تكون بمثابة مصدر جاهز للجريمة العابرة للحدود، حيث تتحول إلى ما يشبه العصابات الإجرامية للاستمرار في المشاركة في الاقتصاد غير المشروع.[٨٤] ويشكل بناء اقتصاد مشروع يعمل في ظل الاستخلاص الإجرامي للموارد تحديًا لا يمكن التغلب عليه، مما يزيد من تضاؤل فرص السلام والاستقرار على المدى الطويل وبالتالي يضعف تدابير الاستدامة البيئية للموارد الطبيعية التي يجري حصادها.[٨٥]

الشكل رقم ٣: تنطوي تجارة اللحوم البرية غير المشروعة على سلسلة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية الضمنية، ولكنها تؤدي، مع ارتفاع الكثافة السكانية، إلى استنزاف أنواع الحياة البرية المحلية ويزداد حدوث ذلك داخل المناطق المحمية.

دراسة حالة

ليبيريا

تغطي الغابات ما يصل إلى ٤٥٪ من مساحات الأرض في ليبيريا، مما يجعلها إحدى آخر البلدان المتبقية في غرب أفريقيا ذات التغطية الواسعة بالغابات.[٩٥] وأثناء الصراع الذي ساد البلاد لما يقرب من عقدين، أصبحت الأخشاب القيّمة التي تستخرج من هذه الغابات تعرف باسم "أخشاب الدم" أو "أخشاب الصراع" من قِبل جماعات مثل "الشاهد العالمي" (غلوبال ويتنس)، على مثال مصطلح "ماس الدم".[٩٦] ويتم نقل الأخشاب من مناطق الصراعات إلى الأسواق الدولية من خلال تواطؤ بين الميليشيات و الشبكات الإجرامية العابرة للحدود بين الدول المرتبطة بصناعة الأخشاب.[٩٧]

ويعتقد أن رئيس ليبيريا الأسبق، تشارلز تايلور، استخدم أموالًا من استخلاص الأخشاب (وغيرها من الموارد الطبيعية، وأشهرها الماس) للاستيلاء على البلاد، ولدعم الجبهة الثورية المتحدة المتمردة في سيراليون ولدعم المتمردين في غرب ساحل العاج.[٩٨] أثناء الحرب الأهلية الأولى من ١٩٨٩-١٩٩٦ أصبحت الأخشاب المصدر الأساسي للتمويل المستقل لجبهة ليبيريا القومية الوطنية (NPFL) التي ينتمي إليها.[٩٩] وأثناء الحرب الأهلية الثانية عمل تايلور عن كثب مع شركات تجارة الأخشاب الدولية لإدارة الامتيازات التابعة له، وعقد صفقات لمقايضة الأخشاب بالأسلحة والطائرات المروحية والملابس العسكرية والمركبات وغيرها من المعدات لاستمرار حركته الانفصالية.[١٠٠] وفي البلدان التي تخوض حروبًا، تأخذ الشركات أحيانًا جانب المتمردين والانفصاليين.[١٠١] وقد تقوم شركات الأخشاب بدور الوسيط مع شركات السلاح العالمية ويشمل ذلك، فيكتور بوت، تاجر الأسلحة الذي أدين بنقل الأسلحة وتسهيل الدفع.[١٠٢] وكانت صفقات الأسلحة هذه تمثل انتهاكًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٧٨٨ الصادر عام ١٩٩٢ والقرارات التالية له والتي فرضت حظر تسلّح على ليبيريا.[١٠٣] وفي بعض الحالات، دفعت شركات الأخشاب الضرائب المستحقة للحكومة الليبيرية مباشرة إلى تجار السلاح نيابة عن الحكومة في مقابل الأسلحة. ويبدو، في العديد من الحالات، أن هذه الشركات كانت تعمل عن قرب مع الجنرالات المتقاعدين وغيرهم من العسكريين المنتمين لتايلور لإدارة امتيازات الأخشاب، بما في ذلك توظيف الميليشيات لحماية الامتيازات أو دعم القوى السياسية القائمة.[١٠٤] وكانت التقديرات تشير إلى أن صناعة الأخشاب تدرّ ٨٠-١٠٠ مليون دولار سنويًا أثناء معظم هذه الفترة، بينما كان ما يصل إلى سلطات الضرائب لا يزيد عن ١٠٪ من هذه القيمة.[١٠٥] وقد أتاحت هذه الأموال مدّ أمد الصراع وتوسيع نطاقه، مما أدى إلى وفاة أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ شخص وتشرد الملايين من بيوتهم وتدمير اقتصاد البلاد.

دراسة حالة

جمهورية الكونغو الديمقراطية: الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية

تصنّف اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض جمهورية الكونغو الديمقراطية على أنها أحد بلدين يمثلان أكبر المشكلات في أفريقيا بالنسبة للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، من العاج إلى الفيلة. وفي بعض المناطق من البلاد، كانت ٩٠٪ من جثث الفيلة التي تكتشف قد تعرضت للصيد غير المشروع.[١٠٦] ويعتقد أن العاج يتم صيده وتجارته من قِبل الميليشيات مقابل الأسلحة والذخيرة والمؤن وغيرها من المواد المطلوبة للحفاظ على حركات التمرد. وتقوم جماعات جيش الرب للمقاومة والجنجويد والقوات الديمقراطية للدفاع عن رواندا (FDLR) وماي ماي مورغان والعديد من الميليشيات المسلحة المحلية بصيد الفيلة وأفراس النهر بانتظام للحصول على العاج في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشارك العديد من هذه الجماعات نفسها بصورة مباشرة في التجارة غير المشروعة في الأخشاب والفحم والذهب والمعادن، وقد ظهرت روابط بينها وبين انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والتي تشمل القتل الجماعي وتجنيد الأطفال والخطف والسخرة والرق الجنسي والتخريب الجماعي والتهجير. وتصطاد هذه الجماعات المسلحة الفيلة من خلال تنظيم المواطنين المحليين وتزويدهم بما يحتاجونه لصيد الحيوانات. والأهم، أن العاج سلعة متاحة للمقاتلين في المستويات الدنيا الذي لا يستطيعون الاستفادة من أنظمة فرض الضرائب الأكثر إدراراً للربح والتي يسيطر عليها زعماء الميليشيات.

ويقع متنزه غارامبا الوطني على طول الحدود الشمالية مع جنوب السودان. وتستخدمه جماعة جيش الرب للمقاومة وعصابات الصيد غير المشروع السودانية بنشاط، كما يلقي الصيادون المحليون غير الشرعيين، والذين يعملون في مأمن من العقوبة في ظل البيئة غير الآمنة، باللوم على الميليشيات أيضًا. ومعظم مناطق غارامبا شديدة الخطورة لدرجة لا تسمح بمرور الدوريات فيها. ولا يستطيع حراس الغابات سوى المرور سيرًا على الأقدام في الثلث الجنوبي من المتنزه، جنوب نهر غارامبا.[١٠٧] ومع حلول عام ٢٠١٣ كان تعداد الفيلة في المتنزه البالغ ٢٢,٠٠٠ قد انخفض بنسبة ٩٠٪ إلى حوالي ٢,٠٠٠ حيوانًا. وكان المتنزه يضم آخر التجمعات البرية في العالم من الكركدن الشمالي الأبيض، قبل أن يتم صيده حتى انقرض في الألفينيات من قِبل عصابات الصيد السودانية، والتي ربما تكون الجنجويد.[١٠٨] وعادة ما يقوم الصيادون السودانيون، والذين يتنقلون في عصابات تضم عشرات الصيادين والحمّالين، والمسلحون ببنادق رشاشة من طراز AK-47، بصيد الفيلة في المتنزه وحوله.[١٠٩] وتقوم جماعة جيش الرب للمقاومة، والتي تعمل بأوامر مباشرة من زعيمهم جوزيف كوني، باصطياد الفيلة لبيع العاج إلى الجماعات الإجرامية العابرة لحدود الدول للحصول على البنادق والذخيرة والمؤن وغيرها من المستلزمات. وفي عام ٢٠٠٩، هاجمت الجماعة مقر المتنزه، وقتلت ١٧ من موظفيه.[١١٠] وربطت القوات الأوغندية بين الأنياب المخبأة التي وجدت في جمهورية أفريقيا الوسطى وبين جيش الرب للمقاومة.[١١١]

وقد تأثر بشدة متنزه فيرونغا الوطني، الذي يقع على الحدود بين أوغندا ورواندا، من مذابح الإبادة الجماعية الرواندية وأزمة اللاجئين المستمرة. وقد أصبح المتنزه ميدان المعركة في حرب كيفو ولا زال يدعم العديد من الجماعات المسلحة التي تستغل غابات المتنزه وموارده الطبيعية. وبسبب الجماعات العسكرية المتعددة التي تعمل في هذه المنطقة فقد أصبح متنزه فيرونغا أحد أخطر المتنزهات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشمل هذه الجماعات القوات الديمقراطية للدفاع عن رواندا (FDLR) واتحاد إحياء الديمقراطية في الكونغو (URDC) والعديد من جماعات الماي ماي وجماعة M23 حتى حلّها في عام ٢٠١٣. وتعتبر تجارة الفحم أحد أنواع التجارة غير المشروعة المربحة في المتنزه، والتي تتضمن أيضًا استخلاص الأخشاب وتعدين الذهب وزراعة الماريغوانا.[١١٢] وقد قتل ما يقرب من مائتين من الحراس في المتنزه منذ عام ١٩٩٦. وفي عام ٢٠٠٨، وقع هجوم على المقر الرئيسي للحراس في المتنزه من قِبل ميليشيات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب (CNDP). وقبل ذلك بعام، قتلت الميليشيات سبعة من حيوانات الغوريلا المهددة بالانقراض في المتنزه انتقامًا لمحاولة إيقاف الإنتاج غير المشروع للأخشاب والفحم والاتجار فيهما.[١١٣] وتتحكم جماعة القوات الديمقراطية للدفاع عن رواندا (FDLR) في أجزاء من المتنزه وتجري عمليات منتظمة انطلاقًا من هذه المنطقة. ومنذ عام ٢٠١١، تتحمل جماعة القوات الديمقراطية للدفاع عن رواندا (FDLR) مسؤولية وفاة ٢٠ من حراس المتنزه. وقد أدت أحدث الهجمات، التي وقعت في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، إلى قتل حارس واحد وإصابة اثنين بجروح.[١١٤] وتقول التقارير الإخبارية أن الهجوم كان انتقامًا لزيادة الدوريات في مناطق إنتاج الفحم.[١١٥] وتقع محمية أوكابي للحياة البرية داخل غابة لتوري شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالقرب من الحدود مع جنوب السودان وأوغندا. وقد اشتهر هذا الموقع بسبب الهجوم المدمّر بشدة لجماعة الماي ماي "مورغان" في عام ٢٠١٢. وتصطاد جماعة الماي ماي مورغان الفيلة وتستخرج الذهب وغيره من المواد من المتنزه. وقد ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تشمل الإكراه على العمل كحمّالين والاغتصابات الجماعية والاختطاف مقابل فدية والرق الجنسي والقتل.[١١٦] وقد هاجمت الجماعة المقر الرئيسي للمتنزه وقتلت ثلاثة أشخاص على الأقل و١٤ من حيوانات الأوكابي المهددة بالانقراض انتقامًا لجهود الحراس في إيقاف أنشطتهم غير المشروعة في المتنزه.[١١٧]

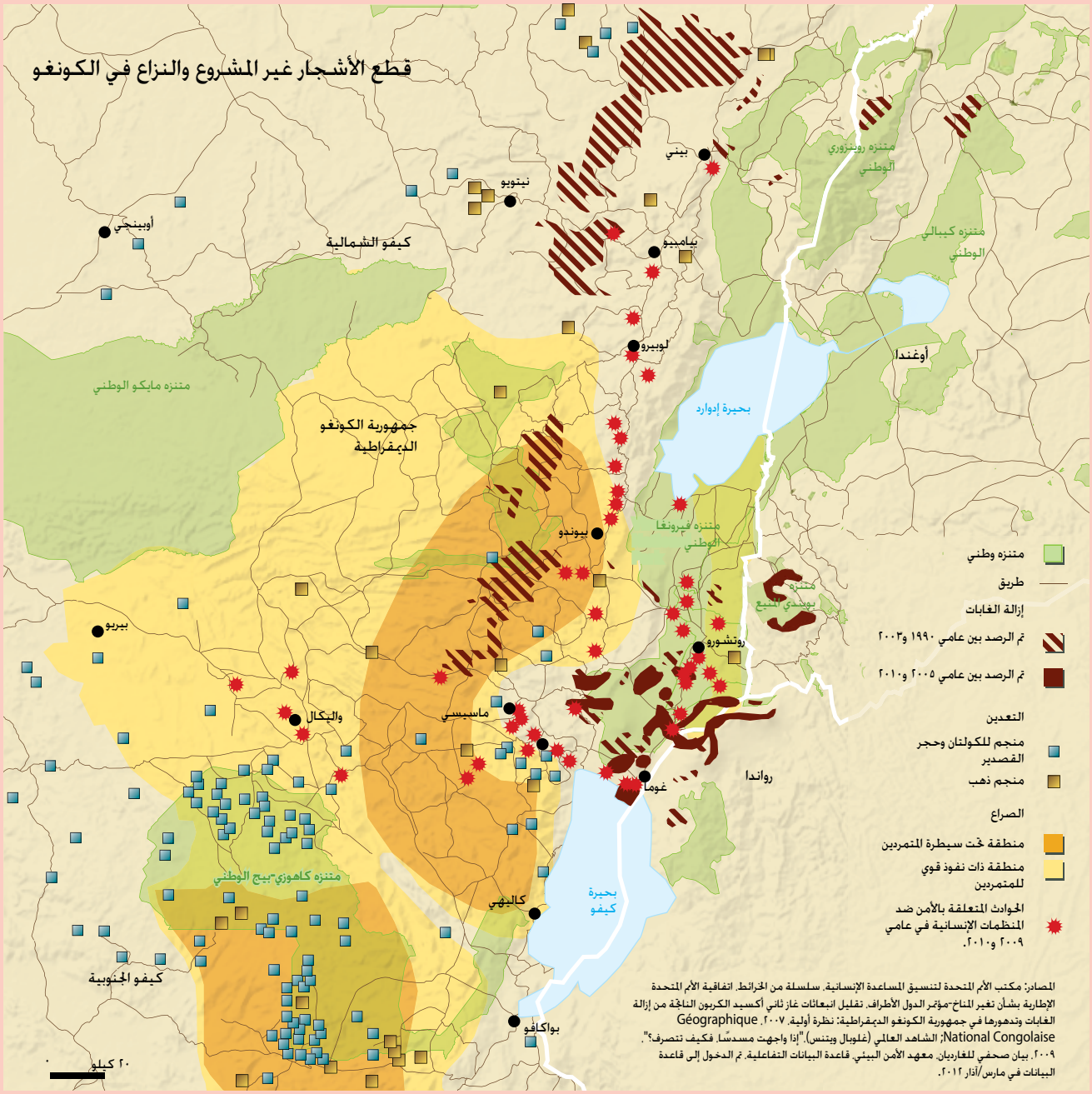

المصادر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، سلسلة من الخرائط، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ-مؤتمر الدول الأطراف، تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجمة من إزالة الغابات وتدهورها في جمهورية الكونغو الديمقراطية: نظرة أولية، ٢٠٠٧، Géographique National Congolaise؛ الشاهد العالمي (غلوبال ويتنس)، "إذا واجهت مسدسًا، فكيف تتصرف؟"، ٢٠٠٩، بيان صحفي للغاردين، معهد الأمن البيئي، قاعدة البيانات التفاعلية، تم الدخول إلى قاعدة البيانات في مارس/آذار ٢٠١٢.

الشكل رقم ٩: يؤجج قطع الأخشاب بطريقة غير مشروعة العديد من الصراعات بطريقة مباشرة، نظرًا لأن الأخشاب تعتبر موردًا متاحًا للمستفيدين من الصراعات أو لتمويل مشتريات الأسلحة. وبدون أوامر عامة، تفرض الميليشيات والعصابات المسلحة والوحدات العسكرية ضرائب على شركات قطع الأخشاب أو منتجي الفحم، وتصدر تصاريح تصدير مزورة وتقيم نقاطًا لمراقبة الحدود. وعادة ما تطالب بإزالة جميع نقاط تفتيش السيارات والدوريات العامة في المناطق الغنية بالموارد كجزءٍ من شروط السلام في أعقاب اجتياح أراضٍ جديدة وفي أعقاب العمليات الهجومية.

جرائم الغابات

يتضاءل حجم العوائد الناتجة من جرائم الحياة البرية بالنظر إلى الدخل الناجم عن جرائم قطع الأشجار غير المشروع وجرائم الغابات. وقد تمّ تقدير قيمة جرائم الغابات، مثل القطع غير المشروع للأشجار، بنحو ٣٠-١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويا أو ما بين ١٠-٣٠٪ من إجمالي تجارة الأخشاب العالمية. ويعتقد أن ٥٠-٩٠٪ من كافة الأخشاب في بعض البلدان الاستوائية المنفردة تأتي من مصادر غير مشروعة أو تم قطعها بصورة غير مشروعة. ويبدو أن جرائم الغابات ترتكب في أربع صور: ١) الاستغلال غير المشروع لأنواع الأخشاب عالية القيمة المهددة بالانقراض (المدرجة على قائمة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض CITES)،وتشمل خشب الورد والماهوغني، ٢) قطع الأشجار غير القانوني للحصول على الخشب المنشور أو لمواد البناء والأثاث، ٣) قطع الأشجار غير القانوني وغسيل الأخشاب من خلال مزارع وشركات زراعية وهمية لتوريد عجينة الورق لصناعة الورق، و ٤) استخدام تجارة وقود الأخشاب والفحم غير الخاضعة للرقابة على نطاق واسع لإخفاء قطع الأشجار غير القانوني في المناطق المحمية وحولها، وارتكاب جرائم التهرب الضريبي والتزوير على نطاق واسع، والإمداد بالوقود عبر قطاع غير رسمي.

جرائم الغابات

تمّ تقدير التجارة غير المشروعة والاستغلال في النباتات، مثل القطع غير المشروع للأشجار، بقيمة ٣٠-١٠٠ مليار دولار سنويا. وهذا ما يعادل ١٠-٣٠٪ من مجموع تجارة الأخشاب العالمية.[١١٨] وتشير التقديرات إلى أن ٥٠-٩٠٪ من الأخشاب في بعض البلدان الاستوائية يأتي من مصادر غير مشروعة أو تم قطعه بصورة غير قانونية.[١١٩] وبالإضافة إلى التجارة غير المشروعة في النباتات البرية التي جرى حصدها لأغراض الزينة ولأغراض طبية، يبدو أن التجارة غير المشروعة في النباتات تتمّ بأربعة صور رئيسية هي:

١) الاستغلال غير المشروع لأنواع الأخشاب ذات القيمة العالية والمهددة بالانقراض، بما في ذلك خشب الورد والماهوغني (العديد منها أصبح مدرَجًا الآن على قائمة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض CITES)
٢) قطع الأشجار غير القانوني للحصول على الخشب المنشور أو لمواد البناء والأثاث
٣) القطع غير المشروع للأشجار وغسيل الأخشاب من خلال المزارع والشركات الزراعية الوهمية لتوريد عجينة الورق لصناعة الورق
٤) الاستفادة من تجارة وقود الخشب والفحم غير الخاضعة للرقابة إلى حدٍ كبير لإخفاء قَطع الأشجار غير القانوني في المناطق المحمية وخارجها، والقيام بالتهرب الضريبي والاحتيال على نطاق واسع، وتوريد الوقود من خلال القطاع غير الرسمي.

الاتجار بالأنواع المهددة بالانقراض والمدرَجة على قائمة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES) وتهريبها، مثل خشب الورد (نوع دالبرجيا)، كما تنطوي بعض أنواع الماهوغني على جريمة منظمة سواء في حصدها أو توزيعها من خلال شحنات كبيرة عبر المحيطات.[١٢٠] وقد لا تعتبر سلطات الجمارك معظم الأخشاب التي يتمّ تداولها أو الاتجّار بها أو قد لا تعترف بأنها مهربة، أو قد يتمّ التصريح زوراً عن مصدر قانوني لها ويتمّ الاتجّار بهذه الأخشاب قانونياً، أو توضع ضمن الورق واللب. وقد تمّ تحديد أكثر من ثلاثين طريقة مختلفة في القطع غير

المشروع للأشجار وغسيل عائدات الأخشاب. وتشمل الأساليب الأساسية تزوير التصاريح لقطع الأشجار والرشاوى للحصول على التصاريح لقطع الأشجار (حيث لوحظت في بعض الحالات رشاوى بين ٢٠,٠٠٠-٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي لكل تصريح)، وقطع الأشجار بما يتجاوز الحق الممنوح، وقرصنة المواقع الحكومية للحصول على تصاريح لنقل كميات أعلى، أو لنقل وغسيل عائدات الأخشاب غير المشروعة من خلال إنشاء طرق ومزارع لإنتاج زيت النخيل أو مزارع حرجية، أو تمويهها بين الأخشاب القانونية أثناء النقل أو في معامل الطحن. كما أن تمرير كميات كبيرة من الأخشاب غير المشروعة من خلال المزارع القانونية أو عبر الحدود أو من خلال المطاحن، هو وسيلة فعالة أخرى لغسيل تجارة جذوع الأشجار. في بعض الحالات، يقوم قاطعو جذوع الاشجار بخلط جذوع الأشجار غير المشروعة داخل كمية تتراوح بين ٣-٣٠ ضعفاً من الأخشاب المصنعة رسميا، ويشكل ذلك أيضا احتيالاً ضريبياً. ينطوي العديد من هذه العمليات غير القانونية على رشاوى لمسؤولي الغابات والشرطة والجيش، بل و إتاوات لزعماء القرى المحلية أيضاً.[١٢١]

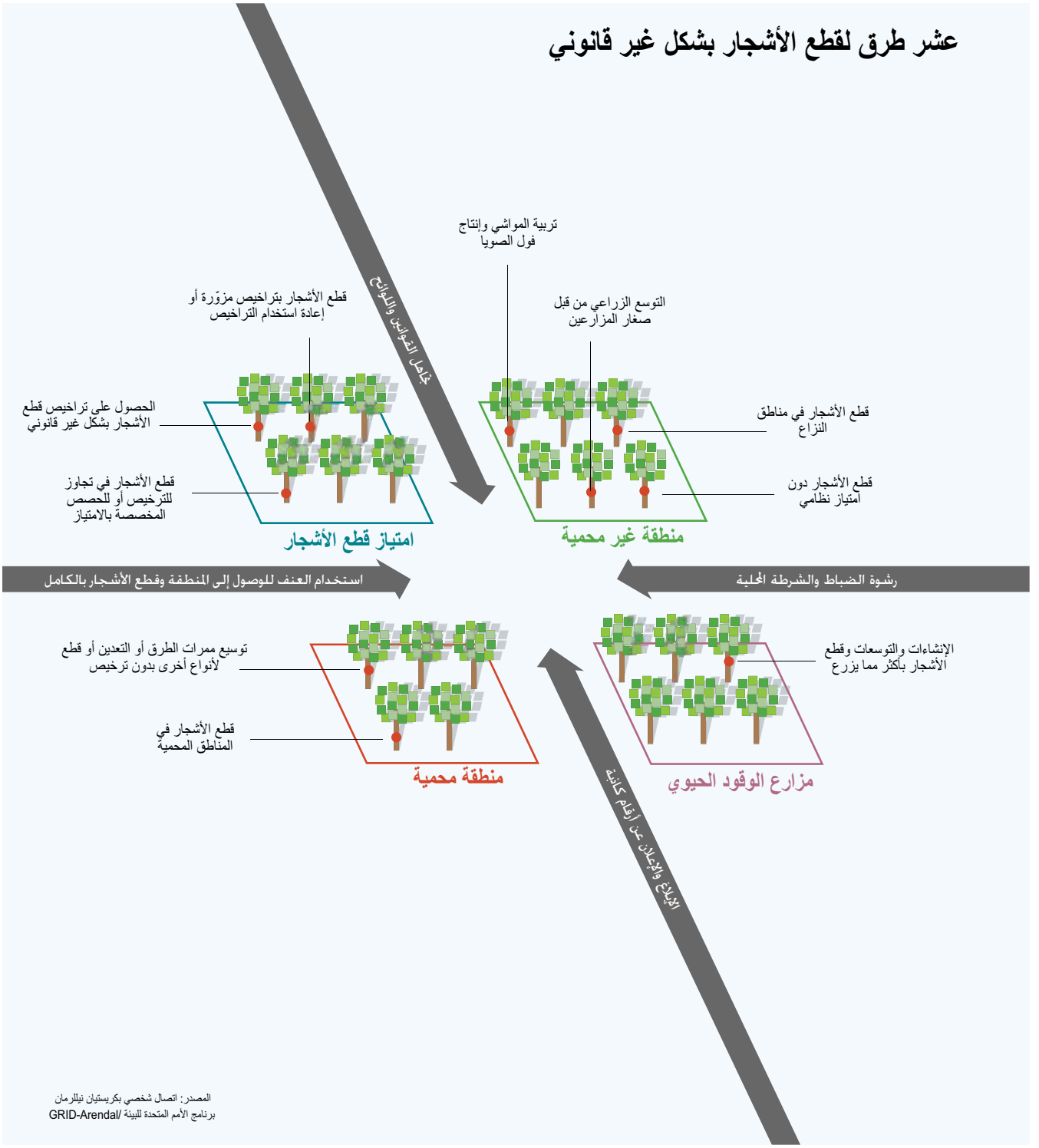

الشكل رقم ١٠: عشر طرق لقطع الأشجار بشكل غير قانوني.

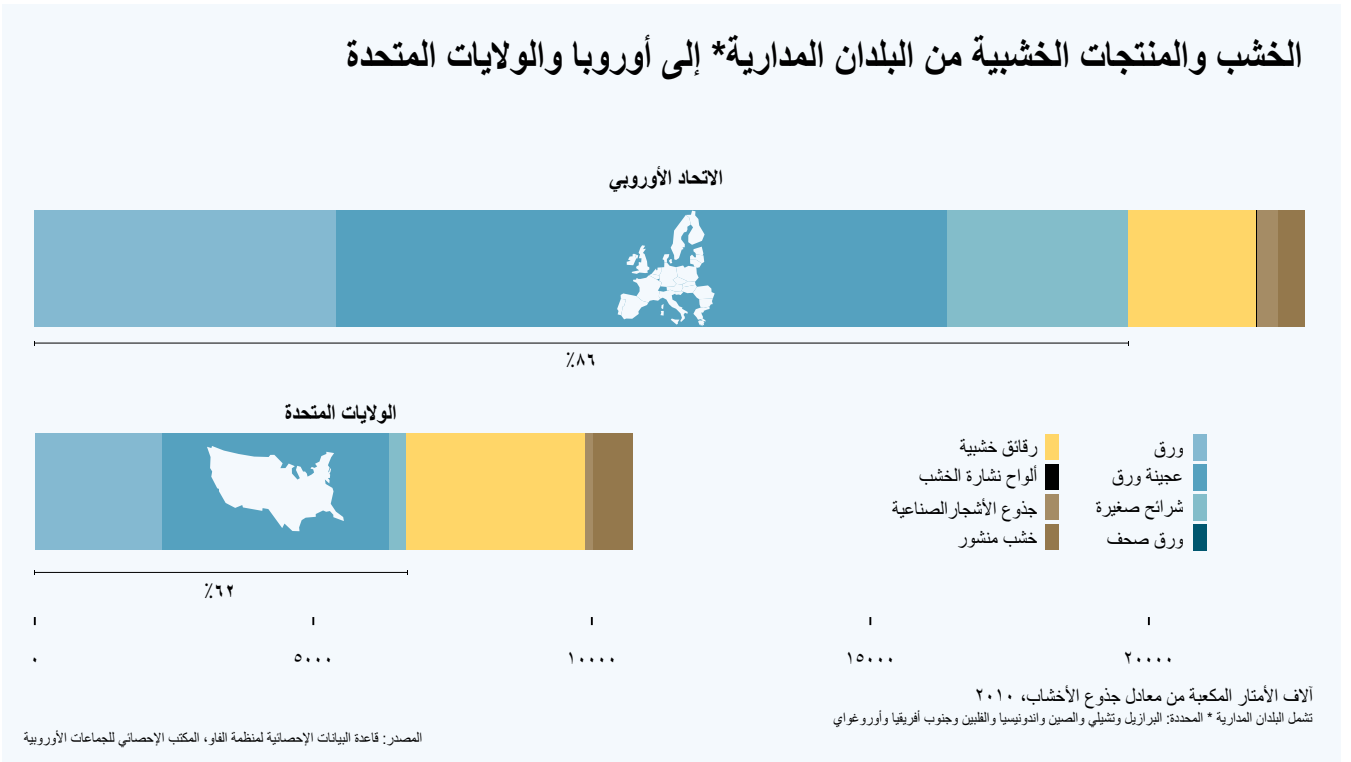

الشكل رقم ١١: الخشب والمنتجات الخشبية من البلدان الاستوائية إلى أوروبا والولايات المتحدة.

لإنتاج عجينة الورق والورق، تُستخدم شبكات من الشركات والمزارع الوهمية بنشاط للتحايل على الوقف الاختياري لقطع جذوع الأشجار تحت ستار الاستثمارات الزراعية أو استثمارات زيت النخيل. وتُستخدم الشركات القابضة في الملاذات الضريبية والشركات الوهمية بنشاط عمداً وبشكل منهجي لتجاوز الوقف الاختياري لقطع جذوع الأشجار بحجة تنمية المزارع المزعومة وإخفاء الملكية الحقيقية للمزارع لتجنب الملاحقة القضائية. وغالبا، لا يتم إنشاء هذه المزارع أو شركات التنمية الزراعية أبداً، أو يتمّ الإعلان عن إفلاسها إثر تصفية الحسابات. ويؤدّي ذلك إلى خسارة كبيرة في الدخل للحكومات. يستخدم الجناة ثغرات قانونية لتجنب دفع الضرائب، أو التهرب المباشر ببساطة من دفع الضرائب بشكل غير قانوني. كما تستخدم المزارع كغطاء لشبكات أكبر من الطرق لقطع الأشجار الحرجية. كذلك تستخدم شبكات الطرق لتمرير الأخشاب غير المشروعة من خلال المزارع، أو لشحن الخشب وعجينة الورق عبر المزارع القانونية من أجل إعادة تصنيف عجينة الورق أو الأخشاب كمنتج قانوني.[١٢٢]

تُعد الصين الآن أكبر مستهلك في العالم للأخشاب المدارية (ITTO 2011) وما تزال في ازدياد. وبُذلت جهودٌ كبيرة في الصين لإقامة مزارع، لكن صناعة الأخشاب في الصين تعتمد على الواردات فيما يقرب من ٥٠٪ من إمداداتها من الأخشاب. إن إيجاد مصادر للمواد لهذا السوق الكبير والمتنامي أمرٌ بالغ الأهمية من أجل الوصول إلى استدامة طويلة الأجل لهذه الصناعة في الصين، ولموارد الغابات وللصناعات الخشبية حول العالم.[١٢٤]

يمكن استنتاج نطاق قطع الأشجار غير القانوني عن طريق تقييم كمية الأخشاب الاستوائية من جميع المنتجات الخشبية المستوردة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. فهناك ما يقارب ٣٣,٥ مليون م٣ من معادل جذوع الأشجار (RWE)، أو ٩-٢٥٪، ينشأ في البلدان الاستوائية، حيث يتمّ قطع الأشجار بصورة غير مشروعة على نطاق واسع.

ووفقا لبيانات مكتب الإحصاء الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية لعام ٢٠١٠، فإن الاتحاد الأوروبي يستورد ١٣٣-٣٨٥ م٣ من جذوع الأشجار في شكل منتجات خشبية بما في ذلك الورق وعجينة الورق. وتستورد الولايات المتحدة نحو ٧٢ مليون م٣. ويمثل الورق وعجينة الورق حوالي ٥٩ في المائة من الواردات إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. أما من البلدان الاستوائية فإن نسبة كميات الورق وعجينة الورق أعلى، فهي ٦٢٪ للولايات المتحدة و٨٦٪ من واردات الاتحاد الأوروبي.

فقد تمّ استيراد حوالي ٦٠ مليون طن من الورق وعجينة الورق (١٨٦ مليون م٣ من معادل جذوع الأشجار) إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعين في عام ٢٠١٠. يستورد الاتحاد الأوروبي ٣/٢ استهلاكه من الورق. كما أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يستوردان نفس الكمية من عجينة الورق. و البلدان الاستوائية هي مصدر ١٥٪ من هذا المقدار. يشكّل الورق وعجينة الورق منتجات مثيرة للاهتمام من منظور الجريمة المنظمة عبر الوطنية لأنه ما أن يتمّ تجهيزهما حتى يتطلب الأمر إجراء تحليل علمي لعينات من الألياف لتحديد منشئها، على عكس جذوع الأشجار حيث يمكن بسهولة أكبر تحديد أنواعها وأصولها. وهذا ما يجعل غسيل أجزاء من سلسلة التوريد فعالاً، وإعادة تتبّع المنتج غير عملي ومكلف. وغالبا ما يتمّ الإعلان زوراً عن الخشب المستخدم لإنتاج الورق وعجينة الورق على أنه خشب مزارع كلّياً أو جزئياً.[١٢٥]

الحكم على مجموعة شركات قطع الأشجار وزيت النخيل بدفع ٢٠٥ مليون دولار أمريكي في أكبر قضية تهرّب ضريبي في إندونيسيا

حكَمت المحكمة العليا الإندونيسية في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٢، على تكتل "النسر الملكي الدولي" للحراجة والمطاط ومزارع زيت النخيل، بدفع ٢٠٥ مليون دولار كضرائب مستحَقّة وغرامات، في أكبر قضية تهرّب ضريبي في التاريخ الإندونيسي. بلغ إجمالي التهرّب الضريبي ١١٢ مليون دولار، أما مبلغ ٩٣ مليون دولار المتبقّي فهو عبارة عن غرامة. دفعت الشركة الضرائب المستحقة، لكنها رفضت دفع الغرامة. واضطرّ مكتب المدعي العام الإندونيسي للتهديد بمصادرة الأصول، بما في ذلك ١٦٥٠٠٠ هكتار من الأراضي المزروعة في رياو وشمال سومطرة، قبل أن تذعِن الشركة وتدفع الغرامة.

تظهر وثائق المحكمة كيف كان يتمّ تشغيل شركة زيت النخيل الفرعية "آزيان آغري" التابعة للتكتل. فقد استخدمت الشركة التسعير التحويلي وقامت ببيع كميات كبيرة من زيت النخيل، بأسعار منخفضة بشكل مصطنع، إلى شركات وهمية تابعة لها خارج البلاد، بما في ذلك جزر فيرجن البريطانية. وقامت هذه الشركات التابعة، بدورها، ببيع البضائع إلى مشترين حقيقيين. من خلال هذه العملية، تجنبت الشركة دفع ضرائب أعلى في إندونيسيا. وتصف وثائق المحكمة في حالتين محدّدتين، كيف تم بيع ٣٥٠٠ طن من زيت النخيل لشركات وهمية، ومن ثمّ إلى شركات حقيقية، محقّقةً ربحا قدره أكثر من ١٨٠٠٠٠ دولار أمريكي. تضمّنت القضية أيضا تصنيع فواتير وهمية وعقود للتغطية. وشركة "آزيان آغري" هي شركة شقيقة لشركة الورق واللب العملاقة "أبريل"، وهي واحدة من أكبر خمس شركات للورق وعجينة الورق في آسيا والمحيط الهادئ.

في حين يختلف جناة قطع الأشجار غير القانوني باختلاف المناطق، فإن التكتلات الصناعية الكبيرة، الناشطة في إنتاج الأخشاب وزيت النخيل في جنوب شرق آسيا، تقود إلى حد كبير قطع الأشجار غير القانوني. وثمة حالة شائعة أن تكون غابات الإنتاج القانوني قد نفدت لدى هذه الشركات، أو أنها تقوم بإزالة الغابات لتوسيع مزارع زيت النخيل. إن مصدر الدخل المضاعف الذي توفره الأخشاب والمزارع الجديدة يجعل من الصعب مكافحة قطع الأشجار غير القانوني في هذا المجال.[١٢٣]

في عام ٢٠١٢[١٢٦]، أنتجت آسيا ٢١٢ مليون طن من الورق وعجينة الورق. وحوالي ٢٩٪ من جذوع الأشجار المستوردة رسمياً في آسيا هي استوائية المنشأ.[١٢٧]

تشير التقديرات إلى أن الطاقة الإنتاجية لأكبر خمسة تجمّعات لإنتاج الورق وعجينة الورق تبلغ حوالي ٦٣ مليون طن من عجينة الورق والورق.[١٢٨] وبإنتاجية معتادة تبلغ ٨٤٪، فإن هذه الشركات تكون قد أنتجت ٥٣ مليون طن، أو ٢٤٪ من مجموع الورق وعجينة الورق المنتجين في آسيا.[١٢٩] ويقدِّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن ٣٠-٤٠٪ من الصادرات الخشبية التي تبلغ قيمتها ١٧ مليار دولار أمريكي، من المنطقة في عام ٢٠١٠، قد نشأت من مصادر غير مشروعة. وتؤيّد ذلك مصادر أخرى أيضا.[١٣٠] ومن أصل هذه ال ١٧ مليار دولار أمريكي، هناك حوالي ٦ مليار من منتجات الورق وعجينة الورق، و١١ مليار من منتجات الأخشاب.

بلغت الطاقة الإجمالية لمصانع الورق وعجينة الورق في الصين، في عام ٢٠١٠، حوالي ٥٨ مليون طن من عجينة الورق و٨٢ مليون طن من الورق (١٠٦ ملايين طن من الورق والورق المقوى في عام ٢٠١٢ وفقا لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة FAOSTAT).[١٣١] وهذا ما يعادل ٢٢٠ مليون م٣ من جذوع الأشجار لإنتاج عجينة الورق و٢٠٤ ملايين م٣ من الورق.[١٣٢] عادة ما يستخدم حوالي ٨٤ من الطاقة الإنتاجية.[١٣٣] ووفقا لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١٠، أنتجت الصين ١٤٣ مليون م٣ من جذوع الأشجار الصناعية، واستوردت ٤٢ مليون م٣ وكانت ١٩٪ من الواردات استوائية المنشأ.[١٣٤] وتعود حصة كبيرة منها لاستخدام مصادر من الورق المعاد تدويره ومصادر غير خشبية من العجينة المعاد تدويرها. ومع ذلك، يشير التحليل أنه لا تزال هناك اختلافات كبيرة بين إجمالي استهلاك العجينة (من جميع المصادر) والكمية المنتجة والمصدّرة من الورق.[١٣٤] علاوة على ذلك هناك أيضا اختلافات كبيرة بين تقديرات منظمة الأغذية والزراعة وتلك الصادرة عن هذه الصناعة، مع إيلاء عناية خاصة للصادرات الرسمية واستهلاك العجينة.[١٣٤]

ويتم إنتاج الورق ورقائق الخشب والعجينة بشكل رئيسي في البرازيل وإندونيسيا وشيلي واليابان وتايلاند والصين وكوريا الجنوبية. وهذا يشمل حصصاً كبيرة من الأخشاب الناشئة من الأمازون وجنوب شرق آسيا، والتي تعتبر نسبة ٥٠-٩٠٪ منها غير قانونية.[١٣٥] وقد قدرت قيمة قطع الأشجار غير القانوني من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حدود ٢٥-٩٥ مليار دولار أمريكي.[١٣٦] وتشير عبارة "غير قانوني" إلى عملية قطع الأشجار في المناطق المحمية وإلى التجارة بمنتجات حرجية غير قانونية على السواء.

يتمّ دمج تجارة المنتجات الحرجية غير المشروعة في التجارة المشروعة الرسمية، وذلك باستخدام القنوات اللوجستية لهذه الأخيرة. ويعتبر الفساد على نطاق واسع بمثابة الغراء الذي يربط التجارة القانونية بالاتجّار غير المشروع. ويلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على وجه الخصوص أهمية موانئ التبادل الحر في سنغافورة وهونغ كونغ على سبيل المثال، التي أخذت تتحوّل بصورة فعلية لتصبح محاور لتوحيد منتجات الغابات الشرعية وغير الشرعية.[١٣٧]

هذه الطرق تلتف بشكل فعال على الكثير من الجهود الجمركية الحالية ذات الصلة بقانون لاسي في الولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج خطة عمل إنفاذ القوانين والإدارة الرشيدة والتجارة في قطاع الغابات (FLEGT)[١٣٨] للاتحاد الأوروبي للحد من استيراد الأخشاب الاستوائية غير القانونية إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الترتيب. استنادا إلى بيانات وكالة الإحصاءات للاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة و المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، يستورد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة سنويا نحو ٣٣,٥ مليون طن من الأخشاب الاستوائية بكافة أشكالها. تشير التقديرات إلى أن ٦٢-٨٦٪ من كافة الأخشاب الاستوائية المشتبه بشرعيتها والتي تدخل إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تصل بشكل ورق أو عجينة ورق أو رقائق خشب، وليس كجذوع أشجار أو أخشاب منشورة أو منتجات من الأثاث،[١٣٩] التي حازت على الاهتمام الأكبر في الماضي. وغالبا ما يتم خلط هذه المنتجات المصنعة بعد ذلك بمنتجات قانونية لإخفاء الأصل، مع

قطع الأشجار غير المشروع وغسيل جذوع الأشجار

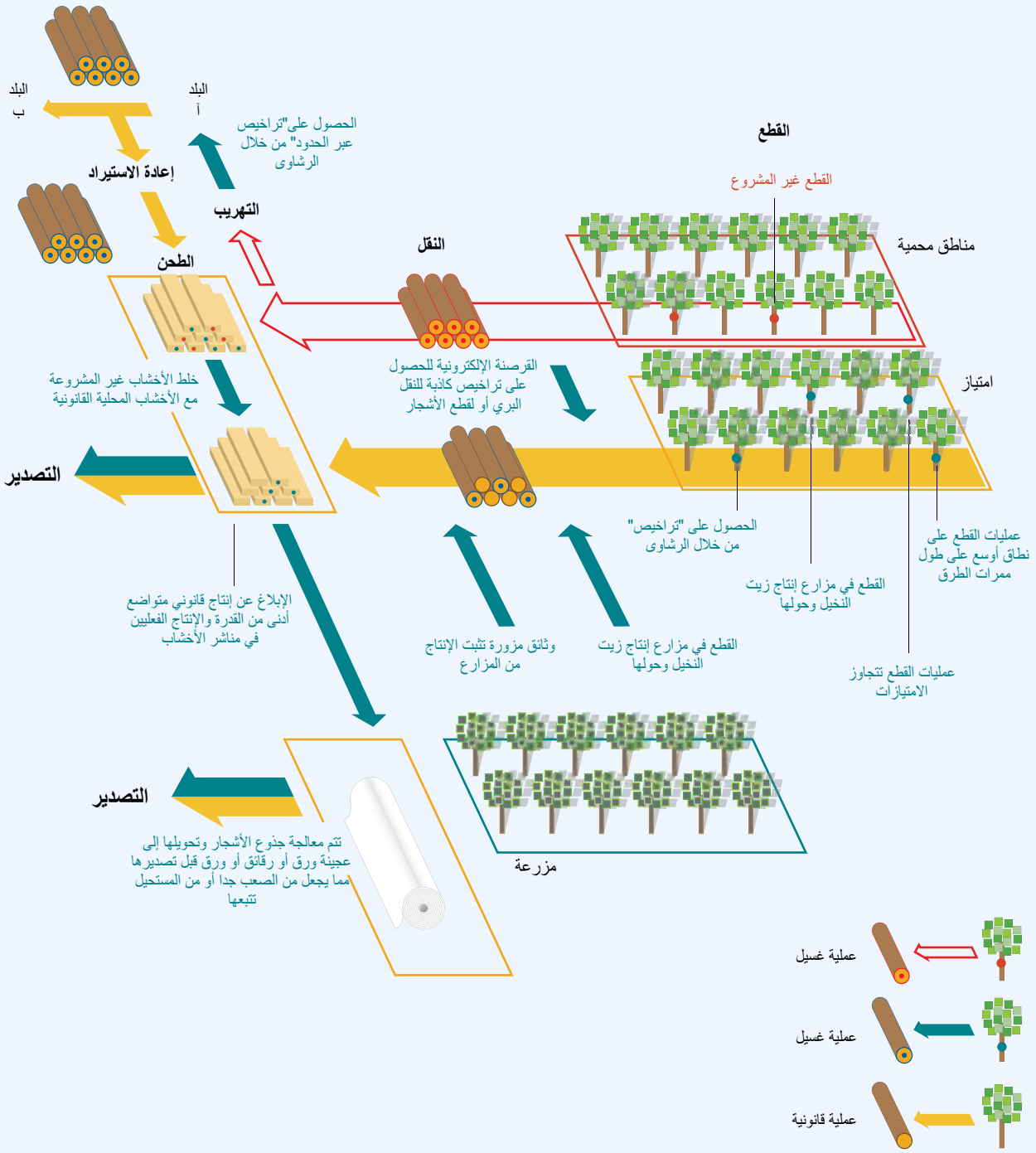

الشكل رقم ١٢: إن خلط الأخشاب القانونية مع الأخشاب غير القانونية، بما في ذلك في عجينة الورق والرقائق والورق هي الطريقة الأكثر شيوعا الآن لإخفاء استيراد الأخشاب المشتراة بصورة غير قانونية.

تحقيق أرباح وفوائد تنافسية كبيرة وخفض لأسعار ومدخلات الصناعات المستدامة. تشكل هذه الممارسات تحدياً خاصاً لخطط الاعتماد وتوعية المستهلكين.

التحدي الخاص للاتجار غير المشروع في الحطب والفحم

وتشير التقديرات الرسمية لمنظمة الأغذية والزراعة أن أقل من نصف استهلاك الأخشاب الاستوائية في آسيا (في مجال ٣٦–٩٨٪)، وأمريكا اللاتينية (في مجال ٨–٨٥٪) يستخدم كحطب للوقود.[١٤٠] ويتوزّع النصف المتبقي، في كلتا المنطقتين، بين نشارة خشب وعجينة لصناعة الورق، وغيرهما من المنتجات. ويخضع الفحم وعجينة الورق للاستغلال بشكل خاص من قبل المجرمين.

يُقدّر أن نسبة ٩٠٪ من الخشب المستهلك في أفريقيا يُستخدم كحطب للوقود وفحم (تبلغ النسبة في شرق أفريقيا ٩٤٪، وفي شمال أفريقيا ٩٦٪، وفي أفريقيا الوسطى ٨٧٪، وفي جنوب أفريقيا ٤٩٪، وفي غرب أفريقيا ٩٢٪).[١٤١] وفي آسيا يقدّر حطب الوقود بنسبة ٧٠٪ من كافة أنواع الخشب، وفي العالم ٥٣٪.[١٤٢] كما بلغ الإنتاج الرسمي للفحم في أفريقيا ٣٠,٦ مليون طن في عام ٢٠١٢، حيث تقدّر قيمتها بحوالي ٦,١–٢٤,٥ مليار دولار سنوياً عند نقطة البيع.[١٤٣] والرقم الإجمالي للتصدير لأفريقيا هو ١,٤ في المائة فقط من الإنتاج.[١٤٤] مثل هذا الرقم المنخفض يعتبر صغيرًا جداً بصورة غير واقعية، نظراً للأهمية الكبيرة للفحم في استهلاك الطاقة المحلي لأفريقيا ولتجارة الفحم واسعة النطاق المرتبطة به. وتبيّن النسب المئوية النسبية لتصدير المنتجات الأخرى، إلى الصغر غير المعتاد لأرقام صادرات الفحم الرسمية، حيث تبلغ نسبة تصدير جذوع الأشجار الصناعية ٥٪ من الإنتاج، والأخشاب المنشورة ٢٨٪، والورق وعجينة الورق مجتمعة ١٦٪. وفي الواقع،

دائرة الغابات الكينية ودائرة الحياة البرية الكينية تحتفلان بعريف في الشرطة الكينية لنزاهته وخدماته في المحافظة على الحياة البرية

العريف ديفيد شومو هو شرطي في مركز نتوليله للشرطة في مقاطعة ناروك في كينيا، وقد رفض عروضًا متكررة من الرشاوى من مهربي الحياة البرية والفحم. وبدلا من أخذ الرشاوى قام شومو بسلسلة من التوقيفات بسبب جرائم مرتكبة ضد الحياة البرية والغابات.

وتشمل الاعتقالات التي قام بها شومو مهرّباً كان يحمل ٨٤٠ كيلو غرام من لحم الزراف في يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٣، وشحنة فحم في يوليو/تموز عام ٢٠١٣، وخمسة أشخاص كانوا ينقلون الفحم في سبتمبر/أيلول ٢٠١٣. وجاءت هذه التوقيفات بعد أن احتفلت دائرة الحياة البرية في كينيا بشومو لرفضه رشوة وبدلاً من ذلك قام بإلقاء القبض على مهرب لتهريبه ٦ أطنان من لحم الزراف من محمية ماساي مارا غامي.

ويريد شومو، المتحمس شخصيا لموضوع اختفاء المياه النظيفة وتأثير التدهور البيئي بحدّ ذاته والأثر السلبي على السياحة، أن يكون مثالا يلهم الآخرين: "أنا أريد أن أترك إرثا من الوطنية في هذه القوة. أريد أن أسمع أن الناس يريدون أن يحذوا حذوي. هذا ما يدفع الحماس بداخلي".

١٦ أبريل/ نيسان ٢٠١٤ Standardmedia.co.ke

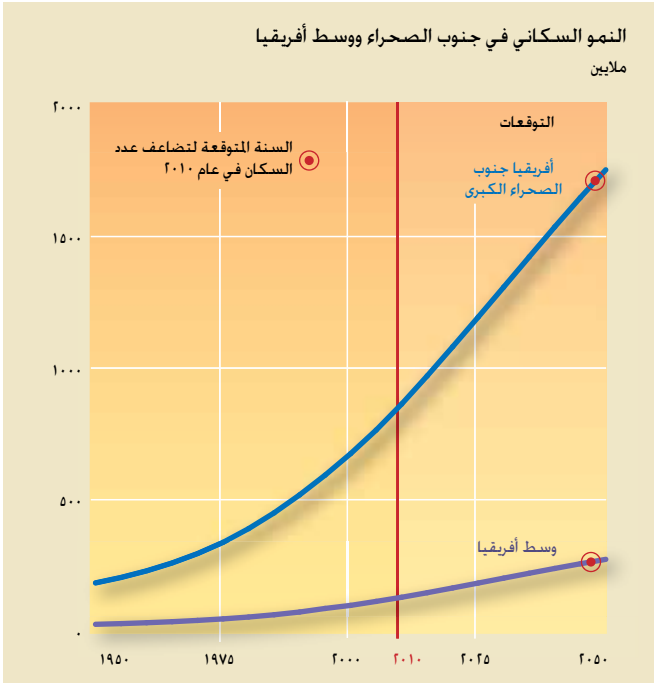

الشكل ١٣: تشير التوقعات السكانية الحالية من قبل شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة إلى زيادة في عدد السكان الحالي في أفريقيا جنوب الصحراء من ٠,٩ مليار نسمة تقريبًا إلى ٢,١ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. وبالإضافة إلى ذلك، تقدر الأمم المتحدة أن التحول الحضري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى البالغ حاليا ٣٨ في المائة، سوف يبلغ ٥٦,٥ في المائة في عام ٢٠٥٠.

فإن الصادرات الرسمية من الفحم من معظم البلدان الأفريقية لا تتجاوز عدد قليل من الشاحنات التي تعبر الحدود سنويًا.

وتُقدر الخسارة المباشرة من إيرادات تجارة الفحم غير الخاضعة للتنظيم وحدها بقيمة ١,٩ مليار دولار أمريكي للدول الإفريقية سنويا.[١٤٥] وأخذت الأسر المعيشية، مع اتجاهات التحول الحضري الحالية، في التحوّل من الحطب كوقود إلى الفحم ذي الأسعار المعقولة والمناسبة والمتاح بسهولة. ويعتبر الحطب والفحم مصدران لحوالي ٩٠٪ من استهلاك الطاقة المنزلية في بعض البلدان، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة.

ووفق حسابات منظمة الأغذية والزراعة، بلغ استهلاك الحطب في أفريقيا الاستوائية [١٤٦] حوالي ٥٠٢ مليون م^3 في عام ١٩٩٦، بمعدل زيادة قدرها ٧٪ كل خمس سنوات. وفي حين أن زيادة استهلاك الحطب كبيرة، إلا أن استهلاك الفحم يزيد بضعف المعدّل. ويعادل ذلك حوالي ٦٣٦ م^3 في عام ٢٠١٤ من الحطب، و١٠٥٧ مليون م^3 في عام ٢٠٥٠.

يوفر الفحم الطاقة لـ ٨٢٪ من الأسر الحضرية في كينيا، ولـ ٣٤٪ من الأسر الريفية.[١٤٧] ويبلغ الاستهلاك السنوي ١-١,٦ مليون طن[١٤٨] مقابل ٤٠ مليون مواطن، مع ٢٥٪ من نسبة التحضر. وبالتالي هناك حوالي ١٨,٤ مليون مستهلك في كينيا ممّن يستخدمون ٧٠ كيلو غرام من الفحم لكل فرد سنويا. كما أن ٨٥٪ من السكان يعتمدون على الفحم في مدغشقر حيث يبلغ عدد السكان ٢٢,٣ مليون نسمة، وبما أن إنتاج الفحم فيها يبلغ ١,١٩ مليون طن سنويا، فهم يستهلكون ٦٣ كيلو غرام لكل مستهلك سنويا. وبذلك يكون متوسط استهلاك الفحم ٦٦,٥ كيلو غرام/سنة لكل مستهلك. وسوف يزداد الاستخدام النسبي من الفحم، فضلا عن إجمالي الاستهلاك بالطن، بشكل كبير مع النمو السكاني القوي والتحضّر المتوقعين في أفريقيا. وإذا كان ٦٥٪ فقط من الأفارقة من مستهلكي الفحم يستهلك كلٌ منهم ٦٦,٥ كيلو غرام من الفحم في عام ٢٠٥٠، فإنهم سوف يستهلكون ٩٠,٨ مليون طن من الفحم. وعلاوة على ذلك، تتوقّع إحدى الدراسات أن الطلب على الفحم سيزداد بنسبة ١٤ في المائة لكل واحد في المائة من نسبة زيادة التحضر.[١٤٩] على أساس هذه التوقعات، يمكن توقع زيادة الطلب على الفحم على الأقل إلى ما بين ٧٩-٩٠ طن في عام ٢٠٥٠ إلا إذا ظهر مصدر آخر للطاقة عملي ومتاح بنفس القدر. ويتطلب ذلك ٤٧٤-٥٤٠ مليون م^3 من معادل جذوع الأشجار.

وسوف يؤدي هذا الطلب الكبير على الفحم إلى آثار خطيرة مثل إزالة الغابات على نطاق واسع والتلوث والمشاكل الصحية اللاحقة في المناطق الفقيرة، خاصة بالنسبة للنساء. وستؤدّي زيادة الطلب على الفحم أيضا إلى تسريع الانبعاثات الناجمة عن فقدان الغابات وعن انبعاثات الملوثات المناخية القصيرة الأجل بشكل كربون أسود، على حد سواء. بمثل إنتاج وتجارة الفحم مصدراً هاماً للدخل للمنتجين الريفيين الفقراء، ومصدراً غير مكلف للطاقة ومطلوب للغاية من قبل الفقراء في المناطق الحضرية. ويتمتّع الفحم كمنتج بصفة قانونية تختلف على نطاق واسع بين السلطات القضائية في البلدان المختلفة وفيما بينها. وتتفاوت هذه التجارة من تجارة منظمة إلى تجارة غير منظمة إلى تجارة غير ظاهرة، إلى غير مشروعة، وتصل في بعض الحالات إلى حدّ تشكيل مادة لتأجيج الصراعات.[١٥٠]

تجارة الفحم غير القانونية وغير الخاضعة للتنظيم

حدّدت التقديرات الرسمية لمنظمة الأغذية والزراعة، إنتاج الفحم بنحو ٣٠,٦ مليون طن في عام ٢٠١٢، وتبلغ قيمتها حوالي ٩,٢-٢٤,٥ مليار دولار سنوياً. وفي حين أن الصادرات الرسمية من معظم البلدان الأفريقية لا تتجاوز عددًا قليل من الشاحنات سنويا، فإن الأدلة المتاحة تشير إلى أن أعداداً أكبر من الشاحنات تستخدم لجمع أكياس الفحم أثناء الليل قريباً من المناطق المحمية، وكذلك عبر النقاط الحدودية حيث تمّت مشاهدتها بشكل مباشر من قبل أعضاء فريق "وحدة الاستجابة السريعة" بأنفسهم في شرق أفريقيا، كما هو الحال في تنزانيا، وفي وقت سابق بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأيضا في أماكن أخرى في أفريقيا. يكشف تحليل صور الأقمار الصناعية عن قطع الأشجار غير القانوني بشكل واسع النطاق في العديد من المناطق المحمية، كما هو

الحال في مناطق النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو في شمال شرق مدغشقر، حيث تقوم السفن بتحميل وتصدير الفحم أو الأخشاب، بما في ذلك خشب الورد. تكشف قوائم الإنترنت عن وجود أكثر من ١٩٠٠ تاجر للفحم في أفريقيا وحدها، منهم ٣٠٠ على الأقل ممّن يقومون بتصدير طلبات رسميًا لا تقل عن ١٠-٢٠ طن من الفحم لكل شحنة، ويرجّح أن يكون العدد الفعلي أعلى بعدة مرات، والحد الأدنى اليومي للطلبيات للعديد من المصدّرين الفرديين يتجاوز إجمالي الصادرات الرسمية السنوية لبعض البلدان. ويقدر صافي الأرباح من المتاجرة وفرض الضرائب على الفحم غير الخاضع للتنظيم وغير الظاهر أو غير القانوني مجتمعين، في شرق ووسط وغرب أفريقيا، بين ٢,٤-٩ مليار دولار أمريكي[١٥١] مقارنة مع ما يقدر (أوروبياً) مجموعه بقيمة الشارع من الهيروين في سوق شرق أفريقيا والكوكايين في سوق غرب أفريقيا، بقيمة ٢,٦٥ مليار دولار أمريكي.[١٥٢] يشير ذلك إلى وجود تجّارة واسعة غير مشروعة، وغير خاضعة للتنظيم في الفحم، والتي تتضمن قطع الأشجار غير القانوني في كثير من الأحيان في المناطق المحمية، وإزالة الغابات على نطاق واسع، وإشراك تجّار منظمين وشحنات عابرة للحدود، بما في ذلك إلى قارات أخرى.

دور الخشب والاتجار غير القانوني بالأحياء البرية في تمويل التهديدات

تتضمّن تجارة الفحم غير القانونية وحدها خسارة مباشرة في الإيرادات قدرها ١,٩ مليار دولار أمريكي للدول الافريقية سنويا.وغالبا ما تموّل هذه العائدات الشبكات الإجرامية. علاوة على ذلك، فقد أخذت الأسر مع اتجاهات التحول الحضري الحالية، تتحول الأسر المعيشية من استخدام الحطب كوقود، إلى الفحم المتوفر بأسعار معقولة والمتاح بسهولة. وهذا بدوره، بغياب القواعد المُنظمة، يشكل تهديدا رئيسيا بزيادة تطوّر الجريمة المنظمة المتورّطة في تجارةٍ الفحم غير المشروعة. كما أن الظروف المواتية لسوق الفحم وغياب القواعد المُنظمة لممارسة هذه التجارة يشكل دعوة مفتوحة للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة للسيطرة على هذه التجارة وتمكينها من امتلاك قوة شرائية الكبيرة.

عموما، تحصل الميليشيات في جميع أنحاء القارة على الدخل من خلال الاتجار بأي شيء، ولا سيما من خلال السيطرة على شبكة الطرق والموانئ والنقاط التجارية الاستراتيجية والمعابر الحدودية، من السلع العادية إلى المنتجات عالية القيمة. وتظل السلع العادية كالفحم ذات أهمية خاصة لتأمين الإيرادات لكل مستويات الميليشيات من أدناها مستوى إلى أعلاها.

وتستند أسعار العاج إلى كلا من التقارير المشار إليها وتقارير حراس الغابات ووحدات مكافحة الصيد غير المشروع التي تمّ جمعها بشكل غير رسمي من خلال المقابلات كجزء من التدريبات التي أجريت تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول (حوالي ٣٩ من قادة وحدات مكافحة الصيد غير المشروع (APU) أو الموظفين الذين تمّت مقابلتهم بشكل غير رسمي من تنزانيا، وزامبيا، وأوغندا، وكينيا و موزمبيق، خلال الدورات التدريبية ٢٠١١-٢٠١٣). وعادة ما تكون الأسعار في حدود ١٥٠ – ٤٠٠ دولار للكيلوغرام . وهذه الأسعار أدنى بكثير مما ورد من أسواق البيع في آسيا، مثل الأسعار التي تبلغ حوالي ٧٥٠ دولار أمريكي للكيلوغرام الواحد من العاج الخام في الصين.[١٥٣] وهناك أمثلة عن صيادي فيلة تلقّوا ٧٠ دولاراً للكيلوغرام الواحد. تتراوح الأسعار التي تمّ إيرادها بين ٧٠ – ٥٥٠ دولار، بمتوسط ١٥٠ – ٤٠٠ دولار للكيلوغرام الواحد من العاج الخام.

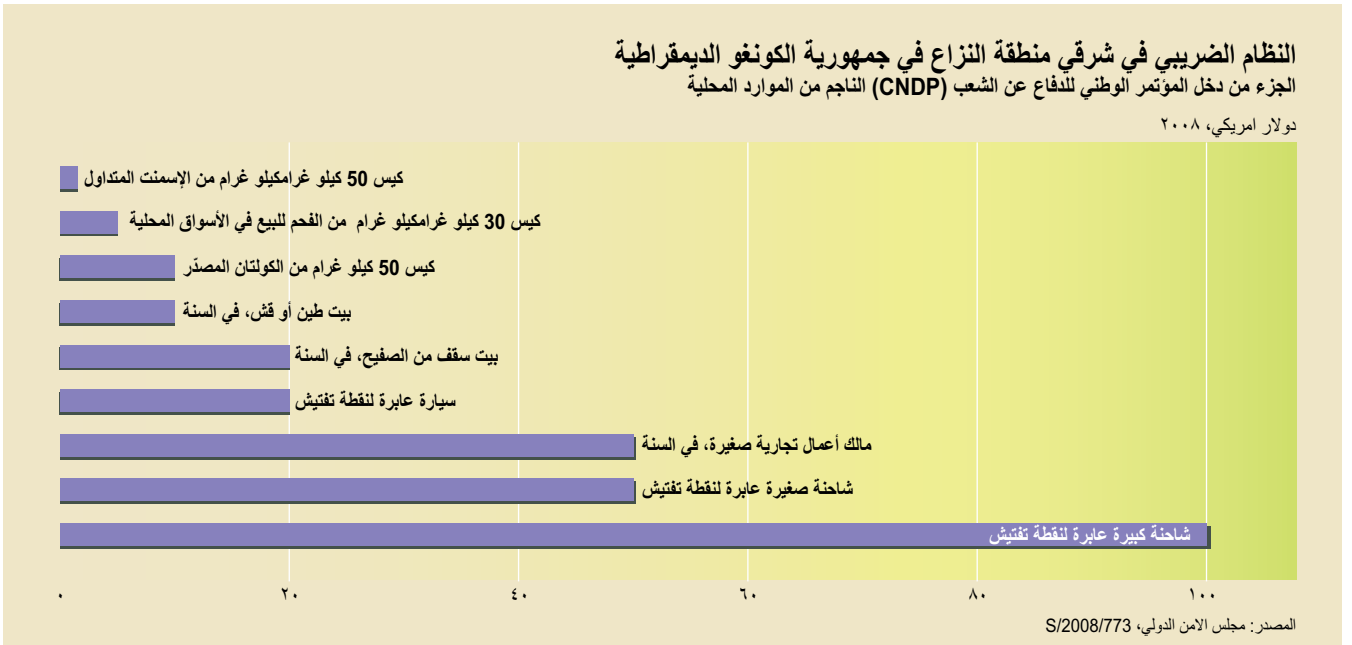

الشكل رقم ١٤: تركّز الميليشيات، وهي هنا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تركيزاً كبيراً على السيطرة على طرق مداخل المدن وعلى شبكة الطرق، والموانئ وذلك لفرض الضريبة على أية سلعة عابرة. وهنا يصبح الفحم تلقائياً، لكونه المصدر الأول لطاقة المدن، وبالتالي يتوفّر بكميات كبيرة، مصدراً هاماً من مصادر الدخل للميليشيات.

إيرادات الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

من أجل فهم مدى ما يمكن للجماعات المسلحة غير الحكومية أن تكسبه، لا بد أن ننظر ليس إلى إجمالي عدد الفيلة المقتولة في أفريقيا، بل إلى كيف تتوزّع الفيلة ضمن نطاق العمليات وإلى نطاق صيد الميليشيات أو الجماعات الإرهابية.

لا يزال جنوب أفريقيا يأوي الغالبية العظمى من الفيلة في أفريقيا، أي ما يقارب ٥٥٪ (٢٧٠٠٠٠ فيلاً) من الفيلة المعروفة في القارة. ويأوي شرق أفريقيا ٢٨٪ (١٣٠٠٠٠) ووسط أفريقيا ١٦٪ (١٦٠٠٠) (أعداد فيلة فيلة الغابات ٢٠-٦٠٠٠٠). في غرب أفريقيا ينتشر أقل من ٢٪ (٧١٠٠ فيلاً) من الفيلة المعروفة في القارة على مساحة الدول الـ ١٣ المتبقية في نطاق الفيلة. تمّ استخلاص الأرقام من قاعدة بيانات الفيلة باستخدام الفئة "أكيدة"[١٥٤]

يعني ذلك أن أكثر من ٩٠٪ من التجمّعات "الأكيدة" من الفيلة يقع في الشرق والجنوب، في الغالب بعيداً عن مناطق الصراع. وإذا نظرنا إلى الأجزاء الغربية والوسطى والشمالية من بلدان شرق أفريقيا ذات الصراعات الجارية فإن ما يقرب من ١٩٠٠٠ من الفيلة موجود داخل مناطق القتال أو بمقربة شديدة منها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نجد ضمن ٥٠٠ كيلو متر بخط مستقيم عن مناطق الصراع، ما يقدّر ب ٢١٠٠٠ من الفيلة في محميات كاتاوي وأوغالا وميووزي غامي في شرق وجنوب تنزانيا، و٣٨٠٠٠ أخرى في الكونغو، وحوالي ٣٥٠٠٠ في الغابون، رغم وجود العديد منها في جنوب غرب البلاد. هنا تُستخدَم فئات "أكيدة" و "محتملة". يمكننا افتراض أن المتنزهات في أجزاء من جنوب غرب تنزانيا هي في متناول نطاق الصيد غير المشروع. إن مستويات الصيد غير المشروع مرتفعة للغاية هناك، بما في ذلك من قبل الصيادين المدججين بالسلاح. وبالإضافة إلى ذلك، بإضافة شمال الغابون وأجزاء من الكونغو نحصل على عدد إضافي قدره حوالي ١٩٠٠٠ داخل مناطق النزاع أو بالقرب منها، و١٠٠٠٠٠ أخرى من الفيلة في محيط يبلغ ٥٠٠ كم أو أبعد قليلاً.

في عام ٢٠١٢، قام صيادون يمتطون صهوات الجياد، من خيالة الميليشيات السودانية حسب التقارير، بقتل عدة مئات من الفيلة في الكاميرون في غضون بضعة أشهر. في فبراير/شباط عام ٢٠١٣، أعلنت الحكومة الغابونية خسارة ما لا يقل عن نصف عدد الفيلة في متنزه مينكيبي الوطني، ما يصل إلى ١١٠٠٠ فيلاً ربما قُتِل بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٢، أي بمعدل ١٢٠٠ سنوياً في هذا المتنزه وحده. تبلغ مستويات الصيد غير المشروع مستوى أعلى في وسط أفريقيا وفي الأجزاء الشرقية من غرب أفريقيا وكذلك في جنوب تنزانيا وموزمبيق الشمالية (مر "نياسا"). إن حجم التجارة والشحنات الفردية الكبيرة والقيمة العالية لمنتجات الحياة البرية تشير إلى تورّط واضح للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. يوفر العاج أيضا جزءاً من الدخل الذي تجنيه جماعات الميليشيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطى، ويرجح أنه المصدر الرئيسي للدخل لجيش الرب للمقاومة الذي يعمل حاليا في مثلث الحدود بين جنوب السودان وأفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديموقراطية، في تداخل واستهداف مباشر للفيلة في غارامبا وشمال جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطى. إن الاتصالات والاعتداءات وفرصة المواجهات مع جيش الرب للمقاومة تتداخل بشكل وثيق مع نطاق توزّع الفيلة. كما أن انعدام الرقابة على شبكة الطرق لفرض ضرائب يشير أيضا إلى أن العاج قد يكون واحدا من مصادر الدخل القليلة المتاحة لجيش الرب للمقاومة. كذلك يوفر العاج مصدردخل للجنجويد السودانية وغيرها من عصابات الخيالة العاملة بين السودان وتشاد والنيجر، حيث يصل مدى عملياتها لأكثر من ٦٠٠ كم عن مركزها الأساسي.

تبلغ أرقام PIKE (عدد الفيلة المقتولة بطريقة غير مشروعة التي تمّ العثور عليها مقسوما على العدد الكلي لجثث الفيلة التي وُجِدَت) لأفريقيا الوسطى ٧٠- ٨٠٪ (تتفاوت داخل كل بلد) وهي تشير إلى مستويات عالية من الصيد غير المشروع. وتبلغ النسبة المئوية من مجموع تجمّعات الفيلة المقتولة بشكل غير قانوني ١٥٪ في أسوأ المناطق تضررا، مع وجود تقارير بنسب أعلى من ذلك.[١٥٥] ويمكن للحساب النظري، رغم كونه ظنيّاً وغير أكيد، أن يوفّر مؤشرا يتعلّق بالنطاق المحتمل. وعلى الرغم من أن التقارير الشفهية والملاحظات الميدانية غير المنهجية تدعم هذه التقديرات، فإن هذه الأرقام غير مدعومة من خلال البيانات الرسمية. ويتم حساب تقدير النطاق باستخدام الفرضيات التالية:

- يوجد ما يقارب ١٩٠٠٠ فيلاً داخل مناطق الصراع أو بالقرب منها في البلدان التي تشهد الحروب الأهلية أو الاضطرابات الكبيرة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة
- يوجد ما يقارب ١٠٠٠٠٠ من الفيلة موسميا ضمن ٥٠٠ كيلو متر من نطاق الضرب لهذه البلدان أو المناطق (هناك بعض الشك حيث أن بعض التجمّعات توجد خارجها)
- تصل النسبة في الحد الأقصى إلى ١٥٪ من تجمّعات الفيلة التي تُقتل سنويا في مناطق النزاع أو القريبة جدا منها (حوالي ٢٨٥٠ فيلاً)
- يتمّ قتل ما يقارب ٥٪ من التجمّعات سنويا ضمن دائرة ٥٠٠ كم (حوالي ٥٠٠٠ فيلاً)
- ٩٠٪ من الفيلة المقتولة تمّ قتلها على أيدي الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في مناطق النزاع أو بالقرب منها (٢٥٦٥ فيلاً)
- و ١٠٪ من الفيلة المقتولة تمّ قتلها على أيدي الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ضمن نطاق دائرة الضرب (حوالي ٥٠٠ فيلاً)
- وهذا يعطي ما مجموعه ٢٥٦٥- ٣٠٦٥ فيلاً يحتمل أنه تمّ قتلها على أيدي الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أو ما يقارب ١٣٪ من الفيلة المقتولة في أفريقيا.

لا يزال عدد الفيلة المقتولة في أفريقيا غير معروف، كذلك نسبة الفيلة المقتولة على أيدي الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة مثل الميليشيات قريباً من نطاق ضرب الميليشيات أو داخله. وبسعر يتراوح بين ١٥٠-٤٠٠ دولار أمريكي للكيلوغرام الواحد وبمتوسط ١٠ كيلوغرامات من العاج لكل فيل، فإن القيمة الإجمالية للعاج بالنسبة للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تبلغ حوالي ٢٥٦٥- ٣٠٦٥ فيلاً مقتولاً في السنة أو ٢٥,٧-٣٠,٦٥ طناً من العاج بقيمة ١٥٠-٤٠٠ دولار للكيلوغرام الواحد مما يوفّر نطاقاً ممكناً من العاج كتمويل للتهديد للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بما يقارب ٣,٩- ١٢,٣ مليون دولار أمريكي، اعتماداً على قدرتها على ضرب تجمّعات الفيلة على مسافات أكبر.

تشير تقارير وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية[١٥٦] إلى أن حركة "الشباب" كانت تشحن ٣٠,٦ طناً من العاج أو ما يناظر العاج الناتج من ٣٦٠٠ فيلاً سنويا من جنوب الصومال. وهذا أمر مستبعد للغاية ولا يمكن الاعتماد عليه. فللقيام بذلك، سيكون عليهم جمع كل عاج الفيلة المقتولة تقريباً من غرب ووسط وشرق أفريقيا وإحضاره إلى ميناء واحد في جنوب الصومال. حتى الآن لم يرد ذكر هذا الطريق في أي تقارير بوصفه طريقاً لتهريب العاج. ولقد فشل حتى الآن كلٌ من فريق الاستجابة السريعة ومجموعة الخبراء لإريتريا والصومال، اللذان يقدمان التقارير إلى مجلس الأمن الدولي، في إثبات مثل هذا الارتباط في التقارير الرسمية. يبدو أن الدخل الرئيسي لحركة الشباب يأتي من الفحم على ما يبدو، ومن فرض ضرائب على السلع الأخرى، فضلاً عن التمويل ربما من المغتربين.

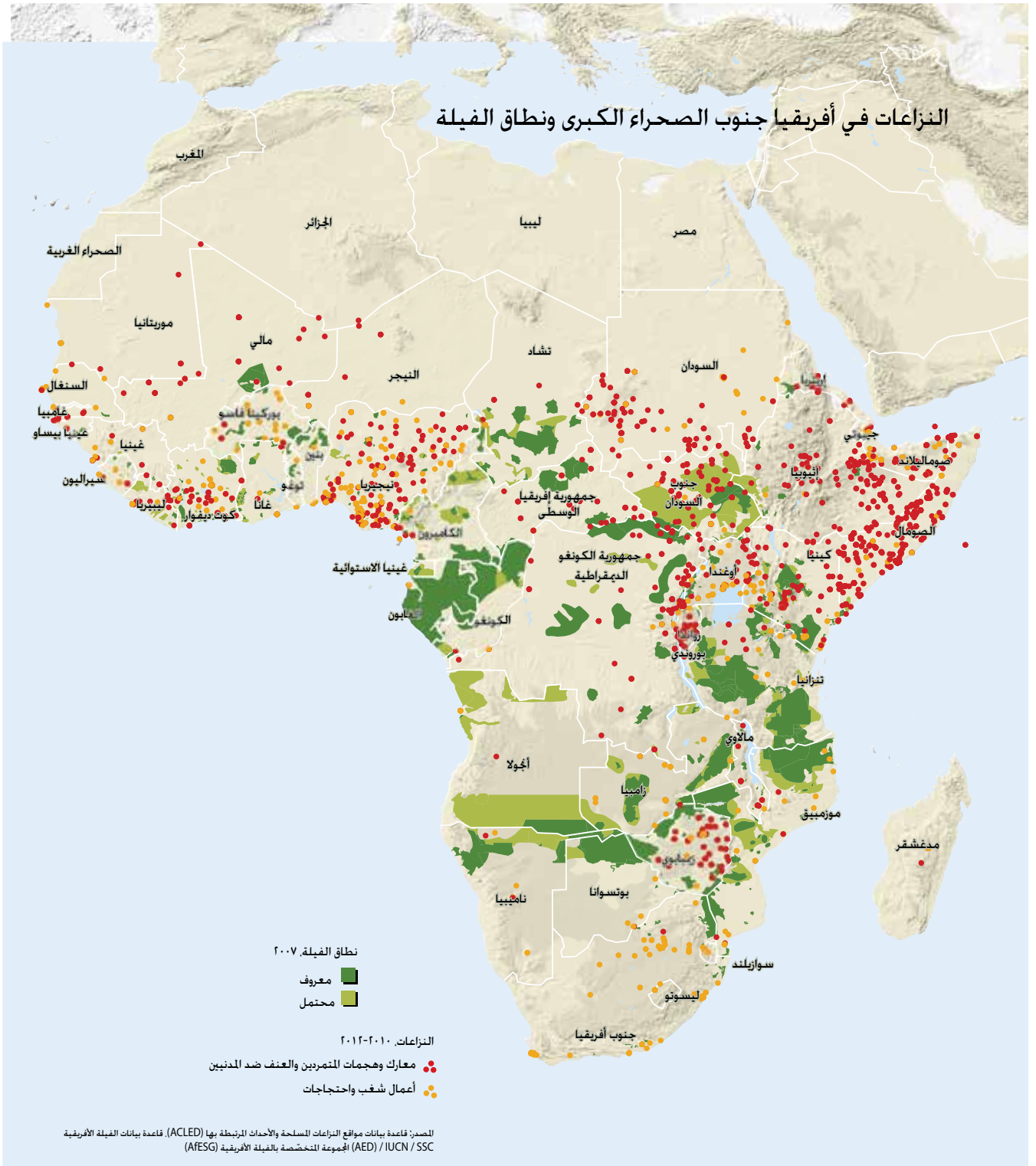

الشكل رقم ١٥: الفيلة الأفريقية المهددة في النزاعات.

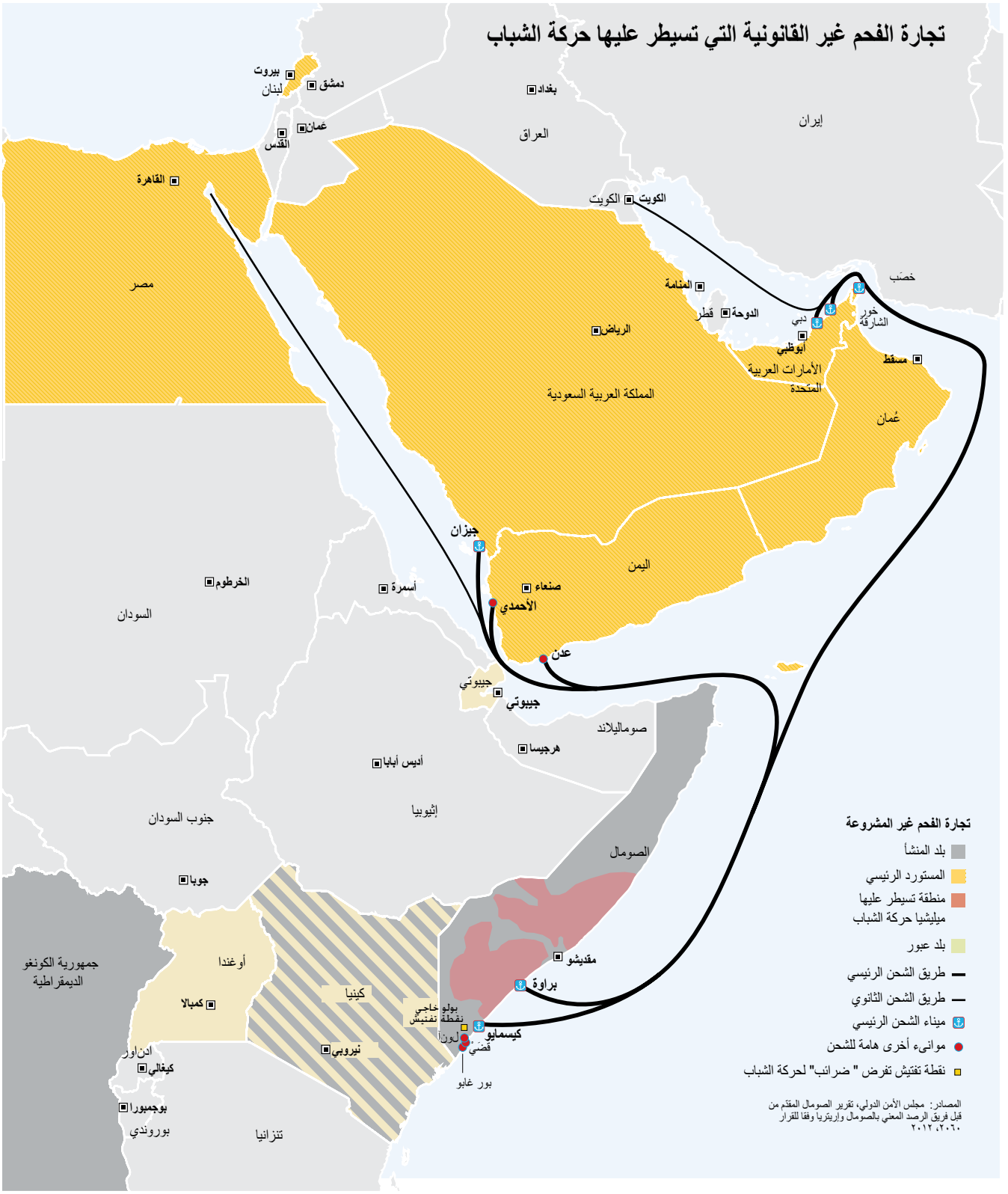

الشكل رقم ١٦: تجارة الفحم غير القانونية التي تسيطر عليها حركة الشباب.

الفحم ودوره في تمويل التهديد

عادة ما يصل فرض الضرائب غير المشروعة على الفحم إلى ٣٠٪ من قيمته عند نقطة البيع، ويتمّ بشكل منتظم من قبل أفراد الجريمة المنظمة والميليشيات والجماعات الإرهابية في جميع أنحاء أفريقيا. وتشير التقديرات إلى أن الميليشيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحصل على نحو ١٤- ٥٠ مليون دولار أمريكي سنويًا من الضرائب التي تفرضها على الطرق (أرقام عام ٢٠٠١، راجع مجلس الأمن الدولي ٢٠٠١ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة-الإنتربول، ٢٠١٢). يبدو أن المصدر الرئيسي لدخل «الشباب» يأتي من مشاركتهم في تجارة الفحم ومن الضرائب غير الرسمية التي تفرض على نقاط التفتيش الموضوعة على حواجز الطرق والموانئ. لقد تمكّنوا من كسب ما يصل إلى ٨- ١٨ مليون دولار أمريكي سنويًا، عند حاجز واحد، من تهريب الفحم في مقاطعة بادادي، في منطقة جوبا السفلى.[١٥٧] وازداد تصدير الفحم من موانيء كيسمايو وبراوة بشكل خاص منذ حظر تصدير الفحم الذي فرضه مجلس الامن الدولي. وتقتطع حركة الشباب حوالي ثلث الدخل، الذي يشكل وحده حوالي ٣٨- ٥٦ مليون دولار أمريكي. ويقدر الحجم الكلي لصادرات الفحم غير المشروعة من الصومال بحوالي ٣٦٠- ٣٨٤ مليون دولار أمريكي سنويا.[١٥٨]

وبذلك يبلغ نطاق دخل الميليشيات في كيفو و»الشباب» في الصومال ٦٠- ١٢٤ مليون دولار سنوياً من الفحم والضرائب وحدهما. ويستند ذلك إلى التقديرات الواردة في التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن الدولي. وتشمل البلدان الأفريقية ذات النزاعات الجارية، مالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال. وتستهلك كافة هذه الدول كميات كبيرة من الفحم. ويقدّر مجموع إنتاجها السنوي المشترك الرسمي بما يناهز ٤,٥٢ مليون طن من فحم الخشب. وبالنظر إلى أرقام قاعدة البيانات الإحصائية الرسمية لمنظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT) لإنتاج الفحم وضريبة الدخل المقدرة للميليشيات ب٣٠٪ ومشاركتهم في ٣٠٪ من التجارة، ومع التقدير المتحفظ، يمكن للميليشيات والجماعات الإرهابية بسهولة تحقيق١١١- ٢٨٩ مليون دولار أمريكي سنويا. وبالطبع، يعتمد ذلك إلى حد ما على أسعار المستهلكين في المنطقة (والتي تتراوح بين ٢٧٥- ٧٠٠ دولار أمريكي للطن الواحد، والأسعار مستمدة من التجار المحليين والقوائم الرسمية)، ومشاركتها في فرض الضرائب، ومدى سيطرتها على تجارة الفحم غير القانونية أو غير المنظمة. وهناك حاجة إلى مزيد من التحقيقات للتأكد من حجم ودور الفحم في تمويل التهديد بدقّة.

من المرجح أن تتضاعف تجارة الفحم في العقود المقبلة ثلاثة مرات مع ارتفاع الطلب. وسوف يؤدي الارتفاع في تجارة الفحم الى زيادة كبيرة في إزالة الغابات في أفريقيا مع آثار لاحقة على موارد المياه ذات الصلة بالغابات، وتدهور الأراضي وفقدان خدمات النظام الإيكولوجي. كذلك سيزداد تمويل التهديد للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة زيادة كبيرة إذا ما تركت دون رادع. فمن خلال وجود شبكات وشركات وهمية متورطة في تجارة الفحم، يمكن للميليشيات أو الجماعات الإرهابية ضمان الحصول على دخل من خارج مناطق عملياتها أيضا، وهذا ما يجعل الدخل مستقلاً عن نجاح الحملات المسلحة، ويمكّنها من اعادة تجميع صفوفها والظهور من جديد مرات ومرات بعد هزائم عسكرية واضحة. وعلى عكس جرائم المخدرات والقرصنة وطلب الفدية والتزوير وجرائم الحياة البرية، تمثّل التجارة غير المشروعة وغير المنظمة بالفحم مصدرا للدخل آمناً ومريحاً يمكن استغلاله من قبل الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على حد سواء، في ما هو أبعد من المناطق الجغرافية الخاضعة لسيطرتها. هذا الخلط بين التجارة المشروعة والتجارة غير المشروعة هو من أعراض أجزاء من التجارة غير المشروعة بالحياة البرية والخشب ويتطلب استجابة منسقة خاصة تفوق حدود وكالات البيئة أو وكالات الإنفاذ المنفردة.

هناك خطر يتمثل في أن هذه التجارة يمكنها بسهولة الحصول على مزيد من التمويل والتنظيم من خارج الصومال أيضاً. تدرّ تجارة الفحم المحلية والعابرة للحدود من مدغشقر وموزامبيق وتنزانيا وأوغندا وكينيا ما قيمته ١,٧ مليار دولار سنويا على الأقل. وقد تكون تجارة الفحم أيضا مصدرا محتملا للدخل لبوكو حرام على الرغم من أن هذا الأمر لا يزال غير مؤكد في هذه المرحلة. علاوة على ذلك، فإن هذا حجم التمويل من الفحم يمكّن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من شراء الأسلحة المتطورة والتدريب، بما في ذلك شراء منصات الإطلاق أرض جو المحمولة على الكتف وأنظمة الأسلحة الموجهة، من المخزونات العسكرية. كما يتيح لها هذا المستوى من التمويل القيام بعمليات عسكرية أكبر وأكثر تعقيدا، عن طريق السيطرة على شبكات الطرق ومعابر الحدود، وعلى بنية تحتية أوسع من الطرق والأنهار والموانئ، حيث يوفّر فرض الضرائب على السلع وخاصة الفحم مصدراً هاماً من مصادر الدخل.

بل أكثر من ذلك، يمكنها ذلك من إنشاء شبكات من التجّار في البلدان الأجنبية أيضا بما في ذلك منطقة الخليج والشرق الأوسط، أو مع ثمورّدي الأسلحة. فمن خلال وجود شبكات وشركات وهمية متورطة في تجارة الفحم، يمكن للميليشيات أو الجماعات الإرهابية ضمان الحصول على دخل لا يعتمد على النجاح عسكرياً في ميدان القتال، ويمكنها من اعادة تجميع صفوفها والظهور مرات ومرات بعد هزائم عسكرية واضحة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا إسهام كبير من قبل الجريمة المنظمة في قطع الأشجار على نطاق واسع.

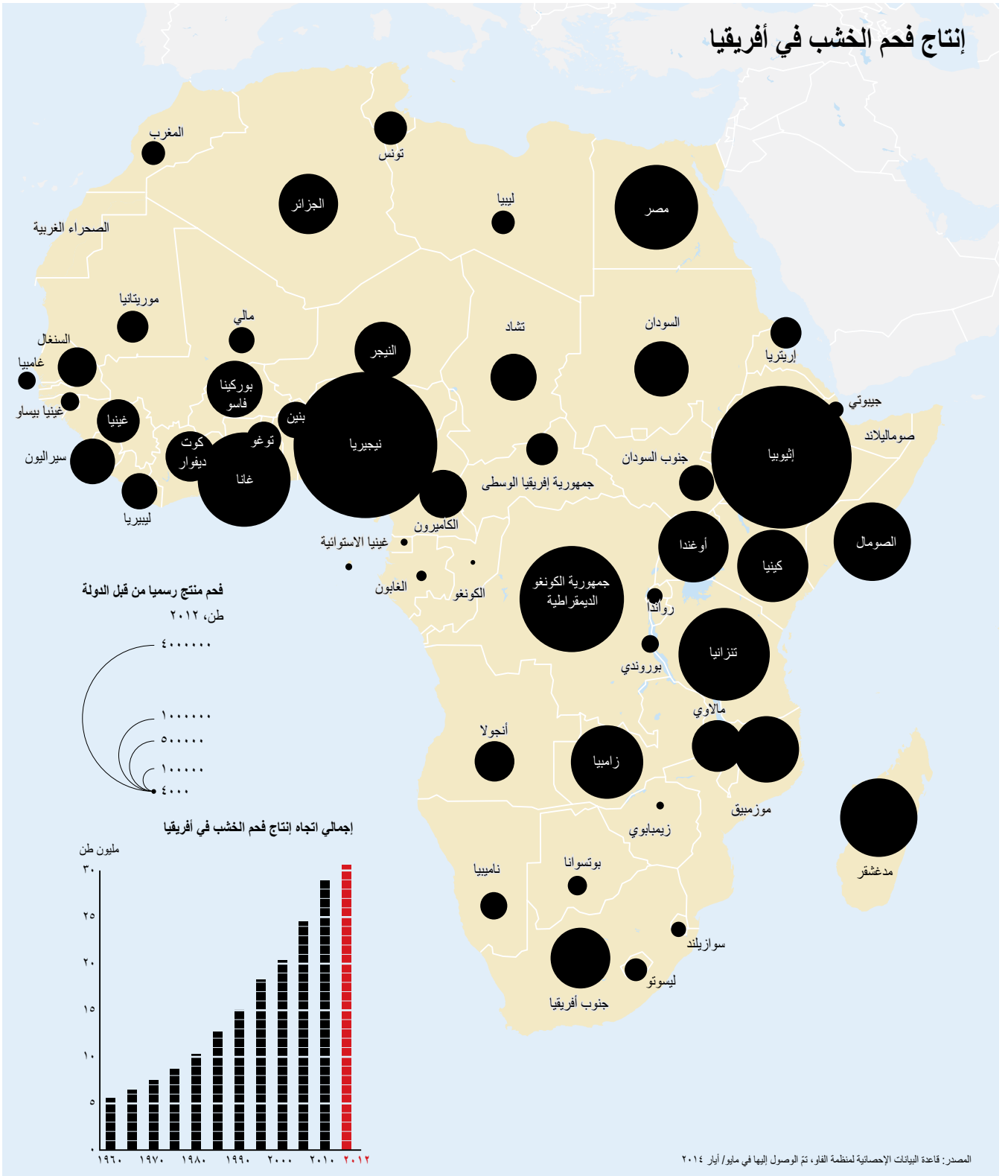

الشكل رقم ١٧: إنتاج فحم الخشب في أفريقيا.

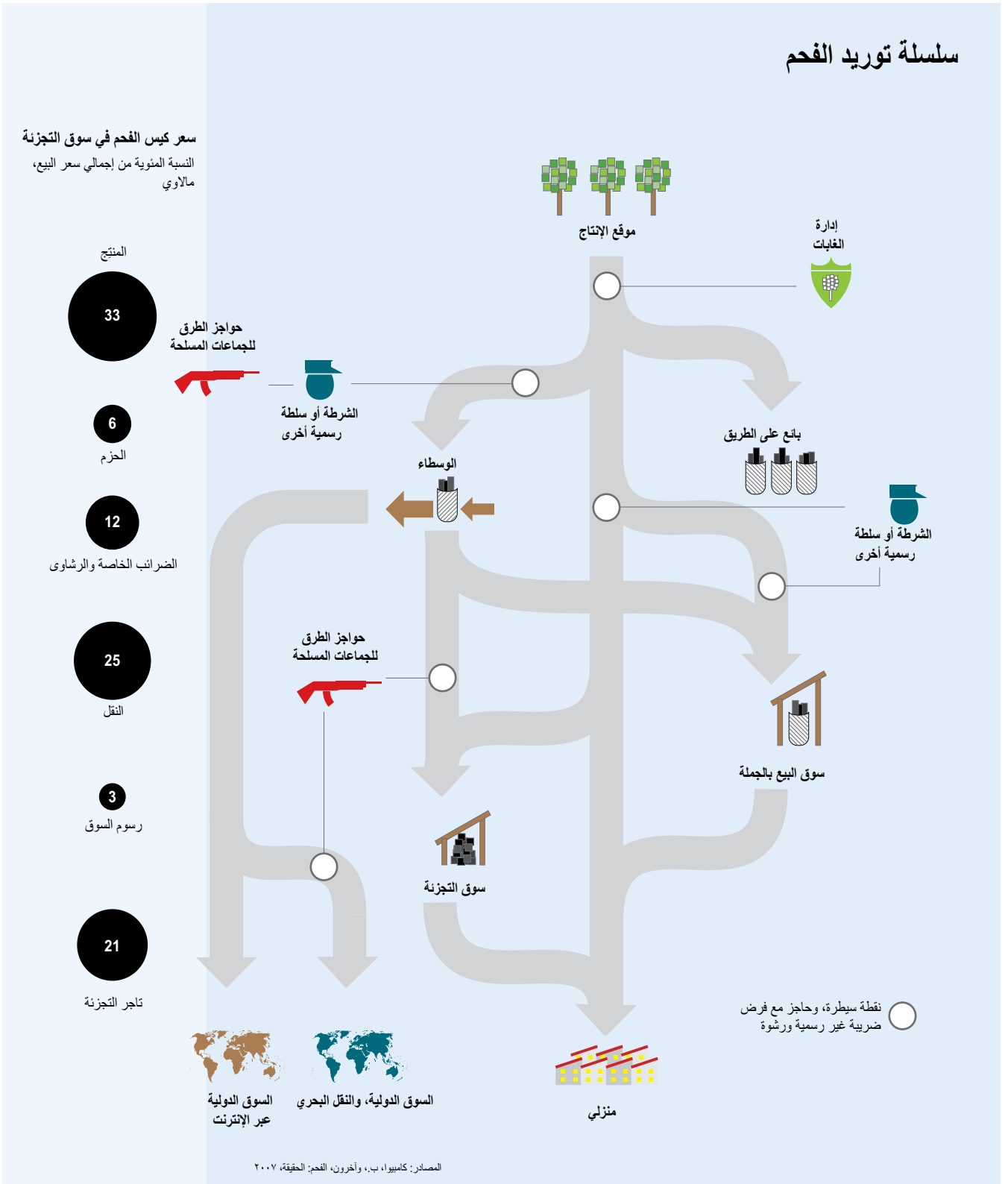

الشكل رقم ١٨: سلسلة الإمداد بالفحم.

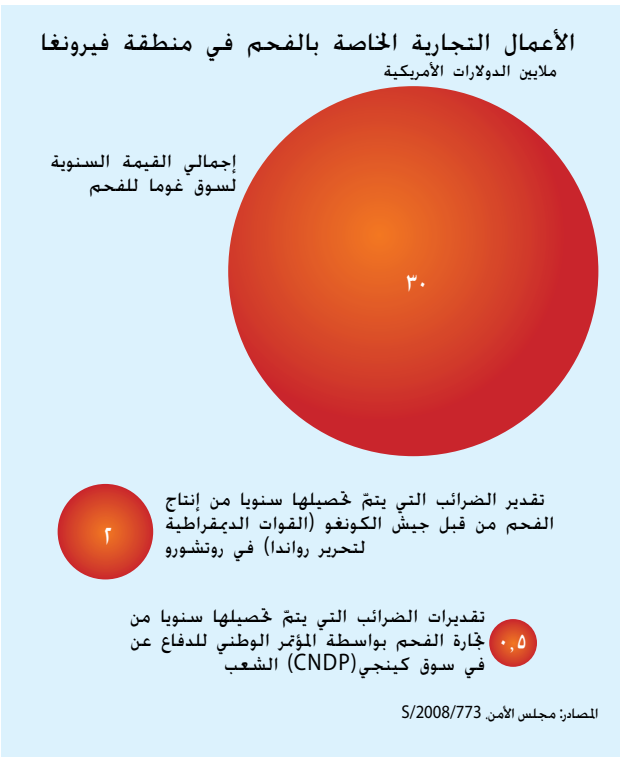

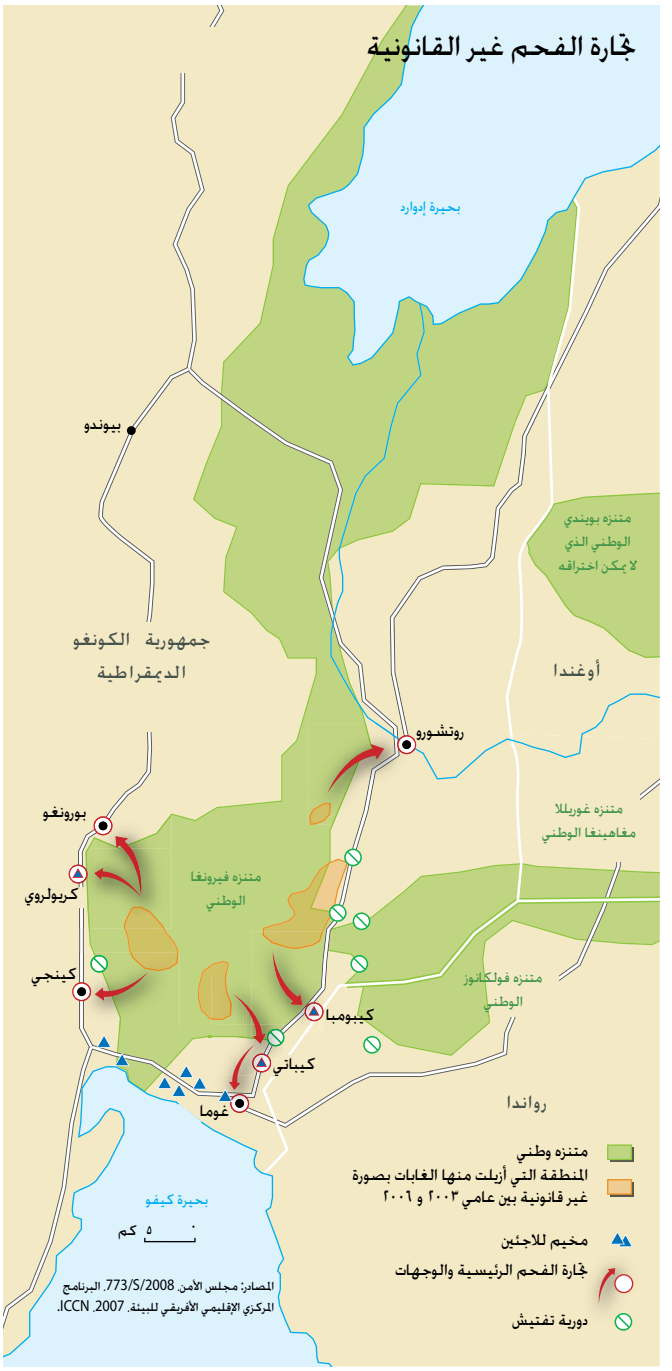

الشكل رقم ١٩أ-ب: تجارة الفحم غير المشروعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي أوغندا ورواندا وتنزانيا أيضاً، تشكل تهديداً كبيراً للمناطق المحمية والغابات وتشكل كذلك دخلاً كبيراً للمجرمين والميليشيات.

الاستجابات

من المسلم به الآن على نطاق واسع أن الاتجار غير القانوني بمنتجات الغابات والحياة البرية، فضلا عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، يعتبر تهديدًا كبيرا للبيئة ورفاهية الإنسان والأمن الغذائي وعلى التنمية المستدامة أيضا. وينعكس ذلك في مجموعة من القرارات الصادرة من اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، ومن لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والإنتربول ومجلس الأمن الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

حتى الآن، كان تطبيق تدابير الحد من الجريمة البيئية المنظمة عبر الوطنية متواضعاً. والقدرة على إجراء التحقيقات كانت غير موجودة أو غير كافية، وتمويل حماية الموارد كان محدوداً. وغالباً ما تعكس الملاحقة القضائية والأحكام الخاصة بالجريمة البيئية جرائم صغيرة أو مخالفات بسيطة، وكثيرا ما تقتصر على المجرمين الفقراء من ذوي المستوى المتدني. ومع ذلك، فإن التجارة غير المشروعة بمنتجات الغابات والحياة البرية تنتهك في كثير من الأحيان قوانين الضرائب، وقوانين مكافحة غسيل الأموال، وقد تتضمن تورطاً في الجريمة المنظمة، والعنف، والتهريب، وحتى في تمويل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. كما أن النظر في جرائم الحياة البرية بموجب هذه القوانين قد يوفر في بعض الأحيان نقطة أكثر فعالية وجدية ومناسبة للشروع في التحقيق والتقييم اللاحق من أجل الملاحقة القضائية.

توعية المستهلك

من بين الاستجابات المهمة جداً والفعالة لمعالجة الاتجار غير القانوني بالحياة البرية، وضع مخططات لخفض الطلب من قبل المستهلكين. وإن كانت هناك بعض النجاحات في مجال الحدّ من الطلب على منتجات الحياة البرية المتداولة بشكل غير قانوني، فإن هذه الاستجابات تتطلب نتائج تغيير في السلوك، يتمّ تنفيذها من خلال زيادة الوعي والفهم لدى المستهلك النهائي، بما في ذلك كيفية غسيل منتجات الحياة البرية والمنتجات الخشبية من خلال سلاسل الإمداد القانونية.

في الواقع، ينبغي للاستجابات الفعالة أن تنطوي على مجموعة من التدابير لخفض الطلب من خلال الجهود الاجتماعية والاقتصادية وأنظمة الاعتماد وتوعية المستهلك، وإدارة أكثر فعالية وحكم رشيد وإيجاد سبل بديلة للعيش. وهذه كلها تحتاج إلى أن تقترن بالإنفاذ، بما في ذلك حماية خط المواجهة والجمارك وتعزيز التشريعات وجهود الشرطة والقضاء.

كذلك فإن توعية المستهلك والحد من الطلب يشكلان عنصراً حاسماً طويل الأجل يتطلب مزيدا من الاهتمام. فقد كشفت الدراسات الاستقصائية التي أجريت على عينة من ١٨٨٠ فرداً من سكان ست مدن صينية في عام ٢٠٠٧،[١٥٩] أن ٤٣٪ من أفراد العينة قد استهلك بعض المنتجات التي يُزعم احتواؤها على أجزاء النمور، من ضمن هذه المجموعة، ذكر ٧١٪ أنهم يفضلون المنتجات البرية على منتجات المزارع، حيث كانت أغلب المنتجات المستخدمة عبارة عن ضمادات من عظام النمر (٣٨٪) ونبيذ عظام النمر (٦,٤٪). وكان ٨٨٪ من عينة المستطلَعين يعرفون أن شراء أو بيع منتجات النمر غير قانوني، كما وافق ٩٣٪ على أن فرض الحظر على تجارة أجزاء النمر كان ضرورياً للحفاظ على النمور البرية. ويستخدم الناس من جميع فئات الدخل ضمادات عظام النمر، وتتمثل أعلى مستويات الطلب عليها في أوساط المستهلكين الأكبر سنا والنساء.

ومن بين سبعة أنواع من الضمادات التي تمّ اختبارها، لم يحتوِ أيّ منها على أية آثار لعظام النمر.[١٦٠] ولم يعثر استقصاء جرى بين عامي ٢٠٠٥–٢٠٠٦ وشمل ٥١٨ متجرًا من متاجر الطب التقليدي في الصين، على ذكر للنمور كأحد العناصر في قائمة مكونات الضمادات.[١٦١] و ٣٪ فقط من المستهلكين كانوا يعتقدون أن المنتجات التي تم شراؤها كانت مزيفة، وتعتقد نسبة ١٢٪ أخرى أن المنتجات حقيقية، في حين أن ٨٥٪ من المستهلكين غير متأكدين ما إذا كانت المنتجات المستخدمة تحتوي فعليا على مكونات النمر.[١٦٢]

لذا، تكتسب برامج توعية المستهلك الأهمية القصوى، وهذا لا ينطبق فقط على أجزاء النمور، بل على المجموعة الكاملة من منتجات الحياة البرية، من أجل معالجة جانب الطلب. في المقابل، يتّصف وعي المستهلك بالأهمية القصوى بالنسبة لاستخدام ليس فقط المنتجات الخشبية الواضحة مثل الأثاث والألواح والأخشاب، بل كذلك ما يتعلّق بشراء الورق حيث يتم غسيل غالبية الخشب المقطوع بصورة غير مشروعة.

النجاحات والتقدم

هناك عدد من التطورات الناجحة مؤخرًا في مجال مكافحة الجريمة البيئية المنظمة عبر الوطنية سواء من جانب المجتمع الدولي ومن البلدان المنفردة، ويشمل ذلك أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، والتي يمكن توسيعها، واتخاذها كقدوة، وتكييفها والبناء عليها. وترد أدناه بعض الأمثلة الهامة، لكنها لا تمثل سوى جزءًا صغيرًا من العديد من المبادرات الجارية والناجحة من جانب المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والحكومات.

تسبّب الصيد الجائر في سبيل الحصول على صوف شاهتوش في الانخفاض الحاد المحتمل بين ٨٠- ٩٠٪ أو حوالي مليون ظبي من ظباء التبت أو التشيرو في الصين في السنوات ١٩٩٠- ٢٠٠٠. وقد أدى ذلك إلى زيادة جهود الشرطة والجيش زيادة كبيرة لمنع القضاء عليها. وتزامنت هذه الجهود مع إقامة بعض من أكبر المناطق المحمية في العالم. بذلك اتخذت حملات التوعية الناجحة وتحسين الإدارة جنبا إلى جنب مع الجهود الصارمة في الإنفاذ من أجل إنقاذ الظباء التبتية من الانقراض. وأخذت تجمّعات الظباء بالتعافي ببطء، على الرغم من أنها لا تزال ضعيفة جدا، ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى مزيد من عمليات الرصد والاستقصاء.

البرازيل هي على الارجح واحدة من الدول الرائدة في العالم في بذل جهود إنفاذ واسعة للحد من الإزالة غير المشروعة للغابات من خلال معالجة السلسلة الجنائية وشبكاتها بالكامل. بلغت إزالة الغابات في منطقة الأمازون في البرازيل أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٢، منذ بدء رصد الغابات في عام ١٩٨٨. فقد تراجعت بنسبة ٦٤- ٧٨٪ اعتماداً على التقديرات، وذلك ناجم أساسا عن نهج منسّق لإنفاذ القانون باستخدام صور الأقمار الصناعية وعمليات الشرطة وتحقيقاتها الموجهة. وشملت الجهود حماية الخطوط الأمامية والتحقيقات، فضلا عن ملاحقة زعماء العصابات والشبكات قضائياً. وهنا كانت الجهود المبذولة في الإنفاذ، السبب الرئيسي للانخفاض الملحوظ في قطع الأشجار غير القانوني. ولكن الأهم من ذلك، هو الدعم الذي تحظى به الحملة من خلال الجهود الواسعة النطاق من خلال المبادرة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات (REDD) وغيرها من المبادرات لتعزيز العمليات التشاركية للشعوب الأصلية وأصحاب المصلحة، وإنشاء سبل بديلة للمعيشة. وكانت النسبة ٩٠٪ تعود على الأرجح إلى المدنيين و ١٠٪ لجهود الإنفاذ. للأسف، لم تعطِ السلطات الأولوية لجهود إنفاذ قوية نسبيا في معظم الحالات في أماكن أخرى من العالم. والجمع بين هذين النوعين من الجهود هو أمر حاسم لمكافحة الجريمة البيئية.

تشمل الجهود الأخرى الهامة، تعزيز حماية خط المواجهة كالذي تمّ الشروع به مؤخرا والتدريب الجاري على نطاق واسع لحراس الغابات في شرق أفريقيا. وفي تنزانيا بشكل خاص، تلقى أكثر من ١١٠٠ من حراس الغابات تدريباً متخصصاً في العامين الماضيين. ويشمل التدريب تتبع الصيادين غير القانونيين، والتكتيكات وإدارة مسرح الجريمة ضد الحياة البرية. وقد تمّ ذلك تحت رعاية الإنتربول ومكتب المخدرات والجريمة وأدّى ذلك إلى سلسلة من الاعتقالات في الخطوط الأمامية مما أدّى إلى الربط بين المشتبه بهم ومسرح الجريمة. كما أن التدريب يؤدّي إلى تحسين قدرة حراس الغابات ليس على توقيف واعتقال الصيادين المخالفين فحسب، بل إلى دعم المحاكمات الناجحة وأخلاقيات الإنفاذ الحسنة المستندة إلى الأدلة والملاحقة والمحاكمة في المحكمة. هذه الجهود تدعم القدرات على المدى الطويل ولا توفر فقط الدعم للعمليات أو لجهود الإنفاذ قصيرة الأجل. وتحتاج هذه الجهود في بناء القدرات إلى التمويل المستمر لسلسلة الإنفاذ لتكون قادرة على التعامل مع التطورات المتطورة في التجارة غير المشروعة. ولذلك، يتعيّن على الاستجابة الفعالة للجريمة البيئية أن تشمل الحكم الرشيد وجهود الإنفاذ، سواء على المدى القصير

الأمازون البرازيلي: عمليات إنفاذ القانون تحد من إزالة الغابات بنسبة ٧٦٪

إزالة الغابات في منطقة الأمازون في البرازيل، ١٩٨٨- ٢٠١٣

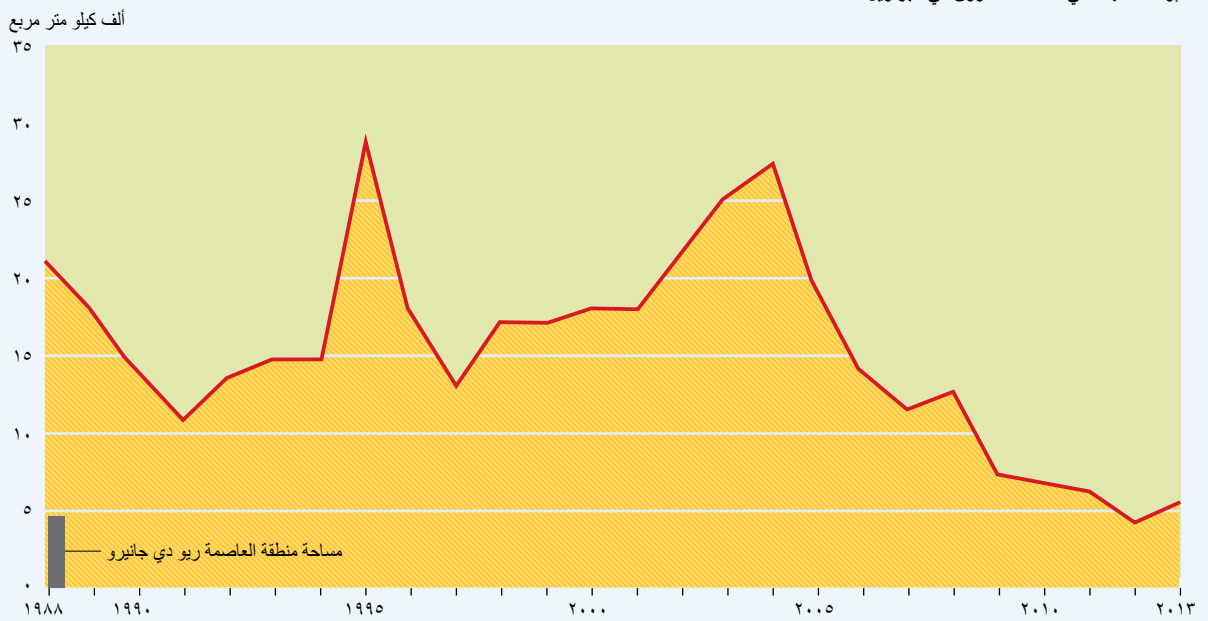

المصادر: Mongabay.com، مايو/ أيار ٢٠١٤.

لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به

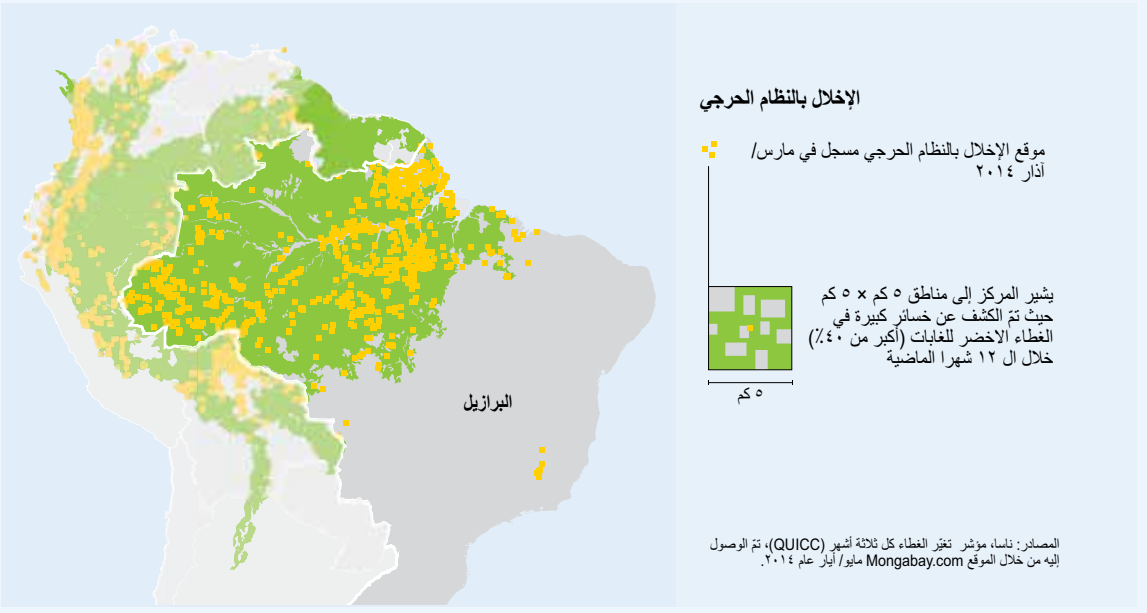

الشكل رقم ٢٠: تمكنت البرازيل من الحد من إزالة الغابات في البرازيل في المقام الأول من خلال جهد هادف وصارم باستخدام صور الأقمار الصناعية للكشف عن قطع الأشجار الأخيرة، والذي أعقبه العمل المباشر من قبل فرق سوات SWAT والمحققين أيضا فيما يخص الشركات والشبكات، مما أدّى لانخفاض إزالة الغابات بنسبة ٦٤-٧٨٪

أو على المدى الطويل. ويجب على الحكومات والمجتمع الدولي تطوير قدرات دائمة على تثبيط الجريمة ومنعها والحماية منها، وفي نفس الوقت بناء سبل مستدامة للعيش. ولا يمكن أن تنجح النُهج أحادية البعد وحدها، سواء من ناحية الإنفاذ أو النهج الاجتماعية والاقتصادية في مكافحة الجريمة البيئية، لأنها مشكلة مركبة تضم الفقر وقضايا اجتماعية وبيئية والجريمة المنظمة بل والجماعات المسلحة أيضاً.

في كثير من المناطق في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، لا يزال هناك عدد قليل جدا من حراس الغابات في وظيفتهم، وهم غالبا ما يحصلون على رواتب منخفضة، ولا يتوفّر النقل للإنفاذ في الآلاف من الكيلومترات المربعة من المناطق المحمية، ويواجههم بشكل متزايد صيادون مسلحون مخالفون، بل وميليشيات أيضاً. ويعتقد أن أكثر من ١٠٠٠ من حراس الغابات قُتلوا أثناء الخدمة في العقود الماضية لحماية الحياة البرية. وقتل أكثر من مئتين منهم في فيروڤاس وحدها. وهنا تعيش آخر الغوريلا الجبلية المتبقية في العالم . وقد قُتل حراس الغابات لأنهم تدخلوا بأعمال الفحم غير القانونية في المنطقة. وتتطلب الرواتب والتدريبات وزيادة وجود حراس الخطوط الأمامية دعمًا تنمويًا مركزًا ومستمرًا. وهذه الاستثمارات أيضا تساعد في تخفيض الآثار السلبية على السياحة وعلى رفاهية السكان المحليين. ولا بد للجهات المانحة وصناديق التنمية من دعم البرامج الحالية لإنفاذ القانون وأكاديميات تدريب حراس الغابات والشرطة في البلدان النامية، فضلا عن دعم بناء الوجود الأساسي للإنفاذ. تعاني كل هذه البرامج والجهود بشدة من نقص التمويل. ومن غير المرجح أن يثبت النشر المتسرّع للتكنولوجيا المتقدمة مثل الكاميرات وأجهزة الاستشعار أو الطائرات بدون طيار، دون توثيق أثرها في مكافحة الصيد غير المشروع، نجاحه كبديل عن الحراس الجوالين والشرطة وموظفي الجمارك والمحققين المدرّبين تدريبا جيدا والذين يتلقون رواتب جيدة، وعن التعاون القضائي إلى جانب البرامج الاجتماعية وسبل المعيشة البديلة. وعلاوة على ذلك، فإن أي استخدام للتكنولوجيا المكلفة لا طائل منه إذا لم يكن الحراس الجوالون موجودين لإجراء المتابعة. ولا تزال مهارات التتبّع والإنفاذ الأساسية هي الطريقة الأكثر فعالية للبحث عن الصيادين المخالفين واعتقالهم، لكن هذه الأساليب الأساسية تتطلب الحضور الميداني الفعلي للحراس وتدريبهم والدفع الجيد لهم.

بالنسبة للجمارك، كان برنامج مراقبة الحاويات (CCP) التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومنظمة الجمارك العالمية (WCO) ناجحاً في استهداف شحنات الحاويات في الموانئ البحرية والموانئ الجافة في عدد متزايد من البلدان. ولا تشمل المواد المصادرة السلع المزوّرة والمخدرات فحسب، بل منتجات الحياة البرية ومنتجات الأخشاب أيضا. وفي يومي ٢٣ و٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤ على سبيل المثال، تمّت مصادرة حاويتين في لومي، توغو، كانتا تحتويان على ٣،٨ طن من العاج و٢٦٦ جذعاً من خشب الساج. كما قادت المصادرات إلى اعتقالات أيضا . وتمكّن الإنتربول بدعم من مختلف الشركاء الثنائيين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية، من تنبيه السلطات في ماليزيا وفيتنام والصين بخصوص هذه الشحنة وغيرها من الشحنات العابرة.

وأنشأ التعاون الدولي للإنفاذ، كالاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد الحياة البرية (ICCWC) الذي يشمل اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والإنتربول، والبنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية، إلى جانب زيادة التعاون بين الوكالات والبلدان، هيكلاً أكثر فعالية لتوفير الدعم للبلدان في مجالات الشرطة والجمارك والنيابة العامة والقضاء. ولقد مكّن تحسين تبادل المعلومات الاستخبارية بين الوكالات، الإنتربول أيضاً من دعم البلدان في عمليات شرطية أكبر وأكثر فعالية، مما أدّى إلى عمليات مصادرة أكبر لمنتجات الأخشاب والحياة البرية غير المشروعة. في عام ٢٠١٣، تمّ إجراء عملية LEAD تحت مشروع LEAF للإنتربول في كوستاريكا وفنزويلا. وقد أدى ذلك إلى مصادرة ٢٩٢٠٠٠ متر مكعب من الأخشاب والمنتجات الخشبية، أي ما يعادل حمولة ١٩٥٠٠ شاحنة (بقيمة ٤٠ مليون دولار أمريكي). وشارك في عملية وايلدكات في شرق أفريقيا ضباط إنفاذ الحياة البرية، وسلطات الغابات، وحرّاس الغابات والشرطة وموظفو الجمارك من خمسة بلدان، هي موزمبيق وجنوب أفريقيا وسوازيلاند وتنزانيا وزيمبابوي. وأسفرت العملية عن مصادرة ٢٤٠ كيلوغرام من عاج الفيلة و٨٥٦ من جذوع الأشجار و٦٦٠ معتقلاً. كما تمّت مصادرة ٢٠ كيلو غرام من قرون وحيد القرن، و٣٠٢ كيساً من الفحم، و٦٣٧ قطعة من الأسلحة النارية، و٤٤ مركبة.

كما أظهرت القضية الاندونيسية كيف يمكن لتدابير غسل الأموال أن تؤدي إلى الملاحقة بجرم قطع الأشجار غير القانوني. وفي دورة تدريبية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٢، شاركت فيها وحدة التحقيقات المالية (PPATK) ووكالة مكافحة الفساد الإندونيسية (KPK) ، تم اصطحاب المدربين من مستوى العاصمة جاكرتا إلى المستوى المحلي في غرب بابوا. وقد كشفت الأساليب المستفادة في الدورة كيف يمكن استخدام مكافحة غسيل الأموال (AML) ونُظم مكافحة الفساد من أجل كشف عمليات قطع الأشجار غير المشروعة والتحقيق فيها وملاحقتها. وقد كشفت وحدة التحقيقات المالية PPATK في أعقاب الدورة عن معاملات مشبوهة للغاية. وهذا، بدوره أدى إلى التحقيق فيها وإلى الملاحقة القضائية. وقد حُكم على مشتبه به في تهريب الأخشاب بالسجن لثماني سنوات بعد أن نقض استئناف قانوني حكماً أخف صدر في وقت سابق من هذا العام من قبل محكمة في بابوا الغربية. وكان المشتبه به متّهم بالأساس بقطع الأشجار وتهريب الوقود وغسل الأموال. وقد أدين المتهم في فبراير/شباط بجرم واحد فقط، وهو قطع الأشجار غير المشروع، وحكم عليه بالسجن لمدة عامين فقط ودفع غرامة مقدارها ٤٠٠٠ دولار أمريكي.

حيث بُرّيء المتهم من غسل الأموال، على الرغم من أن الأدلة أظهرت مرور ١٢٧ مليون دولار عبر حساباته. ونتج عن الاستئناف الذي تقدمت به النيابة العامة في محاكمة القضية إدانته بغسل الأموال. وحكمت المحكمة العليا في جايابورا، بابوا، على المتهم بالسجن لثماني سنوات في ٢ مايو/أيار ٢٠١٤، كاشفة عن حجم قطع الأشجار غير المشروع والتهريب.

وقد اعتُمِدَت بعض القرارات من قبل الهيئات الإدارية للأمم المتحدة، وهي تشمل قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٤٠/٢٠١٣ بشأن منع الجريمة واستجابات العدالة الجنائية للاتجار غير المشروع بالأنواع المحمية من الحيوانات والنباتات البرية، والقرار ٢٠١٤ للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن تعزيز منع الجريمة المستهدفة واستجابة العدالة الجنائية لمكافحة الاتجار غير المشروع في منتجات الغابات، بما فيه الأخشاب، وكذلك قرار الجمعية العامة رقم ١٩٣/٦٨ الذي يؤكد أن "الإجراءات المنسّقة هي أمر بالغ الأهمية للقضاء على الفساد وتعطيل الشبكات غير المشروعة التي تدفع وتمكّن من الاتجار بالحياة البرية والأخشاب ومنتجات الأخشاب، والتي يتم حصدها بطريقة مخالفة للقوانين الوطنية . وقد اعتمدت الجمعية العامة للإنتربول قراراً في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ (AG-2010-RES-03) يعترف بأن الإنتربول يلعب دورا رائدا في مجال دعم الجهود المبذولة لإنفاذ القانون الدولي والرامية إلى مكافحة الجريمة البيئية، وهي جريمة عبر وطنية، وتتضمن الجريمة المنظمة، والتي ترتكب أنواع أخرى من الجرائم بما في ذلك القتل والفساد والاحتيال والسرقة.

في الآونة الأخيرة، وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجاً عالمياً لمكافحة الجريمة ضد الحياة البرية والغابات لتعزيز منع الجريمة والاستجابة للعدالة الجنائية، وتوفير الدعم لمجموعة واسعة من البلدان.[١٦٣]

في الإنتربول، تمتلك وحدة الجريمة البيئية،[١٦٤] سجلاً حافلاً يشمل التدريب لإنفاذ القانون والقيام بعمليات ناجحة في عدد من البلدان لمكافحة الجريمة البيئية، من جرائم الحياة البرية إلى قطع الأشجار غير القانوني. وقد أصبحت الوحدة، التي أنشئت في عام ٢٠٠٩، مديرية فرعية رسمية للإنتربول في عام ٢٠١٣".

يوفّر عدد من المبادرات التي تنطوي على التعاون المباشر بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، والإنتربول، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى نهجاً جديداً لتقاسم وتبادل المعلومات الحيوية والدعم والتدريب للبلدان الواقعة تحت ضغط عالٍ للجريمة البيئية بشكل خاص. وقد كشفت هذه المبادرات دروسا مهمة وأسفرت عن نتائج هامة في وقت مبكر للغاية. ومع ذلك، لا بدّ من زيادة حجم الجهود و التنسيق فيما بينها بصورة كبيرة وتنفيذ جهد موسع. ويجب أن يتمّ دمجها مع الجهود المبذولة بشأن الحكم الرشيد والإدارة الحسنة وتوعية المستهلك لضمان خفض الطلب على المدى الطويل. ومن المهم بالأخص دعم البلدان بشكل مباشر، حيث تحتاج الموارد المالية للتوجيه نحو الجهود ذات التأثير على أرض الواقع، سواء في مجال إنفاذ القانون، أو الحكم أو توعية المستهلك.

يقوم العديد من المنظمات غير الحكومية، مثل صندوق فوسي ديان، بالمساعدة في حماية صغار الغوريلا اليتيمة وإنقاذها. وفي أعقاب صدور تقرير الاستجابة السريعة للإنتربول و برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ساعدت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نقل صغار الغوريلا اليتيمة والمهددة بالانقراض إلى مناطق آمنة.

UNITED NATIO

الخلاصة

تتضمن الآثار الناجمة عن التجارة غير المشروعة بالحياة البرية الآثار البيئية والاجتماعية (بما في ذلك الأمن) والاقتصاد، بما في ذلك التأثير على قاعدة الموارد للمجتمعات المحلية، وتسفر عن سرقة رأس المال الطبيعي على المستويات الوطنية. وبالتالي، فإن التجارة غير المشروعة بالحياة البرية تشكل عائقا أمام التنمية المستدامة، مما ينطوي على مزيج معقد من ضعف الإدارة البيئية والتجارة غير الخاضعة للتنظيم والثغرات وأنظمة الغسيل التي تستخدم للقيام بالجريمة عبر الوطنية الخطيرة، وتقويض للمؤسسات الحكومية والتجارة المشروعة.

تشمل التجارة غير المشروعة بالحياة البرية مجموعة واسعة من النباتات والحيوانات، في جميع القارات. ويتجاوز ازدياد وتيرة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية ومستوى تطورها وطبيعة عولمتها، قدرة العديد من البلدان والمنظمات الفردية على معالجتها. لا تشكل التجارة غير المشروعة بالحياة البرية قطاعاً جنائياً كبيرا جدا يشمل الجريمة المنظمة والنزاعات العنيفة والإرهاب فحسب، لكنها تستتبع أيضا تحديات الفقر والتنمية والحكم. تتّسم زيادة مشاركة الشبكات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية في التجارة غير المشروعة للحياة البرية بأهمية خاصة، وكذلك بالتأثير الكبير على البيئة والتنمية المستدامة. وتشير الاتجاهات الحالية إلى ضرورة إعطاء الأولوية في تركيز الاهتمام على التجارة غير المشروعة بالفحم ومنتجات الغابات الأخرى (بما في ذلك الورق والأخشاب وعجينة الورق، فضلا عن الأنواع المهددة بالانقراض عالية القيمة مثل خشب الورد والكرز الأفريقي والماهوغني البري)، والتجارة غير المشروعة المستمدة من مختلف الثدييات الكاريزمية (وخاصة، وليس على سبيل الحصر، النمور والفيلة ووحيد القرن)، والعديد من الأنواع الأخرى بما فيها أسماك القرش والشفنين مانتا وسمك الحفش، على سبيل المثال. وفي هذا المجال، لا تزال اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض السلطة الرائدة التي تراقب وترصد هذه التجارة.

ويتعيّن على الاستجابات للتجارة غير المشروعة بالحياة البرية أن تعكس الخصائص المتباينة والمشتركة لسلاسل التوريد المختلفة، والاعتراف بأن الطلب على السلع الاستهلاكية يبقى الدافع الأهم وراء التجارة غير المشروعة بالحياة البرية. ولا يمكن معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتجارة بالحياة البرية غير المشروعة بشكل فعال إلاّ إذا تم استهداف كل من الطلب والعرض لعناصر السلسلة، والتي تشمل عناصر الردع والشفافية والوضوح القانوني والإنفاذ، وتغيير السلوك، وتطوير سبل معيشة بديلة. وهذا ما يتطلب من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين على حد سواء المشاركة، بما فيهم القطاعات البيئية والإنفاذ والتنمية، فضلا عن أصحاب المصلحة المشاركين في بعثات حفظ السلام والأمن.

وعلى المستويين الوطني والإقليمي، تمّ مؤخّراً التعهد بعدة التزامات قوية تتعلق بالجوانب العديدة للاتجار غير المشروع بالحياة البرية، والمطلوب الآن اتّخاذ إجراءات فورية وحاسمة وجماعية لتضييق الفجوة بين هذه الالتزامات القائمة، بما في ذلك تلك المتّخذة في إطار مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة، وبين تنفيذها. والمطلوب على وجه الخصوص، تعزيز التشريعات البيئية والامتثال والتوعية، وتقديم الدعم إلى وكالات الإنفاذ للحد من دور التجارة غير المشروعة بالحياة البرية (خاصة الفحم) في تمويل تهديد الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والإرهاب.

كما تحتاج جهود الإنفاذ المعزّزة للاستكمال ببذل مزيد من الجهود في سبيل التنمية والتوعية على نطاق أوسع. وتحتاج أسواق المستخدم النهائي لمزيد من التحليل، كما تحتاج حملات توعية المستهلكين إلى التصميم والدعم والتنفيذ بشكل منهجي. وهناك دور مركزي للمجتمع المدني والقطاع الخاص في هذه الجهود، ومن أجل تحديد بدائل في بعض الحالات لطلبات المستهلكين لمنتجات الحياة البرية المتداولة بطريقة غير مشروعة.

على الصعيد الدولي، تعتبر الاستجابة الشاملة والمنسّقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لدعم النهج الوطنية الشاملة للتصدي للاتجار غير المشروع بالحياة البرية عنصراً هاماً من عناصر الاستجابة العالمية، مثل هذا الردّ، مع دعم إضافي من قطاع الإنفاذ، من شأنه تعزيز الجهود المنسّقة فيما يتعلق بالتشريعات المتّسقة والقانون البيئي والتخفيف من حدة الفقر ودعم التنمية وزيادة الوعي والحدّ من الطلب.

وسيكون الدعم من الجهات المانحة الدولية والثنائية ضرورياً للاعتراف بالتجارة غير المشروعة بالحياة البرية ومواجهتها باعتبارها تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة، ودعم الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل التنفيذ الفعال لتدابير هادفة والامتثال لها وإنفاذها، للحد من التجارة غير المشروعة في الحياة البرية. على وجه الخصوص، هناك حاجة ملحة للاستثمار في حملات الحدّ من الطلب وبناء القدرات والدعم التكنولوجي لوكالات إنفاذ القانون الوطنية لتمكينها من مواصلة حماية التجمّعات الرئيسية للأنواع المهددة بالانقراض من خلال التجارة غير المشروعة. وينبغي لهذا الدعم أن يقترن بتجديد الجهود الرامية إلى تعزيز الإدارة البيئية الأوسع للتنمية المستدامة.

التوصيات

١ الإقرار بالأبعاد المتعددة للجريمة البيئية، وأثرها البالغ على البيئة وأهداف التنمية المستدامة، والمساعدة على دعم وموازنة التنسيق المناسب وتبادل المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة، مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص والشعوب الأصلية والحكومات ومنظمة الأمم المتحدة بوجه عام، مع الحاجة إلى الإقرار أيضًا بدور إنفاذ القانوني في الحكم البيئي الرشيد.

٢ الدعوة إلى نظام منسّق وشامل للأمم المتحدة ونهج وطني إزاء الجريمة البيئية من خلال المساعدة على تنسيق جهود إصدار التشريعات واللوائح البيئية وتخفيف حدة الفقر ودعم التنمية مع الاستجابة من قطاع الإنفاذ للحد من الجريمة البيئية كجزء من نهج شامل يسعى إلى مجابهة التهديد الشديد لكلٍ من البيئة والتنمية المستدامة الذي يسببه استمرار الجريمة البيئية.

٣ دعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجددًا، بصفته السلطة البيئية العالمية، لتناول الآثار البيئية الخطيرة والمتزايدة للجريمة البيئية وإنفاذ آليات التنسيق ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان ووكالات إنفاذ القانون الوطنية والإقليمية والدولية بالمعلومات البيئية ذات الصلة لتيسير جهودها في مواجهة التجارة غير المشروعة في سلالات الحياة البرية ومنتجاتها، بالإضافة إلى قطع الأشجار غير المشروع والتجارة غير المشروعة في الأخشاب.

٤ الدعوة لمجتمع المانحين الدولي والثنائي بأسره للإقرار بالجريمة البيئية والتعامل معها باعتبارها تهديدًا خطيرًا للتنمية المستدامة وللعوائد ولدعم الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية للتنفيذ الفعّال لتدابير موجهة، والامتثال لها وإنفاذها بالقانون، للحد من التجارة غير المشروعة في سلالات الحياة البرية ومنتجاتها بالإضافة إلى قطع أخشاب الغابات بصورة غير مشروعة.

٥ دعم الإجراءات الفورية والحاسمة والشاملة لتضييق الفجوة بين الالتزامات والامتثال، مثل تلك التي تعبر عنها الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، من خلال التنفيذ والإنفاذ الوطني، ويشمل القرارات والمقررات ذات الصلة التي تتخذها الهيئات الحاكمة والتي ترمي إلى مواجهة التجارة غير المشروعة في منتجات الحياة البرية والغابات.

٦ تحديد أسواق المستخدم النهائي وتصميم حملات رفع وعي المستهلكين ودعمها وتنفيذها، حيثما كان ذلك مناسبًا، بصورة منهجية والتي تركز على أسواق المستهلكين الراقية، دعوة كلاً من الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة للعمل بفعالية وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في جهود تحديد بدائل لمطالب المستهلكين من منتجات سلالات الحياة البرية والغابات التي يجري الاتجار فيها.

٧ تقوية الوعي من خلال أنظمة الاعتماد، مثل مجلس رعاية الغابات، لتيسير تفرقة المستهلك بين المنتجات القانونية وغير القانونية. وينطبق هذا بصفة خاصة على منتجات الأخشاب مثل الورق والتي تتضمن حاليًا أكبر حصة من واردات أو صادرات الأخشاب الاستوائية، بالإضافة إلى السلالات المتضمنة في قائمة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها. وتحقيقًا لهذه الغاية، يمكن أن تحسن الأساليب الطوعية وأساليب السوق والأساليب التشريعية من التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٨ تقوية الأنظمة المؤسسية والقانونية والتنظيمية لزيادة مقاومة الفساد والتعامل بفعالية مع المخالفات المتعلقة بالحياة البرية ولضمان رصد التجارة غير المشروعة وإدارتها بطريقة أكثر فعالية.

٩ تقوية الدعم الدولي والتنموي لسلسلة إنفاذ القانون بأسرها، وتشمل الخط الأمامي والمحققين والجمارك والملاحقة القضائية والقضاء، مع التركيز على الجريمة البيئية لدعم العائد القانوني والتنمية المستدامة وللحد من آثار الجريمة البيئية على البيئة.

١٠ تقوية الدعم الذي يتلقاه الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، مثل الدعم المقدم من خلال الاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد الحياة البرية بالإضافة إلى البرامج المنفصلة، لتمكينها من دعم الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة لزيادة تحديد وتطوير وتنفيذ أنسب الاستجابات للجريمة البيئية، بما يعكس ما لها من تهديدات وآثار خطيرة على الحكم البيئي والحياة البرية والأنظمة الإيكولوجية والخدمات التي تقدمها، ويقر بهذه التهديدات والآثار.

١١ الاستثمار في بناء القدرات والدعم التقني لوكالات البيئة والحياة البرية وإنفاذ القانون الوطنية لتمكينها من توفير المزيد من الحماية للتجمعات الرئيسية من السلالات البديعة المهددة بالانقراض من خلال الصيد غير المشروع، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر وحيد القرن والنمور والفيل الأفريقي، بوصفها استجابة ضرورية لحماية هذه السلالات من الصيد غير المشروع، جنبًا إلى جنب مع الجهود المتجددة لتقوية حماية الموائل وإدارته.

١٢ تقوية التشريعات البيئية والامتثال والوعي ودعوة وكالات إنفاذ القانون والبلدان للحد من دور التجارة غير المشروعة وفرض الضرائب على منتجات الغابات والحياة البرية لتمويل التهديدات المتمثلة في المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة والإرهاب. تقوية البحوث على وجه التحديد التي تجرى حول الدور المحتمل للتجارة في منتجات الحياة البرية والأخشاب وتشمل الفحم في تمويل التهديدات، وتحديد الفجوات في التشريعات البيئية التي قد تسهِّل ذلك.

الاختصارات

CITES	اتفاقية التجارة الدولية المتعلقة بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض
DDR	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية
CAR	جمهورية أفريقيا الوسطى
EIA	وكالة التحقيقات البيئية
ETIS	نظام معلومات التجارة بالفيلة، نظام تتبّع التجارة غير المشروعة بعاج الفيلة ومنتجاتها الأخرى
EU FLEGT	برنامج الاتحاد الأوروبي: ضمان التجارة المشروعة بأخشاب الغابات وتعزيز الإدارة الرشيدة لقطاع الغابات
EUROSTAT	وكالة الإحصاء للاتحاد الأوروبي
FAO	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
FDLR	القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، جماعة متمرّدي الهوتو الروانديين ومقرها شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية والمعروفة باسمها الفرنسي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا
ICCWC	الاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد الحياة البرية (اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، والانتربول، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية)
INTERPOL	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
INTERPOL LEAF	مشروع المساعدة على إنفاذ القانون في مجال الغابات التابع للإنتربول
ITTO	المنظمة الدولية للأخشاب المدارية
KPK	لجنة القضاء على الفساد في إندونيسيا
LRA	جيش الرب للمقاومة
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية، شروط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
PIKE	نسبة الفيلة المقتولة بصورة غير قانونية، وتُحسب كعدد الفيلة المقتولة بصورة غير قانونية والتي تمّ العثور عليها، مقسوماً على العدد الكلي لجثث الفيلة التي عُثر عليها، مجمّعة حسب السنة لكل موقع
PATK	المعاملات المالية وتقارير مركز التحليل في اندونيسيا
UN ECOSOC	المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
UN REDD	مبادرة الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات
REDD +	ما بعد مبادرة REDD: دور الحفظ والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزونات كربون الغابات في الحد من الانبعاثات
RWE	المكافئ من جذوع الأشجار، أي قياس حجم الجذوع عند التحويل بين الطن والأمتار المكعبة، أو عند ذكر تفصيل مقدار جذوع الأشجار التي تمّ تحويلها إلى منتجات خشبية
UNSC	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
UNODC-WCO CCP	برنامج UNODC-WCO لمراقبة الحاويات
UNTOC	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
WCO	منظمة الجمارك العالمية

المساهمون

فريق التحرير

كريستيان نلليرمان (رئيس التحرير)، GRID-Arendal
رون هنريكسن، GRID-Arendal
باتريشيا راكستر، جامعة أولد دومينيون، نورفولك، فيرجينيا
نيفيل آش، برنامج الأمم المتحدة للبيئة
اليزابيث مرما، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الخرائط

ريكاردو برافيتوني
فيليب ريكاجيفتش(الأشكال ٦ و ٧ و ٨)

التصميم

GRID-Arendal

المساهمون

أرنولد كرايلهوبر، برنامج الأمم المتحدة للبيئة
بيانكا نوتاربارتولو دي شيارا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة
يوهانس ريفيش، برنامج الأمم المتحدة للبيئة
إبراهيم ثياو، برنامج الأمم المتحدة للبيئة
دوغلاس كريس، GRASP
جوليان سيمري، GRASP
خورخي ريوس، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
كيتيل أوترسن، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
ترويلز فستر، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
فولا كوزميانوك، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
ديفيت ستيوارت، الإنتربول
ديفيد هيغينز، الإنتربول
جون سكانلون، اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض
بن فان رنزبرغ، اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض
بيا جونسون، اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض
هافارد ركستن، الكلية الجامعية للشرطة النرويجية
جون هوتون، برنامج الأمم المتحدة للبيئة WCMC
أليسون بردبينر، GRID-Arendal
هانه بورستاد، GRID-Arendal
جانيت سكالفيك، GRID-Arendal
ريكاردو برافيتوني، GRID-Arendal
بيتر سيفالدسن، GRID-Arendal
رون هنريكسن، GRID-Arendal
روزماري كويكا، GRID-Arendal
فالنتين يملين، GRID-Arendal

الصور

1 Reuters/Scanpix **1** STR/AP Photo/Scanpix **5** Michael Nichols/National Geographic **6** Luoman/iStockphoto **7** Martha Holmes/Nature Picture Library/Scanpix **9** Michael Nichols/National Geographic **10** Photography Perspectives/iStockphoto **12** Ms Lightbox/iStockphoto **14** Karl Ammann/Nature Picture Library/Scanpix **18** AZWAR/EPA/Scanpix **19** Dominic Nahr/Magnum Photos/All Over Press **20** Annie Griffiths/National Geographic **20** Michael S. Yamashita/National Geographic **21** Frans Lanting/National Geographic **21** Jim Brandenburg/Minden Pictures/National Geographic **22** Stockbyte/Getty images **23** Bruce Dale/National Geographic **25** Botafogo Dentro/iStockphoto **26-27** JLV Photos/iStockphoto **27** Marco Maccarini Photography/iStockphoto **27** ChGR/iStockphoto **28-29** Ryan Koopmans/Polaris/Scanpix **30** Michael Nichols/National Geographic **30** Tim Laman/National Geographic **30-31** Ian Nichols/National Geographic **32** Rick Wilking/Reuters/Scanpix **32** Tamal Roy/AP Photo/Scanpix **33** Jo Ann Crebbin/iStockphoto **34-35** Chris Johns/National Geographic **37** Christopher Marin/iStockphoto **37** Thomas Mukoya/Reuters/Scanpix **38-39** Suksao/Shutterstock **40-41** Michael Nichols/National Geographic **43** Pro-syanov/iStockphoto **44** Freder/iStockphoto **44** Piebinga Management bv/iStockphoto **44** Grafissimo/iStockphoto **44** Ammit/iStockphoto **44** Ammit/iStockphoto **45** Tina Rencelj/iStockphoto **45** Shaun Wilkinson/iStockphoto **45** dennisvdw/iStockphoto **45** Idream photo/iStockphoto **46** Chamila Karunarathne/Demotix/Scanpix **47** Pascal Maitre/Cosmos/INA **47** Pascal Maitre/Cosmos/INA **48** Stringer/AFP Photo/Scanpix **50** Paul Jodoin/iStockphoto **52** Randy Olson/National Geographic **53** Randy Olson/National Geographic **54** imago/Siering/All Over Press **55** STR/Reuters/Scanpix **56** Prill Mediendesign & Fotografie/iStockphoto **58-59** Bobby Haas/National Geographic **60** Juuce/Getty images **61** Luoman/iStockphoto **66** Michael Nichols/National Geographic **67** Michael Nichols/National Geographic **68** Ricardo Azoury/iStockphoto **69** Peeter viismimaa/iStockphoto **70-71** Farah Abdi Warsameh/AP Photo/Scanpix **72** Chris Johns/National Geographic **72** Michael Nichols/National Geographic **72-73** Paul Nicklen/National Geographic **74** Redbugg Design/iStockphoto **76-77** Brian J. Skerry/National Geographic **81** Christian Nellemann **84** Christian Nellemann **85** Farah Abdi Warsameh/AP Photo/Scanpix **86** Stringer/Reuters/Scanpix **87** Dai Kurokawa/EPA Photo/Scanpix **88** Richard Humphries/Polaris/Scanpix **90** Stringer/Reuters/Scanpix **91** Lalo de Almeida/The New York Times/Scanpix **92-93** Tim Freccia **94-95** Bobby Haas/National Geographic **96** Karl Ammann/Nature Picture Library/Scanpix **100-101** Steve Winter/National Geographic **108** Ymgerman/iStockphoto

الملاحظات

١. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١١). نحو اقتصاد أخضر: مسارات نحو التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح من: www.unep.org/greeneconomy

٢. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١٠). كوكب ميت، كوكب حي: التنوع البيولوجي واستعادة النظم الإيكولوجية من أجل التنمية المستدامة. برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز GRID-Arendal، متاح من: ttp://grida.no/publications/rr/dead-planet/

٣. برنامج الأمم المتحدة للبيئة ((٢٠٠٩. أزمة الغذاء البيئية. دور البيئة في تجنب الأزمات الغذائية في المستقبل. برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز GRID-Arendal. متاح من: http://grida.no/publications/rr/food-crisis/ . تشارلز. ه.وآخرون. . (٢٠١٠). الأمن الغذائي: التحدي المتمثل في إطعام ٩ مليارات نسمة. Science 327(812). متاح من: DOI: 10.1126/science.1185383

٤. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . (٢٠١٢). التجارة غير المشروعة في السلع الحساسة بيئيا. الموجز التنفيذي. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. متاح من: http://www.oecd.org/trade/envtrade/illegaltradei-nenvironmentallysensitivegoods.htm

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (٢٠١١). الجريمة المنظمة عبر الوطنية في صناعة صيد الأسماك. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. متاح من: http://www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/2011/is-sue-paper-transnational-organized-crime-in-the-fishing-industry.html;

برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول (٢٠١٢) كربون أخضر، وتجارة سوداء: قطع الأشجار غير المشروع والاحتيال الضريبي وعمليات الغسل في الغابات الاستوائية في العالم. برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز GRID-Arendal. متاح من: http://www.grida.no/publications/rr/green-carbon-black-trade/.

٥. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٤). قواعد بيانات إحصاءات التنمية الدولية (IDS) على الانترنت. [على الإنترنت]. متاح من: http://www.oecd.org/dac/stats/idsonline.htm.

٦. اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (غ/م). مقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض السارية المفعول بعد اجتماعه ال١٦. CITES. متاح من: http://www.cites.org/eng/dec/index.php

٧. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٤). الحياة البرية وجرائم الغابات نظرة عامة. [على الإنترنت]. متاح من: https://www.unodc.org/unodc/en/wildlife-and-forest-crime/overview.html

٨. الإنتربول (٢٠١٤). الجريمة البيئية. [على الإنترنت]. متاح من: http://www.inter-pol.int/Crime-areas/Environmental-crime/Environmental-crime

٩. برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول (٢٠١٢ كربون أخضر، وتجارة سوداء: قطع الأشجار غير المشروع والاحتيال الضريبي وعمليات الغسل في الغابات الاستوائية في العالم.

١٠. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١١). الجريمة المنظمة عبر الوطنية في صناعة صيد الأسماك. برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول (٢٠١٢) كربون أخضر، وتجارة سوداء:

١١. الفريق المعني بتقدم أفريقيا (٢٠١٤). الحبوب والأسماك، والمال. تقرير عن تقدّم أفريقيا ٢٠١٤. الفريق المعني بتقدم أفريقيا متاح من: http://africaprogress-panel.org/wp-content/uploads/2014/05/APP_AR2014_LR.pdf

١٢. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١١). الجريمة المنظمة عبر الوطنية في صناعة صيد الأسماك.

١٣. تقرير عن تقدّم أفريقيا (٢٠١٤). الحبوب والأسماك، والمال. تقرير عن تقدّم أفريقيا (٢٠١٤).

١٤. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢). التجارة غير المشروعة بالسلع الحساسة بيئيا. الموجز التنفيذي. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (٢٠١١). الجريمة المنظمة عبر الوطنية في صناعة صيد الأسماك. برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول (٢٠١٢) كربون أخضر، وتجارة سوداء. هوتون، ر. آ. (٢٠١٣). انبعاثات الكربون الناجّة عن إزالة الغابات وتدهورها في المناطق المدارية: الاتجاهات السابقة والمحتملة في المستقبل. إدارة الكربون. المجلد ٤ (٥). ص ٥٣٩–٥٤٦.

١٥. GRID Arendal-FFA، ٢٠١٣. دليل الإنفاذ. ZOI وGRID–أرندال (٢٠١٣). الجريمة البيئية. الكتاب الإلكتروني متاح من: http://issuu.com/zoienvironment/docs/environmental-crimes-ebook

١٦. هاكن، ج. (٢٠١١). الجريمة عبر الوطنية في العالم النامي. النزاهة المالية العالمية. http://www.gfintegrity.org/storage/gfip/documents/reports/tran-scrime/gfi_transnational_crime_high-res.pdf

١٧. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢). التجارة غير المشروعة بالسلع الحساسة بيئيا – ملخص تنفيذي. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١١). الجريمة المنظمة عبر الوطنية في صناعة صيد الأسماك. برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول (٢٠١٢) كربون أخضر، وتجارة سوداء. الإنتربول (٢٠١٤). الجريمة البيئية.

١٨. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١٠). كوكب ميت، كوكب حي: التنوع البيولوجي واستعادة النظم الإيكولوجية من أجل التنمية المستدامة.

١٩. اعتمد هذا القسم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١٣) القردة المسروقة – الاتجار غير المشروع بالشمبانزي والغوريلا والبابون والأورانغ أوتان. تقييم الاستجابة السريعة. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح من: http://grida.no/publications/rr/apes/

٢٠. اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (غ/م). رصد القتل غير القانوني للفيلة. اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. [على الإنترنت]. متاح من: http://www.cites.org/eng/prog/mike/index.php

٢١. اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض(غ/م). نظام المعلومات التجارية الخاص بالفيلة. اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض [على الإنترنت]. متاح من: http://www.cites.org/eng/prog/mike/index.php

٢٢. ميسلس ف. وآخرون ٢٠١٣. تراجع مدمر في أعداد فيلة الغابات في وسط أفريقيا. LoS ONE 8(3): e59469. doi:10.1371/journal.pone.0059469

٢٣. اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (٢٠١٣). تكشف الأرقام الجديدة للصيد الجائر من أجل تجارة العاج غير المشروعة أنه يمكن أن يمحو خمس الفيلة في أفريقيا على مدى العقد المقبل. اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. [على الإنترنت]. متاح من: http://www.cites.org/eng/news/pr/2013/20131202_elephant-figures.php?_ga=1.7329010.1510314340.1386245222

٢٤. برنامج الأمم المتحدة للبيئة , اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض, IUCN and TRAFFIC (2013). فيلة في الغبار – أزمة الفيلة الأفريقية. تقييم الاستجابة السريعة. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. GRID-Arendal. متاح من: http://www.grida.no/publications/rr/ele-phants/.

٢٥. مارتن إ. و ل. فيني (٢٠١١). سلالة العاج الحاكمة: تقرير عن الطلب المتزايد على عاج الفيلة والفيلة العملاقة في جنوب الصين. لندن: عائلة الفيلة، مؤسسة [أسبينل] وحديقة حيوان وحوض السمك في كولومبوس. متاح من: http://www.elephantfamily.org/uploads/copy/EF_Ivory_Report_2011_web.pdf

٢٦. ٣٩ من قادة أو موظفي APU تمّت مقابلتهم بشكل غير رسمي من تنزانيا وزامبيا وأوغندا وكينيا وموزامبيق خلال الدورات التدريبية ٢٠١١–٢٠١٣.

٢٧. تقديرات تجمّعات IUCN

٢٨. ناريش، م، (٢٠١٣). علاقة المسلحين بحالات وفاة حيوانات وحيد القرن تقلق الخبراء. تايمز الهندية. [على الإنترنت]. أغسطس/ آب ٢٣. متاح من: http://time-sofindia.indiatimes.com/city/guwahati/Militant-link-to-rhino-deaths-worries-experts/articleshow/21988801.cms?referral=PM

٢٩. حكومة نيبال، وزارة الغابات وحفظ الحياة البرّية و قسم الحدائق الوطنية والحياة البرية (٢٠٠٦). خطة عمل للنيبال للحفاظ على وحيد القرن ٢٠٠٦–٢٠١١). كاتماندو: قسم الحدائق الوطنية والحياة البرية . متاح من: http://awsassets.panda.org/downloads/rhino_action_plan_25aug_06_low.pdf

٣٠. مقابلات مع قادة APU خلال النزاع في نيبال ٢٠٠٥–٢٠٠٨ من قبل فريق الاستجابة السريعة: الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأغذية والزراعة ومنتدى UNFF لعام (٢٠٠٩ . رسومات الغابات الحيوية.

٣١. نابا، ك. وآخرون. (٢٠١٣). الحفاظ في الماضي والحاضر والمستقبل على وحيد القرن في نيبال. الظباء. المجلد. ٤٧ (٣). ص ٣٤٥–٣٥١.

٣٢. لاينغ. آ. (٢٠١٣). الصيادون المخالفون يقتلون وحيد القرن الأخير في موزامبيق. البرقيات. [على الإنترنت]. أبريل/نيسان ٣٠. متاح من: http://www.tele-graph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/mozam-bique/10028738/Last-rhinos-in-Mozambique-killed-by-poachers.html

٣٣. ثابا، ك. وآخرون. (٢٠١٣). الحفاظ في الماضي والحاضر والمستقبل على وحيد القرن في نيبال.
٣٤. ميلز J.، جاكسون P. (١٩٩٤) قتلوا من أجل علاج: إعادة نظر في الاتجار بعظام النمر في جميع أنحاء العالم. كامبريدج: الاتجار الدولي.
٣٥. نويل، ك. و لينغ، ك. (٢٠٠٧). تطويع التجارة بالنمور. هونغ كونغ: الاتجار في شرق آسيا.
٣٦. النمور في أزمة (٢٠١٤). [على الإنترنت]. أبريل/نيسان ٣٠. متاح من: http://www.tigersincrisis.com/trade_tigers.htm
٣٧. غراتويكه، ب. وآخرون. (٢٠٠٨). المواقف تجاه استهلاك النمور والحفاظ عليها في الصين. PLOS ONE المجلد ٣ (٧). متاح من: DOI: 10.1371/journal.pone.0002544
٣٨. ويتون، ج. وآخرون (٢٠٠٢). ARMS PCR اختبار حساس للغاية لوجود الحمض النووي لعظام أنواع محددة من النمور. العلوم الطبية الشرعي. المجلد ١٢٦: ١٣٧–١٤٤.
٣٩. نويل، ك. و لينغ، ك. (٢٠٠٧) تطويع التجارة بالنمور.
٤٠. الإنتربول (٢٠١٤). الموجز التنفيذي. تقييم استجابات الانفاذ على الجريمة ضد النمور. الإنتربول. متاح من: http://www.interpol.int/News-and-media/News/2014/N2014-055
٤١. اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (غ/ م). سمك الحفش. اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. [على الأنترنت] http://cites.org/eng/prog/sturgeon.php
٤٢. انظر: http://www.deol.ru/nature/protect/osetr.htm
٤٣. انظر: http://www.express-k.kz/show_article.php?art_id=89789
٤٤. انظر: http://m.prokuror.kz/rus/o-prokurature/smi-o-prokurature/oset-rovyh-unichtozhaet-brakonerstvo-i-bezdeystvie-gosorganov
٤٥. سوق المواد الغذائية ٢٠١٣. السوق الروسية لكافيار سمك الحفش. بحث حول شركة "Agriconsult". [على الإنترنت]. متاح من: http://www.foodmarket.spb.ru/eng/archive.php?year=20&article=1127&section=6
٤٦. انظر: http://www.rg.ru/2014/03/14/ikra-site.html
٤٧. انظر: http://www.firstnews.ru/articles/id675739-russkiy-osyetr-spasi-bo-chto-zhivoy
٤٨. انظر: http://www.genproc.gov.ru/smi/news/genproc/news-57657/
٤٩. مقتبس من http://www.cites.org/
٥٠. ونبين، ه. و كسيوفانغ، س. (٢٠١٣). الأخشاب الصلبة المدارية تتدفق على الصين: دراسة حالات خشب الورد و أوكومي. اتجاه الغابات، عالم الحراجة الزراعية ومركز البحوث الحرجية الدولية. متاح من: http://www.illegal-logging.info/content/tropical-hardwood-flows-china-case-studies-rosewood-and-okoumé
٥١. EIA (٢٠١٢). سرقة خشب الورد: قضية تايلاند لسرد خشب الورد على CITES. وكالة التحقيقات البيئية. متاح من: http://eia-international.org/wp-content/uploads/Rosewood-Robbery.pdf
٥٢. ونبن وآخرون (٢٠١٣) الأخشاب الصلبة المدارية تتدفق
٥٣. فام، ج. ب. (٢٠١٣). الصيد غير المشروع والسلام والأمن. مجلس الأطلسي [على الإنترنت]. أكتوبر/ تشرين الأول ٢٨. متاح على الأنترنت: http://www.atlantic-council.org/blogs/new-atlanticist/poaching-peace-and-security
٥٤. الصندوق الدولي للرفق بالحيوان. (٢٠١٣). الطبيعة الجنائية: الآثار الأمنية العالمية لتجارة الحياة البرية غير المشروعة. IFAW الصندوق الدولي للرفق بالحيوان. متاح من: http://www.ifaw.org/united-states/resource-centre/criminal-nature-global-security-implications-illegal-wildlife-tra-o
٥٥. بيترز، ج. (٢٠٠٩). كيف تستفيد طالبان من الأفيون. واشنطن: معهد الولايات المتحدة للسلام. متاحة من: http://www.usip.org/sites/default/files/resources/taliban_opium_1.pdf؛ جامعة ستانفورد (٢٠١٢). تعيين مواقع المنظمات المسلحة على الخريطة: شبكة حقاني. جامعة ستانفورد. [على الإنترنت].. https://www.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/363#note18
٥٦. مائيو، ر. براون، أو. وجنسن، د. (٢٠٠٩). من حالة الصراع إلى بناء السلام: دور الموارد الطبيعية والبيئة. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
٥٧. هانسون ت. وآخرون. (٢٠٠٩). الحروب في النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي. حفظ علم الأحياء. المجلد ٢٣ ص ٥٧٨–٥٨٧.
٥٨. لياو آ. (٢٠٠٧). فرص مختلفة ونتائج مختلفة – الحرب الأهلية ومجموعات المتمردين في أنغولا وموزامبيق. ورقة مناقشة ٢٤/٢٠٠٧. بون: المعهد الألماني للتنمية
٥٩. مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠٠١). رسالة مؤرخة في ٢٦ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠١ ، موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا موجهة إلى رئيس مجلس الأمن. S/٢٠٠١/١٠١٥. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. متاح من: http://www.un.org/Docs/sc/committees/Liberia2/1015e.pdf.
٦٠. بلونديل، ا. ج. . (٢٠١٠). الغابات والصراعات: التدفقات المالية التي تغذّي الحرب. واشنطن. العاصمة: البرنامج المتعلق بالغابات (PROFOR)
٦١. مائيو وآخرون (٢٠٠٩) من النزاعات إلى بناء السلام.
٦٢. لو بيلون (٢٠٠٠). الاقتصاد السياسي لموارد الحروب. في: سيليبيه، ج. وديتريش، س (محرران). اقتصاد الحرب في أنغولا: دور النفط والماس. بريتوريا: كتب معهد الدراسات الاجتماعية ISS.
٦٣. برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول (٢٠٠٩). رسومات الغابات الحيوية.
٦٤. شركة تكنولوجيا الطب الشرعي المحدودة (٢٠١٢). التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض والعلاقة مع الأسلحة النارية. ورقة بيضاء. متاح من: http://www.forensictechnology.com/Portals/71705/docs/white-paper_endangered-march6-2012.pdf
٦٥. جامعة الدفاع الوطني (٢٠١٢). الحوار عبر الأطلسي بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية ضد خطوط الأنابيب. واشنطن. العاصمة: جامعة الدفاع الوطنية. متاح على الأنترنت: http://cco.dodlive.mil/files/2012/08/Crime-Terror-Pipelines-DC-Final-Report.pdf
٦٦. بالنتاين، ك. ونيتشكه، ه. (٢٠٠٥). الاقتصاد السياسي للحرب الأهلية وتحويل الصراع. برلين: مركز بيرغوف للبحوث من أجل الإدارة البناءة للصراع . متاح من: http://www.berghof-handbook.net/documents/publications/dia-logue3_ballentine_nitzschke.pdf
٦٧. UNSC (٢٠١٣). رسالة مؤرخة ١٢ يوليو / تموز ٢٠١٣ من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن. S/2013/413 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. متاح من: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2013/413; UNSC (٢٠٠١). تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. متاح من: http://www.un.org/News/dh/latest/ drcongo.htm ; Garret, N. and Piccinni, A. ٢٠١٢. الموارد الطبيعية والصراعات التحدي الأمني الجديد للاتحاد الأوروبي. المعهد السويدي لأبحاث السلام:
انظر بردال ومالون، المصدر آنف الذكر؛ د كين، الوظائف الاقتصادية للعنف في الحروب الأهلية، ورقة أديلفي الرقم IISS ،320. مطبعة لندن وجامعة أكسفورد، أكسفورد، ١٩٩٨؛ ج فرانسوا & ج س روفين (محرران)، اقتصاد الحروب الأهلية، باريس، أشيت، ١٩٩٦؛ سيليبيه، ج. (٢٠٠٠). حروب الموارد. نوع جديد من التمرد. في: بيليبيه، ج. وديتريش، س. (محرران). اقتصاد الحرب في أنغولا: دور النفط والماس. بريتوريا: كتب معهد الدراسات الاجتماعية ISS.
٦٨. شيلي، ل. (٢٠٠٥). الثالوث غير المقدس: الجريمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب. براون مجلة عالم الأعمال. المجلد. الحادي عشر (٢). ص ١٠١–١١١.
٦٩. الصندوق الدولي للرفق بالحيوان (٢٠١٣) الطبيعة الجنائية
٧٠. جاسبارو، س. (٢٠٠٩). التهديدات البيئية للأمن والاستقرار، ومصالح الولايات المتحدة في جنوب افريقيا: الفرصة تقرع الباب– آن الأوان لوضع استراتيجية للمساعدة والأمن البيئي والتعاون الدولي البيئي للدفاع الإقليمي الشامل . الكلية الحربية البحرية.
٧١. جنسن، د. و هالي، س. (محرران) (٢٠١٣). دور الموارد الطبيعية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج : معالجة المخاطر واغتنام الفرص. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح من: http://postconflict.unep.ch/publications/UNEP_UNDP_NRM_DDR.pdf
٧٢. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١٤). الكوارث والنزاعات: منع النزاعات وبناء السلام والموارد الطبيعية. [على الأنترنت] متاح من: http://www.unep.org/disastersandconflicts/Introduction/ECP/ConflictPrevention/tabid/105989/Default.aspx
٧٣. لو بيلون (٢٠٠٠). الاقتصاد السياسي لحروب الموارد
٧٤. جنسن وآخرون (٢٠١٣) دور الموارد الطبيعية في مجال نزع السلاح
٧٥. بردال، م. وكين، د. (١٩٩٧). العنف والمخططات الاقتصادية في الحروب الأهلية: بعض الآثار المترتبة على السياسات. الألفية: مجلة الدراسات الدولية، المجلد ٢٦ (٣). ص ٧٩٥–٨١٨.
٧٦. بالنتين وآخرون (٢٠١٤). الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية
٧٧. لو ساج، آ. (٢٠١٠). التهديدات الأمنية غير الحكومية في أفريقيا: التحديات التي تواجه انخراط الولايات المتحدة. بريزم. المجلد. ٢ (١). متاح من: http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=0c54e3b3-1e9c-

be1e-2c24-a6a8c7060233&lng=en&id=133911.

٧٨. لو بيلون (٢٠٠٠). الاقتصاد السياسي لحروب الموارد

٧٩. بالنتين وآخرون (٢٠١٤). الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية

٨٠. سيدرا، م. (٢٠٠٢). تحدي ثقافة امراء الحرب: إصلاح قطاع الأمن في مرحلة ما بعد طالبان أفغانستان. ورقة BICC 25. بون: مركز بون الدولي للتحويل.

٨١. بالنتين وآخرون (٢٠١٤). الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية

٨٢. كريو، ت.، ونيلسون، س. (٢٠١٠). اقتصاديات الحرب: قضايا وخيارات من أجل التحول. أفريقيا ، مجلة السلام والنزاعات . المجلد. ٣ (١). ص ١٣-٢٤.

٨٣. لو ساج (٢٠١٠) التهديدات الأمنية غير الحكومية في أفريقيا.

٨٤. شاو، م. ورايتانو، ت. (٢٠١٣). تطوّر الجريمة المنظمة في أفريقيا: نحو استجابة جديدة. ورقة إحاطة ٢٤٤. معهد الدراسات الأمنية، متوفرة من: http://www.africaportal.org/dspace/articles/evolution-organised-crime-africa-to-wards-new-response؛ لو ساج (٢٠١٠) التهديدات الأمنية غير الحكومية في أفريقيا

٨٥. كريو وآخرون (٢٠١٠) اقتصادات الحرب: قضايا وخيارات

٨٦. الهندوس (٢٠١٣). النشطاء يتحولون إلى صيادين غير قانونيين في التهديدات الجديدة للحياة البرية. الهندوس. [على الإنترنت]. نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٢. http://www.thehindu.com/todays-paper/tp-in-school/militants-turn-poachers-in-new-threat-to-wildlife/article5376961.ece

٨٧. فيرست بوست (٢٠١٣). كاسيرانغا: المتمردون ينضمون إلى الصيادين غير القانونيين، يستخدمون بنادق AK-47 الرشاشة لصيد وحيد القرن. فيرست بوست. [على الإنترنت]. فبراير/ شباط ١٧ متاح من: http://www.firstpost.com/living/kaziranga-insurgents-join-poachers-use-ak-47-rifles-to-hunt-rhinos-628212.html

٨٨. ليفي، آ وسكوت كلارك، س. (٢٠٠٧). الصيد غير المشروع لبن لادن. الغارديان. [على الإنترنت]. مايو ٤. متاح من: http://www.guardian.co.uk/world/2007/may/05/terrorism.animalwelfare

٨٩. طلوقدار، س.(٢٠١٢). التهديد المزدوج لوحيد القرن في كازيرانغا . الهندوس. [على الإنترنت]. أكتوبر/ تشرين الأول ٧. متاح من: http://www.thehindu.com/sci-tech/energy-and-environment/the-twin-threat-to-kaziranga-rhinos/article3972746.ece

٩٠. هيث، ك. (٢٠١٢). إلقاء القبض على صياد وحيد القرن الهندي لكن المشتري الصيني يهرب. أخبار الحياة البرية. [على الإنترنت]. أكتوبر/ تشرين الأول ٢٤. متاح من: http://wildlifenews.co.uk/2012/indian-rhino-poach-er-caught-but-chinese-buyer-escapes/

٩١. IBN لايف (٢٠١٤). وحيد القرن مقتولاً بالرصاص في كازيرانغا من قبل الصيادين غير الشرعيين، يأخذون القرن والأذنين. IBN لايف. [على الإنترنت]. نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٥. متاح من: http://ibnlive.in.com/news/rhino-shot-dead-in-kaziranga-by-poachers-take-away-horn-ears/436035-3-251.html.

٩٢. بهاتاشارجي، يو. (٢٠١٣). داخل حلم وحيد القرن في كازينجيرا. أخبار ياهو الهند. [على الإنترنت]. أكتوبر/ تشرين الأول ٧. متاح من: http://in.news.yahoo.com/inside-kaziranga%E2%80%99s-one-horned-dream-080126062.html.

٩٣. الهندوس (٢٠١٢). القبض على اثنين من صيادي وحيد القرن في ولاية اسام. الهندوس. [على الإنترنت]. أكتوبر/ تشرين الأول ١٦. متاح من: http://www.thehindu.com/news/national/other-states/a-gang-of-18-rhino-poachers-nabbed-in-assam/article4002582.ece.

٩٤. بهاتاشارجي، يو. (٢٠١٣). داخل حلم وحيد القرن في كازينجيرا

٩٥. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٦). توقعات البيئة في أفريقيا ٢. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح من: http://www.unep.org/dewa/Africa/publications/AEO-2/content/001.htm.

٩٦. جلوبال ويتنس (٢٠١٤). النزاع. [على الأنترنت] http://www.globalwitness.org/campaigns/conflict.

٩٧. جلوبال ويتنس (٢٠١٤) النزاع.

٩٨. بلونديل، آ. (٢٠٠٤). جذوع أشجار الحرب. منتدى السياسة العالمية. [على الأنترنت] http://www.globalpolicy.org/component/content/article/198/40325.html#author.

٩٩. UNSC (٢٠٠١). رسالة مؤرخة في ٢٦ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠١ . موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا موجهة إلى رئيس مجلس الأمن. S/2001/1015. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. متاح من: http://www.un.org/Docs/sc/committees/Liberia2/1015e.pdf.

١٠٠. UNSC (٢٠٠١). رسالة مؤرخة في ٢٦ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠١ . موجهة من رئيس مجلس الأمن

١٠١. جلوبال ويتنس (٢٠٠٢). جذوع أشجار الحرب. تجارة الأخشاب والنزاعات المسلحة. تقرير فافو ٣٧٩. معهد فافو للعلوم الاجتماعية التطبيقية. متاح من: http://www.globalwitness.org/library/logs-war.

١٠٢. UNSC (٢٠٠١). رسالة مؤرخة في ٢٦ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠١ . موجهة من رئيس مجلس الأمن

١٠٣. معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام. ٢٠١٤. الامم المتحدة حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبريا. http://www.sipri.org/databases/embargoes/un_arms_embargoes/liberia

١٠٤. UNSC (٢٠٠١). رسالة مؤرخة في ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠١ . موجهة من رئيس مجلس الأمن

١٠٥. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٦). توقعات البيئة في أفريقيا ٢.

١٠٦. برنامج الأمم المتحدة للبيئة , اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. IUCN and TRAFFIC (٢٠١٣). فيلة في الغبار – أزمة الفيلة الأفريقية.

١٠٧. مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٣). رسالة مؤرخة في ١٢ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٣ . موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن

١٠٨. الصندوق الدولي للرفق بالحيوان (٢٠١٣) الطبيعة الجنائية

١٠٩. UNSC (٢٠١٣). رسالة مؤرخة في ١٢ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٣. موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن. آغر، ك. وهاتسون، ج. (٢٠١٣). عاج كوني. كيف يساعد الصيد غير المشروع للفيلة في الكونغو في دعم جيش الرب للمقاومة، "مشروع كفى'. متاح من: http://www.enoughproject.org/files/KonysIvory.pdf.

١١٠. ACF (٢٠١٣). DRC: جيش الرب للمقاومة يهاجم في المتنزه الوطني في غارامبا – تقرير الحدائق الأفريقية. مؤسسة الحفظ الأفريقية. [على الإنترنت]. مايو ٢٤. متاح من: http://www.africanconservation.org/in-focus/item/drc-lra-attack-at-garamba-national-park-african-parks-report.

١١١. HSBA (٢٠١٣). جيش الرب للمقاومة. التقييم الأساسي للأمن الإنساني. متاح من: http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/south-sudan/armed-groups/lra/LRA_8_March.pdf

١١٢. هاك، س.(٢٠١٢. الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمتد إلى متنزه فيرونغا الوطني. ديلي تريفلر [على الإنترنت]. يوليو/تموز ١٠ متاح من: http://www.cntraveler.com/daily-traveler/2012/07/virunga-war-break-news-071012; Lovgren, S. (٢٠١١. الاتجار بالماريجوانا يهدد ملجأ الغوريلا الأفريقية . ناسيونال جيوغرافيك. [على الإنترنت]. أبريل/نيسان ٢٧ متاح من: http://news.nationalgeographic.com/news/2011/04/110426-virunga-gorillas-marijuana-africa-animals-environment/; Clough, L.D. (٢٠٠٩. متنزه فيرونغا الوطني، جمهورية الكونغو الديمقراطية. موسوعة الأرض. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حفظ الطبيعة العالمي [على الانترنت]. يوليو/تموز ٤ متاح من: http://www.eoearth.org/view/article/156857

١١٣. لوفغرين (٢٠١١). الاتجار بالماريجوانا يهدد ملجأ الغوريلا الأفريقية

١١٤. لويس، ك. (٢٠١٤). متنزه فيرونغا الوطني، مقتل الحارس في كمين. صوت أمريكا. [على الإنترنت]. يناير/ كانون الثاني ٢١ . متاح من: http://www.voanews.com/content/drc-virunga-park-attack-fdlr-ranger-militia-forest-killed/1834367.html.

١١٥. لويس (٢٠١٤) متنزه فيرونغا الوطني، مقتل الحارس في كمين.

١١٦. UNSC (٢٠١٣). رسالة مؤرخة في ١٢ يوليو / تموز ٢٠١٣، موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن UNSC (٢٠١٣). رسالة مؤرخة في ١٩ يوليو/ تموز ٢٠١٣، موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. متاح من: http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2013_433.pdf

١١٧. UNSC (٢٠١٣). رسالة مؤرخة في ١٢ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٣. موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن

١١٨. برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول (٢٠١٢) كربون أخضر، تجارة سوداء.

١١٩. برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول (٢٠١٢) كربون أخضر، تجارة سوداء.

١٢٠. غلوبال ويتنس ووكالة التحقيقات البيئية (الولايات المتحدة) (٢٠٠٩). التحقيق في قطع الأشجار غير القانوني ونقل الأخشاب الثمينة وتصديرها في منطقة سافا في مدغشقر. غلوبال ويتنس ووكالة التحقيقات البيئية (الولايات المتحدة) متاح من: http://www.parcs-madagascar.com/doc/report_vsfinal.pdf; غلوبال ويتنس ووكالة التحقيقات البيئية (الولايات المتحدة) (٢٠١٠). التحقيق في التجارة العالمية بالأخشاب الثمينة لمدغشقر: خشب الورد، وخشب الأبنوس وخشب الورد البرازيلي. غلوبال ويتنس ووكالة التحقيقات البيئية (الولايات المتحدة). متاح من: http://www.globalwitness.org/sites/default/files/pdfs/mada_report_261010.pdf

١٢١. برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول (٢٠١٢) الكربون الأخضر والتجارة السوداء. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٣). الجريمة المنظمة عبر الوطنية في شرق آسيا والمحيط الهادئ: تقييم التهديد. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. متاح من: http://www.unodc.org/documents/southeastasiaandpacific/Publications/2013/TOCTA_EAP_web.pdf; EIA (٢٠١٢) شهية للتدمير: تجارة الصين بالأخشاب غير المشروعة. وكالة التحقيقات البيئية. متاح من: http://eia-global.org/images/uploads/Appetite_for_Destruction.pdf

١٢٢. برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول (٢٠١٢) كربون أخضر، وتجارة سوداء. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٣). الجريمة المنظمة عبر الوطنية في شرق آسيا والمحيط الهادئ

١٢٣. بوشيه، ب. وآخرون. (٢٠١١). جذور المشكلة. ما الذي يدفع لإزالة الغابات الاستوائية اليوم؟ كامبريدج: اتحاد العلماء المهتمين.

١٢٤. ونين وآخرون (٢٠١٣) الأخشاب الصلبة المدارية تتدفق

١٢٥. برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول (٢٠١٢). كربون أخضر، وتجارة سوداء.

١٢٦. FAO (٢٠١٤). قاعدة بيانات FAOSTAT. الإنتاج. منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. متاح من: http://faostat3.fao.org/faostat-gateway/go/to/download/Q/*/E 170m tons Paper+board excluding newsprint + 42m tons pulp for paper.

١٢٧. FAO (٢٠١٤). قاعدة بيانات FAOSTAT. الإنتاج: ١٧ مليون من أصل ٥٩ مليون م٣

١٢٨. RISI (٢٠١١). دليل لوكوود بوست من مصانع عجينة الورق والورق. الطبعة العالمية ٢٠١١

١٢٩. FAO (٢٠١٤). قاعدة بيانات FAOSTAT. الإنتاج: مجموع جذوع الأخشاب الصناعية المستوردة والمنتجة في عام ٢٠١٢: ٣٨٨ مليون م٣

١٣٠. بوشيه، ب. وآخرون. (٢٠١١. جذور المشكلة.

١٣١. RISI (٢٠١١). دليل لوكوود بوست عن مصانع عجينة الورق والورق

١٣٢. ويستند عامل التحويل إلى معدلات منظمة الأغذية والزراعة، ٣،٧٩٥ م٣ لكل طن من عجينة الورق، و ٢،٤٩ م٣ لكل طن من الورق.

١٣٣. ويُقدر ذلك بناءً على أرقام الإنتاج الفعلي بالمقارنة مع القدرة الإنتاجية لثلاثة من أكبر المصانع في واحدة من أكبر تكتلات صناعة الورق وعجينة الورق في الصين.

١٣٤. منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٤). قاعدة بيانات FAOSTAT. إنتاج الغابات وتجارة الغابات. منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. متاح من: http://faostat3.fao.org/faostat-gateway/go/to/download/F/FO/E; see also http://www.cpbis.gatech.edu/files/papers/CPBIS-FR-08-03%20Zhuang_Ding_Li%20FinalReport-China_Pulp_and_Paper_Industry.pdf.

١٣٥. برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول (٢٠١٢) كربون أخضر، وتجارة سوداء.

١٣٦. برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول (٢٠١٢) كربون أخضر، وتجارة سوداء.

١٣٧. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٣). الجريمة المنظمة عبر الوطنية في شرق آسيا والمحيط الهادئ

١٣٨. إنفاذ قانون الغابات وإدارتها والاتجار بها – أنظر: الأسماك والحياة البرية في الولايات المتحدة (٢٠١٤). قانون لاسي. [على الإنترنت]. http://www.fws.gov/international/laws-treaties-agreements/us-conservation-laws/lacey-act.html; European Commission (٢٠١٤)). البيئة: FLEGT اتفاقيات الشراكة الطوعية (VPAs). [على الإنترنت]. http://ec.europa.eu/environment/forests/flegt.htm;

١٣٩. منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٤). قاعدة بيانات FAOSTAT. إنتاج الغابات والاتجار بالغابات. ITTO (٢٠١٣). قاعدة بيانات مراجعة الاحصائيات السنوية. المنظمة الدولية للأخشاب المدارية. متاح من: http://www.itto.int/annual_review_output/?mode=searchdata; European Commission (٢٠١٤). EUROSTAT. المفوضية الأوروبية. متاح من: http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/eurostat/home/

١٤٠. منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٤). قاعدة بيانات FAOSTAT. إنتاج الغابات والاتجار بالغابات

١٤١. منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٤). قاعدة بيانات FAOSTAT. إنتاج الغابات والاتجار الغابات.

١٤٢. منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٤). قاعدة بيانات FAOSTAT. إنتاج الغابات والاتجار الغابات.

١٤٣. منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٤). قاعدة بيانات FAOSTAT. إنتاج الغابات وتجارة الغابات، عموس، س. (غ / م). دور الطاقة المستمدة من الأخشاب في أفريقيا. روما: منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. متاح من: http://www.fao.org/docrep/x2740e/x2740e00.htm#exesu

وتستند الأسعار إلى نطاق من الأدنى ٥ دولار أمريكي لكيس زنة ٢٥ كيلو غرام في الأسواق المحلية / ٢٠٠ دولار أمريكي/طن إلى الأعلى ٨٠٠ دولار أمريكي للطن في السوق الدولية القائمة على الانترنت.

١٤٤. منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٤). قاعدة بيانات FAOSTAT. إنتاج الغابات وتجارة الغابات

١٤٥. منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٤). قاعدة بيانات FAOSTAT. الإنتاج. منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٤). قاعدة بيانات FAOSTAT. إنتاج الغابات وتجارة الغابات. البنك الدولي (٢٠٠٩). أزمات بيئية أم فرصة التنمية المستدامة؟ نقلة نوعية في قطاع الفحم في تنزانيا. مذكرة سياسية ٥٠٢٠٧. البنك الدولي. متاح من: http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2009/09/01/000334955_20090901084035/Rendered/PDF/502070WP0Polic1BOx0342042B01PUBLIC1.pdf

١٤٦. أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ناقص جنوب أفريقيا وليسوتو وسوازيلاند

١٤٧. لجنة تنظيم قطاع الطاقة في كينيا

١٤٨. بناء على تقديرات منظمة الأغذية والزراعة ل١ مليون طن، و لجنة تنظيم الطاقة في كينيا ل ١،٦ مليون طن. انظر واميكه، ر. ب.. (غ/م). إنتاج الفحم وتسويقه في كينيا. ورشة عمل UN / IRENA المشتركة حول الموئل : "مصادر الطاقة المتجددة في المدن السريعة النمو في أفريقيا: خارطة طريق من ٢٠١٢–٢٠٥٠؟" . اللجنة العادية للطاقة. متاح من: http://www.irena.org/DocumentDownloads/events/NaplesSeptember2012/Robert_Pavel_Oimeke.pdf

١٤٩. هوزير، ر. ه، موانداوسيا، م. ج. و لوهانغا، م. ل. (١٩٩٣) تطوير الطاقة المستقبلية في تنزانيا: تكاليف الطاقة الناجمة عن التحضر. سياسة الطاقة. المجلد ٢١ (٥). ص ٤٩١–٥٠٩

١٥٠. الإنتربول (٢٠١٤). الجريمة البيئية. برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتربول (٢٠١٠) المعركة الأخيرة للغوريللا. مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠٠١). تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية

١٥١. ويستند التقدير المنخفض ١٢٪ على الضريبة الأدنى الخاصة المفروضة على شحنات الفحم في سلسلة قيمة الفحم في مالاوي. التقدير العالي يجمع نسبة ٢٠٪ من الضرائب الخاصة الأعلى المفروضة والمقدرة من شحنات الفحم في مالاوي مع نسبة ٣٣٪ من مكسب الإيرادات عند نقطة البيع. راجع: كامبيوا وآخرون (٢٠٠٧). الفحم – الواقع: دراسة استهلاك الفحم، والتجارة والإنتاج في ملاوي. المعهد الدولي للبيئة والتنمية. متاح من: http://pubs.iied.org/13544IIED.html

١٥٢. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٣). الجريمة المنظمة عبر الوطنية في شرق أفريقيا: تقييم التهديد. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. متاح من: http://www.unodc.org/unodc/data-and-analysis/TOC-threat-assessments.html; مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٣). الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا: تقييم التهديد. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. متاح من: http://www.unodc.org/unodc/data-and-analysis/TOC-threat-assessments.html

١٥٣. غراتفيكه وآخرون (٢٠١١) سلالة العاج الحاكمة

١٥٤. IUCN (٢٠١٤). قاعدة بيانات الفيلة الأفريقية والآسيوية. [على الإنترنت] http://www.elephantdatabase.org

١٥٥. برنامج الأمم المتحدة للبيئة , اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، IUCN and TRAFFIC (٢٠١٣). فيلة في الغبار – أزمة الفيلة الأفريقية.

١٥٦. كالرون، ن. (٢٠١٢). الجهاد ،ذهب أفريقيا الأبيض : حركة الشباب و صراع العاج . رابطة الفيلة . [على الإنترنت] http://elephantleague.org/project/africas-white-gold-of-jihad-al-shabaab-and-conflict-ivory/

١٥٧. مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٣). رسالة مؤرخة في ١٢ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٣، موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن

١٥٨. UNSC (٢٠١٣). رسالة مؤرخة في ١٢ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٣، موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن

١٥٩. غراتفيكه وآخرون (٢٠٠٨) المواقف تجاه الاستهلاك

١٦٠. وتون وآخرون (٢٠٠٢) . أنواع حساسة للغاية

١٦١. نويل، ك. و لينغ، ك. (٢٠٠٧). تطويع التجارة بالنمور. هونغ كونغ: الاتجار في شرق آسيا.

١٦٢. غراتفيكه وآخرون (٢٠٠٨) المواقف تجاه الاستهلاك

١٦٣. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٤). الحياة البرية وجرائم الغابات نظرة عامة.

١٦٤. الإنتربول (٢٠١٤). الجريمة البيئية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

www.unep.org

United Nations Environment Programme
P.O. Box 30552 - 00100 Nairobi, Kenya
Tel.: +254 20 762 1234
Fax: +254 20 762 3927
e-mail: uneppub@unep.org
www.unep.org

GRID-Arendal
Teaterplassen 3
N-4836 Arendal
Norway
grid@grida.no
www.grida.no

G·R·I·D ARENDAL
A Centre Collaborating with UNEP